الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي

كيغالي، رواندا

11–15 تشرين الأول/أكتوبر 2022

المجلس الحاكم
البند 14 (ج)

CL/210/14(c)-R.1
كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر2022

لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

القرارات التي اعتمدها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر2022)

المحتويات

الصفحة

- **البرازيل: السيدة تاليريا بيتروني**
  قرار 03
- **كمبوديا: 57 برلمانياً**
  قرار 07
- **ساحل العاج: 14 برلمانياً**
  قرار 15
- **جمهورية الكونغو الديمقراطية: السيد جان مارك كابوند**
  قرار 20
- **إريتريا: 11 برلمانياً**
  قرار 24
- **إسواتيني: 3 برلمانيين**
  قرار 29

- **الغابون: السيد جاستن ندوندانجوي**

قرار **33**

- **ميانمار: 63 برلمانياً**

قرار **38**

- **الجمهورية التونسية: السيدة عبير موسي**

قرار **47**

- **الجمهورية التونسية: 56 برلمانياً**

قرار **52**

- **تركيا: 67 برلمانياً**

قرار **58**

- **أوغندا: برلمانيان**

قرار **67**

- **فنزويلا: 134 برلمانياً**

قرار **72**

- **زيمبابوي: السيدة جوانا ماموميي**

قرار **79**

- **زيمبابوي: السيد جوب سيخالا**

قرار **85**

البرازيل

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

النائب الفيدرالي البرازيلي عن حزب الاشتراكية والحرية، تاليريا بيتروني، تقف لالتقاط صورة في ساحة في وسط مدينة ريو دي جانيرو، البرازيل، خلال اليوم العالمي للمرأة في 8 آذار/مارس 2019. دانيال راماهو/وكالة فرانس برس

BRA-16 – تاليريا بيتروني

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ انتهاكات أخرى: التمييز

القضية BRA-16

البرازيل: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: امرأة برلمانية معارضة
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(أ) إجراء اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكاوى: آذار/مارس 2022
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: آذار/ مارس 2022
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: ...
جلسة استماع اللجنة الأخيرة: ...
المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: ...
- بلاغ من صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2022
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى المدعي العام: تموز/يوليو 2022؛ رسالة موجهة إلى رئيس مجموعة الاتحاد البرلماني الدولي: أيلول/سبتمبر 2022
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2022

أ. ملخص القضية

تم انتخاب السيدة تاليريا بيتروني سواريس، عضو في حزب الاشتراكية والحرية اليساري المعارض (Partido Socialismo e Liberdade)، لعضوية مجلس النواب في الكونغرس الفيدرالي البرازيلي في العام 2018 وأعيد انتخابها في تشرين الأول/أكتوبر 2022. إن السيدة بيتروني مدافعة قوية عن حقوق الإنسان للمرأة والمنحدرين من أصل إفريقي والأشخاص المنتمين إلى مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وثنائيي الجنس.

ويدعي صاحب الشكوى أن السيدة بيتروني واجهت تهديدات متعددة بالقتل منذ العام 2017، عندما كانت عضواً في مجلس مدينة ريو دي جانيرو. وفقاً لصاحب الشكوى، اكتسبت التهديدات شدة وحجماً بعد اغتيال صديقة السيدة بيتروني المقربة وزميلتها في حزب الاشتراكية والحرية، السيدة ماريل فرانكو، في آذار/مارس 2018. كانت السيدة فرانكو عضواً في المجلس المحلي في ريو دي جانيرو، الولاية التي مثلتها السيدة بيتروني في مجلس النواب. أفاد صاحب الشكوى أنه في العام 2019، حذرت الشرطة الفيدرالية السيدة بيتروني من أن حياتها في خطر، وظهرت عدة تهديدات بالقتل ضدها على شبكة الإنترنت المظلمة.

ووفقاً لصاحب الشكوى، انتقلت السيدة بيتروني في آب/أغسطس 2020 إلى برازيليا، في منطقة أخرى من البرازيل، مع ابنتها الصغيرة، بناء على نصيحة الحراسة الأمنية التي قدمها الكونغرس، حيث وردت أسباب جدية للاعتقاد بأن حياتها كانت في خطر. أفاد صاحب الشكوى أن السيدة بيتروني أُجبرت على البقاء هناك لمدة 18 شهراً، من آب/أغسطس 2020 حتى كانون الثاني/يناير 2022، مما حد من قدرتها على أداء واجباتها كبرلمانية والتواصل مع ناخبيها في الولاية التي تم انتخابها فيها.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن التهديدات وأعمال التخويف ضد السيدة بيتروني تصدر عن جماعات الميليشيات اليمينية التي تتخذ من ريو دي جانيرو مقراً لها والتي تعمل على الشبكة المظلمة، رداً على التزامها بحقوق الأقليات. واجه العديد من السياسيين الآخرين في حزب الاشتراكية والحرية تهديدات مماثلة من هذه الجماعات، بما في ذلك السيد جان ويليس والسيد ديفيد ميراندا، وهما عضوان سابقان في البرلمان البرازيلي في الكونغرس الفيدرالي البرازيلي.

ويذكر صاحب الشكوى، في ما يتعلق بقرار السيدة بيتروني المتمثل بالعودة، اعتباراً من شباط/فبراير 2022، للعيش في الدائرة الانتخابية التي تمثلها في البرلمان، أن هذا القرار لا يمكن استمراره إلا إذا حصلت على الحماية

اللازمة، وإذا كان المسؤولون عن التهديدات الموجهة إليها مسؤولين عن أفعالهم. وفي هذا الصدد، يذكر صاحب الشكوى أنه، كما في حالة السيد ويليس والسيد ميراندا (BRA-COLL-01)، تتطلب السيدة بتروني حماية إضافية للحراسة الأمنية التي سبق أن قدمها لها الكونغرس. وبحسب صاحب الشكوى، على الرغم من العديد من الشكاوى والاجتماعات المتكررة مع السلطات المختصة، بما في ذلك الشرطة الاتحادية والمدعين العامين المحليين والاتحاديين، لم يتم إجراء تحقيق فعّال في التهديدات الموجهة ضدها. بحلول أيلول/سبتمبر 2022، أبلغ صاحب الشكوى عن عدم إحراز تقدم في حالة حقوق الإنسان الخاصة بالسيدة بترون.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1 . *يعرب عن أسفه* لأن السلطات البرازيلية لم تجب على طلبات المعلومات المتكررة التي أرسلتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين؛ وتشير في هذا الصدد إلى أن اللجنة، تماشياً مع قواعدها وممارساتها، تبذل قصارى جهدها لتعزيز الحوار مع سلطات البلد المعني، ولا سيما برلمانه، لتسوية القضايا قيد النظر بطريقة مرضية؛

2 . *يشعر بالقلق* إزاء الادعاءات الموثوقة بأن السيدة بيتروني تعرضت للتهديد بالقتل والمضايقة بسبب مشاركتها في السياسة بوصفها امرأة تدافع عن حقوق الأقليات، وإزاء الادعاء بأنه رغم الشكاوى التي قدمتها والاجتماعات المتكررة التي عقدتها مع السلطات المختصة، لم يجر تحقيق فعال لتحديد المسؤولين عن التهديدات بالقتل ومحاسبتهم؛

3 . *يشير إلى* أن الأخطار التي تهدد حياة وأمن البرلمانيين الذين يفلتون من العقاب تشكل انتهاكاً لحقهم في الحياة والأمن وحرية التعبير، وتمنعهم من ممارسة ولايتهم البرلمانية، مما يؤثر على قدرة البرلمان، كمؤسسة، على أداء دوره؛ *ويحث* السلطات المختصة على ألا تدخر جهداً على النحو الواجب لتحديد هوية المذنبين وتقديمهم إلى العدالة، وهو السبيل الوحيد لمنع تكرار هذه الجرائم؛ *ويرى* أنه ينبغي على البرلمان أن يساعد في ضمان إجراء تحقيقات فعالة في التهديدات؛ *ويود* بالتالي تلقي معلومات رسمية من البرلمان بشأن أي تدبير يتخذ في هذا الصدد؛

4 . *يشعر بالقلق* لأن السيدة بيتروني اضطرت إلى مغادرة دائرتها الانتخابية في ريو دي جانيرو والتمركز مؤقتاً في برازيليا هرباً من التهديدات الوشيكة بالقتل الموجهة إليها؛ *ويشعر* بالحيرة لأن السلطات أوصت بأن تتخذ السيدة بيتروني هذا التدبير الأمني دون اتخاذ أي خطوات ملموسة على ما يبدو لاعتقال المسؤولين، مما منعها من أداء مهامها البرلمانية لمدة 18 شهراً؛

5 . *يحيط علماً* بالمعلومات التي قدمها صاحب الشكوى ومفادها أن الكونغرس اتخذ خطوات لضمان اصطحاب مسؤولي الشرطة التشريعية للسيدة بيتروني من أجل حمايتها أثناء ممارستها لواجباتها؛ *ولا يفهم* لماذا لم تحصل السيدة بيتروني بعد على مستوى كاف من الحماية لضمان سلامتها رغم الطلبات المتكررة التي وجهت إلى السلطات المختصة لتوفير الحماية الكافية لها؛ *ويلاحظ* أيضاً المعلومات التي قدمها صاحب الشكوى ومفادها أن قرار السيدة بيتروني بالعودة إلى دائرتها الانتخابية لا يمكن أن يستمر إلا إذا حصلت على الحماية اللازمة؛ *ويدعو* السلطات البرلمانية إلى عدم ادخار أي جهد لضمان توفير الحماية الكافية للسيدة بيتروني في أقرب وقت ممكن؛ وعلاوة على ذلك، *يرى* أنه ينبغي على السلطات المختصة أن تجري تحليلاً للمخاطر التي تواجه السيدة بيتروني من أجل تحديد مستوى الحماية التي ينبغي منحها لها، *ويدعو* السلطات البرلمانية إلى القيام بما هو ضروري إزاء المؤسسات المختصة لضمان إجراء هذا التحليل في أقرب وقت ممكن؛ *ويود* تلقي معلومات رسمية من السلطات البرلمانية بشأن أي تدبير يتخذ في هذا الصدد؛

6 . *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية والقضائية والسلطات الوطنية المختصة الأخرى وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

7 . *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

كمبوديا

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 210 (كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)[1]

زعيم حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي السابق، كيم سوخا، يصل إلى محكمة بلدية بنوم بنه لمحاكمته في بنوم بنه في 22 كانون الثاني/ يناير 2020.

تانغ تشين سوثي/وكالة فرانس برس

KHM27- شان شينغ

KHM48- السيدة مو سوشوا

KHM49- كيو فيروم

KHM50- هو فان

KHM51- لونغ راي

KHM52- نات رومدول

KHM53- مان سوثافارين

KHM54- ريل خيمارين

KHM55- سوك هور هونغ

KHM56- كونغ سوفيا

KHM57- نهاي شامروين

KHM58- سام راينساي

KHM59- اوم سام ام

KHM60- كيم سوخا

KHM61- السيدة ثاك لاني

KHM62- شيا بوش

KHM63- شيام شاني

KHM64- شيف كاتا

KHM65- دام سيثيك

KHM66- دانغ شامريون

KHM67- إينغ شهاي إيانغ

KHM68-هينغ دانارو

KHM69- السيدة كي سوفانروث

KHM70- كين سام بومسين

KHM71- كيو سامباث

KHM72- خاي فانديث

KHM73- كيمسور فايرايس

KHM74-كونغ بورا

1 أعرب وفد كمبوديا عن تحفظاته بشأن هذا القرار.

KHM75- كونغ كيمهاك

KHM76- كاي واندارا

KHM77- لاث ليتاي

KHM78- لايم بان سيداريث

KHM79- لايم كيميا

KHM80- لونغ بوتا

KHM81- السيدة لاي سريي فاينا

KHM82- ماو مونيفان

KHM83- نغيم نهينغ

KHM84- نغور كيم شيانغ

KHM85- او شانراث

KHM86- او شانريث

KHM87- بين راتانا

KHM88- بول هوم

KHM89- السيدة بوت بوو

KHM90- سوك اومسيا

KHM91- سون شهاي

KHM92- سوون ريدا

KHM93- السيدة تي شانموني

KHM94- السيدة تيولونغ سومورا

KHM95- توك فانشان

KHM96- توون يوكدا

KHM97- تووت خويرت

KHM98- اوش سيريي يوث

KHM99- فان ناريث

KHM100- ييم بونهيريث

KHM101- ييم سوفان

KHM102- يون ثارو

KHM103- السيدة تيب سوثي

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ الإلغاء التعسفي للولاية البرلمانية
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة والتأخيرات المفرطة
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وأعمال العنف الأخرى
- ✓ الإفلات من العقاب
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ ظروف الاعتقال اللاإنسانية

القضية KHM-Coll-03

كمبوديا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: 57 برلمانياً سابقاً من المعارضة (50 رجلاً وسبع نساء، 55 من الجمعية الوطنية واثنان من مجلس الشيوخ)
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(ج) إجراء اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: تشرين الثاني/نوفمبر 2011
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الثاني/نوفمبر 2021
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: شباط/فبراير 2016
جلسة استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع وفد كمبوديا إلى الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2022)
المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: جلسة استماع مع وفد كمبوديا إلى الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي (أيلول/سبتمبر 2022)
- بلاغ من صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى أمين عام الجمعية الوطنية (أيلول/سبتمبر 2022)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2022

أ. ملخص القضية

في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، حلت المحكمة العليا حزب المعارضة الوحيد في كمبوديا، حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي. كما حظرت 118 من أعضاء حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي (بما في ذلك جميع أعضاء حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي البالغ عددهم 55 عضواً في الجمعية الوطنية) من ممارسة الحياة السياسية لمدة خمس سنوات من دون إمكانية الاستئناف. تم إلغاء ولاياتهم البرلمانية على الفور، وأعيد تخصيص مقاعدهم للأحزاب السياسية غير المنتخبة التي يُزعم أنها تتماشى مع الحزب الحاكم. استند قرار المحكمة العليا إلى تهم التآمر مع دولة أجنبية للإطاحة بالحكومة الشرعية الموجهة ضد رئيس حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، السيد كيم سوخا. وفرّ 17 برلمانياً سابقاً بعد ذلك من كمبوديا وذهبوا إلى المنفى. ترك حل حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي حزب الشعب الكمبودي الحاكم – ورئيس الوزراء هون سين — من دون منافسين قادرين على البقاء في انتخابات شباط/فبراير، وتموز/يوليو 2018 لمجلس الشيوخ والجمعية الوطنية.

وتم حل حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي على خلفية تهديدات طويلة الأمد ومتكررة وتهم جنائية لا أساس لها ضد أعضاء البرلمان. وقد حذرهم رئيس الوزراء مراراً وتكراراً من أن خيارهم الوحيد هو الانضمام إلى الحزب الحاكم أو الاستعداد لحل حزبهم وحظره.

وإن السيد كيم سوخا، الذي أصبح الرئيس بالنيابة لحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي بعد رئيسه، السيد سام رينسي، الذي ذهب إلى المنفى في العام 2015، متهم بمحاولة الإطاحة بالحكومة على أساس خطاب ألقاه في العام 2013 عبر التلفاز، دعا فيه إلى تغيير سياسي سلمي في كمبوديا، من دون التحريض في أي وقت على العنف أو الكراهية أو لفظ كلمات تشهيرية. ويواجه السيد كيم سوخا، المفرج عنه حالياً بكفالة، عقوبة بالسجن لمدة 30 عاماً بتهمة الخيانة ويقال إنه ممنوع من المشاركة في الحياة السياسية، وكذلك من مغادرة كمبوديا. بدأت محاكمة السيد كيم سوخا في كانون الثاني/يناير 2020، ولكن تم تعليقها في آذار/مارس 2020، ويبدو أنها استؤنفت مؤخراً فقط.

وحُكم على 17 برلمانياً، أجبروا جميعاً على النفي في الخارج، في واحدة أو أكثر من المحاكمات الجماعية التالية ضد أعضاء حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي في العامين الماضيين:

حكم 14 حزيران/يونيو 2022 – التآمر والتحريض: يتعلق ذلك بـ 60 سياسياً ومؤيداً لحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، بما في ذلك 12 من قادة حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي السابقين الذين أدينوا غيابياً بتهمة التآمر والتحريض وحكم عليهم بالسجن ثماني سنوات. تتعلق هذه القضية بمحاولة عودة السيد رينسي الفاشلة إلى كمبوديا في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 والخطة المزعومة لجمع المؤيدين في كل من البلاد وخارجها لمرافقته، بالإضافة إلى إنشاء حركة الإنقاذ الوطني الكمبودية في الخارج. تضمنت الأدلة في الغالب منشورات على فيسبوك تعبر عن دعمها لحزب المعارضة السابق أو المبادئ الديمقراطية. ويبدو أنه لم ترد صلات واضحة بين الأدلة المقبولة، وكل متهم على حدة وكل عنصر من عناصر التهم والقاضي لم يقدم أي تحليل للقرار.

حكم 17 آذار/مارس 2022 بتهمة التخطيط، والتحريض وتحريض الأفراد العسكريين على العصيان: يتعلق ذلك بـ 21 من قادة حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، بما في ذلك سبعة برلمانيين من حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، بالإضافة إلى مؤيدين. غطت المحاكمة مسائل متعددة، بما في ذلك تشكيل حركة الإنقاذ الوطني الكمبودية في الخارج في العام 2018 والتعليقات الانتقادية التي أدلى بها مسؤولون سابقون في حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي حول جائحة كوفيد-19. تراجع العديد من المتهمين عن شهادتهم السابقة في المحكمة، زاعمين أنهم تعرضوا للإكراه. وأدين البرلمانيون السبعة بالتهم الموجهة إليهم وحكم عليهم غيابياً بالسجن 10 سنوات.

حكم 1 آذار/مارس 2021 – التآمر والتحريض: تتعلق القضية بتسعة من قادة حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، وجميع البرلمانيين الكمبوديين التابعين لحزب الإنقاذ الوطني، الذين ثبتت إدانتهم بشن هجوم على المؤسسات الكمبودية أو السلامة الإقليمية، مع اتهام الادعاء للمجموعة بمحاولة انقلاب، وتقديم أدلة على الخطب حول جمع الأموال لدعم الجنود المنشقين. وحُكم عليهم غيابياً بالسجن من 20 إلى 25 عاماً وجُردوا من حقهم في التصويت أو الترشح للانتخابات أو أن يكونوا موظفين عموميين، وأمروا بدفع غرامة كبيرة.

وفي ما يتعلق بهذه المحاكمات، قال المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا في تقريره المؤرخ 18 آب/أغسطس 2022 (A/HRC/51/66)، إن "المحاكمات الجماعية، ولا سيما لأفراد من حزب المعارضة الرئيسي ومن يُنظر إليهم على أنهم مناقضون لقاعدة السلطة المهيمنة، أثارت

قلقاً شديداً وأدت إلى خنق إمكانية التعددية السياسية [...] وتشمل المخالفات الكامنة في هذه المحاكمات الافتقار إلى أدلة موثوقة، والإخفاقات المتعلقة باحترام حقوق المحاكمة العادلة وضمان حصولها، ومحاكمة عدد من المتهمين المزعومين غيابياً في انتهاك لضمانات حقوق الإنسان ".

وفي ما يتعلق باستقلال وشفافية القضاء والمدعين العامين، ذكر المقرر الخاص في التقرير نفسه أن "هذه مسألة طال أمدها أشير إليها منذ عقود في قرارات سابقة للأمم المتحدة بشأن كمبوديا. بيد أنه يرد تحولاً أحدث عهداً يتمثل في أن بعض الموظفين القضائيين والأفراد المرتبطين بهم تربطهم صلات وثيقة بالحزب السياسي الحاكم؛ على سبيل المثال، قد يجلسون في لجان رئيسية مختلفة للحزب. "

وفي ما يتعلق بانتخابات المجالس المحلية التي أجريت في حزيران/يونيو 2022، رأى المقرر الخاص أن "الانتخابات البلدية للعام 2022 جرت في الأساس بطريقة سلمية ولم ترد ادعاءات كبيرة بحدوث انتهاكات. كان يرد بصيص من التنوع في المشاركة السياسية والنتائج، مما فتح الباب أمام العدد المحدود من المقاعد التي فازت بها المعارضة. ومع ذلك، كان السيناريو برمته خاضعاً للحيز المدني والسياسي المقيد، التي تفاقمت بسبب احتكار السلطة السائد في البلاد»، «وأن المساحة السياسية والمدنية الضيقة، وهو التحدي الرئيسي الذي يواجه البلد اليوم، هو جزئياً نتيجة لمجموعة متنوعة من القوانين الصارمة التي تعرقل الحقوق المدنية والسياسية التي ترسخ احتكار السلطة الذي سبق تحديده. وغالباً ما تكون هذه القوانين واسعة النطاق للغاية، كما أنها سمة من سمات التشريع المفرط، وتفرض غرامات وعقوبات باهظة على الذين يحاكمون بموجبها ".

ومن بين سلسلة من التوصيات، اقترح المقرر الخاص أن تقوم السلطات الكمبودية بما يلي: "فتح المجال السياسي والمدني للتحضير للانتخابات الوطنية في العام 2023، ولا سيما لضمان نظام حقيقي متعدد الأحزاب، وانتخابات حرة ونزيهة، وضوابط وموازين ضد إساءة استعمال السلطة، وضمانات لمشاركة الشعب وتقاسم السلطة ؛ [...] تعليق وإصلاح القوانين والسياسات والممارسات التي تتعارض مع حقوق الإنسان، بما في ذلك قانون حالة الطوارئ، [...]، والقوانين المختلفة التي تعوق حرية التعبير والحريات الأخرى وعمل المنظمات غير الحكومية، والقوانين المتعلقة بالأحزاب السياسية والانتخابات ذات الصلة؛ الانفتاح على التعددية السياسية وضمان الفصل بين السلطات والوظائف، ولا سيما من أجل حماية السلطة القضائية من التسرب التنفيذي ".

وبالمثل، كررت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي تشرف على تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي انضمت إليه كمبوديا، في ملاحظاتها الختامية التي اعتمدتها في دورتها الـ 134 (28 شباط/فبراير – 25 آذار/مارس 2022) هذه الاستنتاجات والتوصيات بتفصيل كبير.

ودعا رئيس الوفد الكمبودي إلى الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الثاني/نوفمبر 2021) لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين إلى إرسال وفد إلى كمبوديا لمناقشة شواغلها وأسئلتها مع جميع الجهات المعنية. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي لتنظيم البعثة بعد فترة وجيزة، لم تتابع السلطات الكمبودية، حيث رد الأمين العام للجمعية الوطنية أخيراً في رسالة مؤرخة في 9 أيلول/سبتمبر 2022 مفادها "بالنسبة لكمبوديا، في العام 2022، حدثت تطورات إيجابية في الوضع السياسي في كمبوديا من خلال تولي كمبوديا دورها كرئيس متناوب لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الزيارات رفيعة المستوى لكبار قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا وقادة العالم الآخرين إلى كمبوديا وكذلك إجراء الانتخابات البلدية الأخيرة للعام 2022 بنجاح. ويرى برلمان كمبوديا أنه لم يعد من الضروري إيفاد أي بعثة لتقصي الحقائق التابعة للاتحاد البرلماني الدولي إلى كمبوديا ". وبالمثل، ردد رئيس الوفد الكمبودي إلى الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي، في جلسة استماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، هذه الملاحظات. وأضاف أنه إلى جانب حزب الشعب الكمبودي الحاكم، أصبح لسبعة أحزاب سياسية أخرى الآن ممثلون في المجالس المحلية عقب الانتخابات البلدية الناجحة، التي شاركت فيها عدة أحزاب سياسية، وأنه أحرز تقدم كبير في حماية حقوق العمال، وفي ضمان التلقيح الكامل للسكان ضد كوفيد-19، وفي السماح للمنافذ الإعلامية بالازدهار وفي السماح للكمبوديين بالتعبير عن أنفسهم بحرية عبر الإنترنت وخارجها. وفي اجتماع عقد مع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أثناء انعقاد الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي، ذكر رئيس الوفد الكمبودي، مع ذلك، أن الأمين العام ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين مرحب بهما لزيارة كمبوديا، ولكن ينبغي ألا يكون الغرض تقصي الحقائق.

وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022، حكمت محكمة بنوم بنه على السيد سون تشاي، العضو السابق في حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، والنائب الحالي لرئيس حزب ضوء الشموع المعارض، في قضيتين بدفع 3 مليارات ريال كمبودي، و17 مليون ريال كمبودي لحزب الشعب الكمبودي، ولجنة الانتخابات الوطنية

(754250 دولاراً أمريكياً) كتعويضات، وجدته مذنباً بالتشهير لقوله إن تزوير التصويت حدث خلال الانتخابات البلدية في حزيران/يونيو 2022.

وتجدر الإشارة إلى أنه من بين البرلمانيين الكمبوديين البالغ عددهم 57 عضواً من حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، أعيد تأهيل 13 عضواً سياسياً بعد استيفاء شروط معينة، قيل إنها تشمل الاعتراف بالذنب ووعداً بالامتناع عن القيام ببعض الأنشطة السياسية. وانضم ثلاثة آخرون إلى حزب الشعب الكمبودي، وتوفي اثنان آخران في ظروف طبيعية. ويوجد عشرون آخرون في كمبوديا أو في الخارج ولا يرغبون في طلب العفو وإعادة التأهيل اعتقاداً منهم بأنهم لم يرتكبوا أي خطأ. أما الباقون البالغ عددهم 17 شخصاً، على النحو المبين أعلاه، فقد حُكم عليهم غيابياً وهم في الخارج ولا يرغبون أيضاً في طلب العفو وإعادة التأهيل.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1 . *يشكر* رئيس الوفد الكمبودي على المعلومات المقدمة وروح التعاون التي أبداها؛

2 . *يسره* أن يعلم أن الدعوة التي وجهتها السلطات البرلمانية إلى وفد من الاتحاد البرلماني الدولي للسفر إلى كمبوديا لمناقشة شواغله التي طال أمدها في هذه الحالة لا تزال قائمة؛ *ويأمل* مخلصاً أن تتم البعثة قريباً؛

3 . *إذ يساوره بالغ القلق* في هذا الصدد إزاء المحاكمات الجماعية لقيادة حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي ومؤيديه، ولا سيما المخالفات الإجرائية والموضوعية المزعومة، وعدم السماح للعديد من المتهمين بالعودة إلى البلد لمحاكمتهم، وحقيقة أن الأحكام قد ألغت أي إمكانية لعودة 17 من كبار البرلمانيين في المجلس الوطني للانتخابات بحرية إلى كمبوديا والمشاركة في العملية الانتخابية؛ *ويرى* أنه ينبغي النظر إلى هذه المحاكمات، في ضوء شواغلها الطويلة الأمد، على أنها تتويج للجهود الجارية التي تبذلها السلطات الحالية للحد من أي معارضة سياسية يمكن أن تؤدي فعلياً إلى تناوب السلطة؛ وبالمثل، *يعتبر* أن المحاكمة المطولة ضد السيد كيم سوخا هي بمثابة تذكير بأنه قد يواجه هو أيضاً مصيراً مماثلاً؛ *ويشير* في هذا الصدد إلى أن ما يسمى بالأدلة ضد السيد كيم سوخا يتضمن مقاطع فيديو لخطاب ألقاه في العام 2013 لم يحرض فيه على الكراهية أو العنف أو ينطق بكلمات تشهيرية، بل أكد أنه يهدف إلى إحداث تغيير سياسي بالفوز في الانتخابات؛

4 . *يشعر بالصدمة* لإدانة السيد سون تشاي بتهمة التشهير، على الرغم من أن الملاحظات التي أدلى بها بشأن الانتخابات البلدية قد أيدتها وأثبتتها كيانات أخرى على الصعيدين الوطني والدولي؛ *ويرى* أن هذه التهم بالتشهير تعوق الحق في حرية التعبير والتعددية السياسية؛ *ويدعو* السلطات إلى وضع حد لهذا التخويف والقيام بدلاً من ذلك ببذل كل ما في وسعها للمساعدة على ضمان أن تكون الانتخابات الوطنية في تموز/يوليو 2023 حرة ونزيهة حقاً وشاملة لجميع الأصوات في المجتمع الكمبودي؛

5 . *يعرب عن* أمله، بالتالي، في أن تستأنف السلطات الحوار السياسي على وجه السرعة مع جميع أحزاب المعارضة، داخل كمبوديا وخارجها على السواء، وتحثها على أن تفعل ذلك، اعتقاداً منها بأن ذلك أمر لا غنى عنه للمساعدة في بناء الثقة والتوصل إلى حلول للحالة السياسية الراهنة؛

6 . *يقرر* إغلاق قضيتي البرلمانيين المتوفيين، والبرلمانيين الـ 13، باستثناء السيد سون تشاي، الذين سعوا إلى إعادة التأهيل وحصلوا عليها، والبرلمانيون الثلاثة من حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي المنضمون إلى حزب الشعب الكمبودي؛ *ويقرر* أن يفعل ذلك عملاً بالفقرة 25 (أ) من القسم التاسع من إجراء النظر في الشكاوى ومعالجتها، في ما يتعلق بالبرلمانيين المتوفيين، نظراً لتعذر التوصل إلى تسوية مرضية، 25 (ب) في ما يتعلق بالـ15 الآخرين الذين لم يقدموا أي معلومات مستكملة؛ *ويحتفظ* بالحق، مع ذلك، في إعادة فتح قضية هؤلاء الأفراد الـ15 إذا أتيحت معلومات جديدة تبرر اتخاذ مثل هذا الإجراء؛

7 . *يطلب* من الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يمكنه من المساعدة في نجاح تنظيم البعثة؛

8 . *يطلب* من اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

ساحل العاج

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 210 (كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)[2]

شرطة مكافحة الشغب (يسار) تواجه أعضاء الحزب السياسي أجيال وتضامن الشعوب أمام مقر الحزب في أبيدجان في 23 كانون الأول/ديسمبر 2019، بعد تدخل الشرطة لإجلاء أعضاء الحزب.

سيا كامبو/وكالة فرانس برس

CIV-07- ألان لوبونيو

CIV-09- غيوم سورو

CIV-10- لوكيمان كامارا

CIV-11- كاندو سوماهورو

CIV-12- ياو سومايلا

CIV-13- سورو كانيغي

CIV-14- إسياكا فوفانا

CIV-16- محمد سيس سوكو

CIV-17- موريس كاكو غيكاهوي

CIV-18- باسكال أفين غيسان

CIV-19- سيري بين غيسان

CIV-20- باسي-كوفي ليونيل بيرنارد

CIV-21- مباري تواكوسي ألبرت عبدالله

CIV-22- جان-ماري كواسي كواكو

القضية CIV-Coll-01

ساحل العاج: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحايا: 14 برلمانياً من المعارضة

صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(أ) إجراء اللجنة (الملحق الأول)

تقديم الشكاوى: كانون الثاني/يناير 2019؛ شباط/فبراير وتشرين الثاني/نوفمبر 2020

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: شباط/فبراير 2021

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: ...

جلسة استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع وفد ساحل العاج إلى الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي في كيغالي (تشرين الأول/أكتوبر 2022)

المتابعة الأخيرة:

- بلاغ من السلطات: رسالة من رئيس الجمعية الوطنية (تشرين الأول/أكتوبر 2022)
- بلاغ من صاحب الشكوى: (تشرين الأول/أكتوبر 2022)
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية ورئيس مجلس الشيوخ (أيلول/سبتمبر 2022)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2022

[2] أعرب وفد ساحل العاج عن تحفظاته الجزئية بشأن القرار.

- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ التهديدات وأعمال التخويف

أ. ملخص القضية

تتعلق هذه القضية بحالة 12 عضواً في البرلمان[3] في ساحل العاج وعضوين في مجلس الشيوخ تعرضوا لانتهاكات لحقوقهم الأساسية منذ العام 2019 أثناء ممارسة ولايتهم البرلمانية. ويُنظر إلى الانتهاكات التي وقعوا ضحية لها في سياق الانتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر 2020، عندما أُعلن فوز الرئيس المنتهية ولايته السيد الحسن واتارا، وحصل بذلك على ولاية ثالثة تنتهك أحكام الدستور في ساحل العاج، وفقاً للمعارضة.

واتُّهم بعض أعضاء البرلمان، بمن فيهم السيد ألان لوبونيو، والسيد لوكيمان كامارا، والسيد كاندو سوماهورو، والسيد ياو سومايلا، والسيد سورو كانيغي، والسيد موريس كاكو غيكاهوي، والسيد باسكال أفين غيسان، وأعضاء مجلس الشيوخ السيد سيري بين غيسان والسيد باسي كوفي ليونيل برنارد بإحداث اضطراب عام وتعريض أمن الدولة للخطر. تم القبض عليهم بشكل تعسفي واحتجازهم بين العامين 2019 و2020.

وأطلق سراح أعضاء البرلمان السيد لوكيماني كامارا والسيد كاندو سوماهورو والسيد ياو سومايلا والسيد سورو كانيغي (أعيد انتخابهم في العام 2021) بكفالة في أيلول/سبتمبر 2020 حتى نهاية محاكمتهم، عندما أدينوا بالتسبب في اضطراب عام وحكم عليهم بالسجن تسعة أشهر في 14 أيار/مايو 2021. نظراً لأنهم أمضوا بالفعل عقوبتهم أثناء الحبس الاحتياطي، فقد تم إطلاق سراحهم.

وتم إطلاق سراح السيد ألان لوبونيو، الذي كان حتى ذلك الحين آخر عضو في البرلمان رهن الاحتجاز، في 23 حزيران/يونيو 2021، بعد انتهاء محاكمته وبعد أن قضى عقوبته. تم إسقاط التهم الرئيسية الموجهة

3 أعضاء شاغلو المنصب في وقت ارتكاب الأفعال المزعومة .

إليه، ولم يتبق سوى تهمة التسبب في اضطراب عام. وحُكم عليه بالسجن لمدة 17 شهراً وحُرم من حقوقه السياسية لمدة خمس سنوات. في العام 2019، حُكم على السيد ألان لوبونيو بالفعل بالسجن لمدة عام لنشره مواد ترقى إلى معلومات كاذبة على وسائل التواصل الاجتماعي تسببت في اضطراب عام.

وكان رئيس الجمعية الوطنية السابق، السيد غيوم سورو، من بين أعضاء البرلمان المتهمين. وكان قد حُكم عليه في نيسان/أبريل 2020 بالسجن 20 عاماً والحرمان من حقوقه السياسية لاختلاس الأموال العامة. في 23 حزيران/يونيو 2021، حُكم على السيد سورو بالسجن مدى الحياة بتهمة التآمر وتعريض أمن الدولة للخطر. في الحكم الصادر في 23 حزيران/يونيو 2021، أدين أعضاء البرلمان السيد إسياكا فوفانا والسيد محمد سيس سوكو بمحاولة تعريض أمن الدولة للخطر وحُكم عليهما بالسجن 20 عاماً. إن الرجال الثلاثة في المنفى حالياً.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، تم اعتقال واحتجاز عضوين في البرلمان، السيد موريس كاكو غيكاهوي، والسيد باسكال آفي نغيسان، وعضوين في مجلس الشيوخ السيد سيري بي نغيسان والسيد باسي كوفي ليونيل برنارد، على الرغم من أنه لم يتم رفع الحصانة البرلمانية عنهم. وكان هؤلاء البرلمانيون قد اعتقلوا لمشاركتهم في إنشاء المجلس الوطني الانتقالي بهدف تشكيل "حكومة انتقالية". في كانون الثاني/يناير 2021، تم الإفراج عن عضوين في البرلمان تحت إشراف قضائي، بينما تم الإفراج عن عضوين في مجلس الشيوخ في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

وأكدت السلطات البرلمانية في رسالتيها المؤرختين 4 كانون الثاني/يناير و22 شباط/فبراير 2022 أنه تم الإفراج عن جميع أعضاء البرلمان، مشيرة إلى أن بعضهم يخضع للإشراف القضائي. كما ذكرت السلطات أن أعضاء البرلمان كانيغي سورو وموريس كاكو غيكاهوي وباسكال آفي نغيسان ومباري تويكيوس ألبرت عبد الله قد شاركوا في الانتخابات التشريعية في آذار/مارس 2021، وفازوا بها. وذكرت السلطات أن السيد جان ماري كواسي كواكو، الذي تعرض للهجوم في الفترة نفسها، تمكن من المشاركة في الانتخابات التشريعية في آذار/مارس 2021، لكن لم يتم إعادة انتخابه.

وخلال جلسة استماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2022، أعاد وفد ساحل العاج تأكيد المعلومات الواردة في رسالتي السلطات البرلمانية المؤرختين 4 كانون الثاني/يناير و22 شباط/فبراير 2022. وذكر الوفد أيضاً أن تسوية قضايا عدد من أعضاء البرلمان ينبغي أن ينظر إليها على خلفية عملية المصالحة وإعادة التأهيل التي بدأتها الحكومة

القائمة، وبدافع من سياسة المصالحة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم وفد ساحل العاج معلومات كانت اللجنة تطلبها منذ كانون الأول/ديسمبر 2020، بما في ذلك نسخ من قرارات المحكمة في ما يتعلق بقضايا عدد من أعضاء البرلمان. وفي ما يتعلق بإجراءات رفع الحصانة البرلمانية، ذكر وفد ساحل العاج أنه بموجب المادة 92 من الدستور، لم يكن مطلوباً من الجمعية الوطنية رفع الحصانة البرلمانية عن أعضاء البرلمان المعنيين إذا تم القبض عليهم في حالة التلبس، وهو ما يُزعم أنه ينطبق على جميع أعضاء البرلمان في القضية قيد النظر.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. يشكر سلطات ساحل العاج على المعلومات الواردة في رسالتيها المؤرختين 4 كانون الثاني/يناير و22 شباط/فبراير 2022 بشأن حالة عدد من أعضاء البرلمان وأعضاء مجلس الشيوخ في ساحل العاج، ولنسخ قرارات المحكمة المقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في جلسة الاستماع التي عقدتها مع وفد ساحل العاج في الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي؛

2. *يسره* الإفراج عن جميع أعضاء البرلمان؛ ويرحب في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها سلطات ساحل العاج، ولا سيما تنفيذ سياسة للمصالحة والوفاق أدت إلى إطلاق سراح جميع أعضاء البرلمان؛

3. *يأسف*، مع ذلك، لإدانة السيد آلان لوبوغنون والسيد لوكيماني كامارا والسيد كاندو سوماهورو وياو سومايلا والسيد كانيغي سورو بارتكاب جريمة الإخلال بالنظام العام وحكم عليهم بالسجن عدة أشهر في نهاية محاكمتهم؛ *ويشير* إلى شكوكه بشأن الأفعال المتلبسة بالجريمة التي اتهم بها أعضاء البرلمان والتي استخدمت لتبرير عدم مشاركة الجمعية الوطنية؛ *ويشير أيضاً* بأنهم أنكروا دائماً الأفعال التي اتهموا بارتكابها وأنهم تعرضوا لقيود لا تزال قائمة حتى يومنا هذا – لا سيما في قضية السيد ألان لوبونيو، الذي حُرم من حقوقه السياسية لمدة خمس سنوات؛ *ويدعو* السلطات المختصة إلى إزالة هذا التقييد نهائياً؛

4. يحيط علماً بالمعلومات المتعلقة بأعضاء البرلمان سورو كانيغي، وموريس كاكو غيكاهوي، وباسكال آفي نغيسان، ومباري تويكيوس ألبرت عبد الله، الذين أعيد انتخابهم لعضوية الجمعية الوطنية في الانتخابات التشريعية التي جرت في آذار/مارس 2021؛ *ويحيط علماً* أيضاً بحالة السيد جان ماري كواسي كواكو، الذي خاض الانتخابات نفسها ولكنه لم يعاد انتخابه؛ *ويلاحظ كذلك* أن السيد سيري بي نغيسان والسيد باسي – كوفي ليونيل برنارد قد عادا إلى منصبيهما في مجلس الشيوخ واستأنفا عملهما من دون قيود؛ *ويقرر* إغلاق هذه القضايا عملاً بالفقرة 25 (ب) من القسم التاسع من إجراءاتها المتعلقة بالنظر في

الشكاوى ومعالجتها، باعتبار أن قدرة هؤلاء الأعضاء في البرلمان على الترشح للانتخابات، وإعادة انتخاب أربعة منهم، وعودة اثنين من أعضاء مجلس الشيوخ إلى مجلس الشيوخ، تعني أن قضاياهم قد حُسمت بطريقة مرضية؛

5. *يكرر* تأكيد أن جوهر الديمقراطية يكمن في احترام تنوع الآراء وأنه ينبغي أن يتمكن أعضاء المعارضة من التمتع بحقوقهم وحماية الجمعية الوطنية المسؤولة عن ضمان الحصانة البرلمانية لأعضائها عند ممارستهم لواجباتهم؛ *لذلك يدعو* السلطات المختصة إلى اتخاذ تدابير لتعزيز احترام وحماية الحصانة البرلمانية من أجل ضمان عدم استخدام "التلبس" والتذرع به لإعطاء الإذن بالملاحقة القضائية التعسفية لأعضاء الجمعية الوطنية.

6. *لا يزال يشعر بالقلق* إزاء حالة أعضاء البرلمان غيوم سورو وإسياكا فوفانا وسيس سوكو محمد الموجودين في المنفى؛ *ويود أن ينظر* في قرارات المحكمة التي أحالها وفد ساحل العاج في جلسة الاستماع التي عقدها في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022، قبل أن يبين موقفه بشأن وضعهم؛

7. *يطلب* من الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية ووزير العدل وصاحب الشكوى وإلى أي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

8. *يطلب* من اللجنة أن تواصل النظر في القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

جان مارك كابوند © تويتر

COD-150 – جان مارك كابوند

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ عدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات المتخذة ضد البرلمانيين
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية

القضية COD-150

جمهورية الكونغو الديمقراطية: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: عضو برلماني من المعارضة
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(أ) إجراء اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكاوى: آب/أغسطس 2022
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: ...
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: ...
جلسة استماع اللجنة الأخيرة: ...
المتابعة الأخيرة:
– بلاغ من السلطات: رسالة من النائب الأول لرئيس مجلس الشيوخ (أيلول/سبتمبر 2022)
– بلاغ من صاحب الشكوى: (أيلول/سبتمبر 2022)
– بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية (أيلول/سبتمبر 2022)
– بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022

أ. ملخص القضية

في 9 آب/أغسطس 2022، تم القبض على السيد جان مارك كابوند، عضو البرلمان والنائب الأول السابق لرئيس الجمعية الوطنية، وتمت محاكمته بتهم التشهير بالسلطات والشتائم العامة ونشر شائعات كاذبة بعد أن ألقى خطاباً في 18 تموز/يوليو 2022 حيث انتقد رئيس الجمهورية.

وتم القبض على السيد كابوند بعد أن أذن مكتب الجمعية الوطنية بإجراءات ضده برفع حصانته البرلمانية في 8 آب/أغسطس 2022. يُزعم أن مكتب الجمعية الوطنية قد انتقد بالفعل خطاب عضو البرلمان في بيان رسمي نُشر في 21 تموز/يوليو 2022.

والأفعال المتهم بها السيد كابوند مشمولة بالقانون رقم 300 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 1963 بشأن التشهير برئيس الدولة وغيره من مواد القانون الجنائي لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويرى صاحب الشكوى أن الادعاءات الموجهة ضد السيد كابوند تشكل انتهاكاً لحقه في حرية التعبير ولها دوافع سياسية نظراً لتزايد الخلافات السياسية بين عضو البرلمان وحزب الرئيس تشيسيكيدي الذي ينتمي إليه السيد كابوند إلى أن قرر الانضمام إلى المعارضة وإنشاء حزب سياسي جديد – التحالف من أجل التغيير – في 18 تموز/يوليو 2022. يدعي صاحب الشكوى أن القضية جزء من استراتيجية سياسية تهدف إلى ترهيب واستغلال العدالة ضد خصوم الرئيس تشيسيكدي السياسيين.

وفي 12 آب/أغسطس 2022، أمرت محكمة النقض بوضع عضو البرلمان تحت الإقامة الجبرية. غير أن هذا القرار لم ينفذ حتى الآن. في الجلسة الأولى للمحاكمة، التي عقدت في 5 أيلول/سبتمبر 2022، طالب محامو السيد كابوند بتنفيذ القرار المذكور قبل المضي قدماً في المحاكمة، والتي تم تأجيلها بناءً على طلبهم. في 12 أيلول/سبتمبر 2022، تاريخ التأجيل، لم يحضر السيد كابوند الجلسة لأسباب طبية. وذكر محاموه أن صحة السيد كابوند تدهورت. تم تأجيل القضية إلى 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

ومنذ ذلك الحين، وحتى الآن، لم يتم تعديل الإجراءات القضائية المطبقة على أعضاء البرلمان للسماح بالاستئناف، إذا حكم على السيد كابوند فلن يكون قادراً على استئناف القرار.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يلاحظ أن* الشكوى المتعلقة بالسيد كابوند مقبولة، بالنظر إلى أن البلاغ: '1' قدمه صاحب شكوى مؤهل بالشكل الواجب بموجب المادة I.1 (أ) من إجراءات النظر في الشكاوى ومعالجتها (الملحق الأول من القواعد والممارسات المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)؛ '2' يتعلق بعضو البرلمان الحالي وقت تقديم الادعاءات الأولية ؛ '3' التهديدات وأعمال التخويف، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والافتقار إلى الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات ضد البرلمانيين، والافتقار إلى الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق، وانتهاك حرية الرأي والتعبير، وعدم احترام الحصانة البرلمانية، وهي ادعاءات تندرج ضمن مهام اللجنة؛

2. *يعرب عن قلقه* إزاء استمرار احتجاز السيد كابوند، رغم قرار محكمة النقض بوضعه قيد الإقامة الجبرية؛ *ويحث* السلطات الوطنية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان تنفيذ ذلك القرار؛ *ويرغب* في تعيين مراقب قضائي لرصد التقدم المحرز في الدعاوى ضد السيد كابوند؛ *ويطلب* من السلطات إبلاغها بالموعد المقبل للمحاكمة بعد جلسة 17 تشرين الأول/أكتوبر وتيسير عمل المراقب؛

3. *يلاحظ مع القلق* أن التهم الموجهة إلى عضو البرلمان تستند إلى خطاب ألقاه أثناء ممارسته حقه الأساسي في حرية التعبير، انتقد فيه رئيس الدولة وسياسات الحكومة؛ *ويلاحظ* أن خطاب السيد كابوند كان في سياق إطلاق حزبه المعارض الجديد وترك الحزب السياسي في السلطة، الذي كان حتى ذلك الحين عضواً فيه؛ *ويلاحظ أيضاً* أنه حتى لو كان خطابه ذا طابع استفزازي، فإنه يندرج في نطاق تطبيق حرية التعبير المكفولة بموجب المادة 23 من دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبموجب المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وأنه كان ينبغي بالتالي حمايته؛

4. *يشدد على* أن الحق في حرية التعبير هو أحد أركان الديمقراطية، وهو أساسي لأعضاء البرلمان ويغطي جميع أنواع الآراء، بما في ذلك الآراء التي قد تؤدي إلى الإساءة أو الصدمة أو الانزعاج، ما دامت تحترم الحدود المحددة في الاتفاقيات الرئيسية لحقوق الإنسان والسوابق القضائية ذات الصلة؛

5. *يعرب عن بالغ قلقه* إزاء التدابير التي اتخذها مكتب الجمعية الوطنية، الذي انتقد خطاب السيد كابوند في بيانه وأذن باتخاذ إجراءات ضده ورفع الحصانة البرلمانية عنه؛ *ويلاحظ* بقلق أن هذه ليست الحالة الأولى من هذا النوع المعروضة عليها في ما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ *ويدعو* البرلمان إلى حماية حق أعضائه في حرية التعبير في المستقبل، بصرف النظر عن ضعفهم السياسي، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز حماية الحق في حرية التعبير، بما في ذلك إلغاء القوانين التي تنص على جرائم تشكل تشهيراً ضد رئيس الدولة أو بجعل تلك القوانين متماشية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والحيلولة دون تكرار مثل هذه الحالات في أقرب وقت ممكن؛ ويرغب في إبقاءه على علم في هذا الصدد؛

6. *يتأسف* لعدم إمكانية الطعن في الإجراءات القانونية ضد أعضاء برلمان جمهورية الكونغو الديمقراطية، *ويشير* إلى أن إمكانية الطعن تشكل أحد العناصر الرئيسية للإجراءات القانونية الواجبة؛ *ويدعو* برلمان جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تهيئة هذه الإمكانية للاستئناف، بغية حماية حق البرلمانيين في الدفاع في الإجراءات القانونية بالطريقة نفسها التي يتمتع بها المواطنون الآخرون في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

7. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

8. *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

إريتريا

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

أستر فيسهاتسيون ومحمود أحمد شريفو ©حقوق الصورة لإبراهيم (إيبو) محمود أحمد

ERI/01- أوجبي أبراها
ERI/02- أستر فيسيهاتسيون
ERI/03- برهان جبريجيابير
ERI/04- بيراكي جبريسيلاسي
ERI/05- حمد حامد حمد
ERI/06- صالح كيكيا
ERI/07- جيرمانو ناتي
ERI/08- إستفانوس سيوم
ERI/09- محمود أحمد شريفو
ERI/10- بيتروس سليمان
ERI/11- هايل وولديتنسى

القضية ERI-COLL-01

إريتريا: برلمان غير منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: 11 عضواً معارضاً في الجمعية الوطنية في إريتريا؛ 10 رجال وامرأة واحدة
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(أ) و (د) من إجراء اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكاوى: أيلول/سبتمبر 2002 و2013
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: آذار/مارس 2021

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: ...

جلسة استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إريتريا (كيغالي، تشرين الأول/أكتوبر 2022)
المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: ...
- بلاغ من صاحب الشكوى: كانون الثاني/يناير 2021
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى الرئيس ورئيس الجمعية الوطنية (أيلول/سبتمبر 2022)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ القتل
- ✓ الاختفاء القسري
- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وأعمال العنف الأخرى
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ ظروف الاعتقال اللاإنسانية– بما في ذلك الحرمان من الرعاية الطبية الكافية
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ الإفلات من العقاب
- ✓ مسائل أخرى: الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية

أ. ملخص القضية

لم ترد معلومات رسمية عن مصير البرلمانيين 11 المعنيين، حيث تم احتجازهم في الحبس الانفرادي في 18 أيلول/سبتمبر 2001 بتهمة التآمر ومحاولة الإطاحة بالحكومة القانونية بعد نشر رسالة مفتوحة لدعم الديمقراطية. لم يتم توجيه تهم رسمية إليهم أمام المحكمة. وقد ألغت الجمعية الوطنية ولاياتهم البرلمانية في العام 2002، ولم تجتمع من جديد منذ ذلك الحين.

ومنذ اختفائهم، وردت تقارير متفرقة من حراس السجون السابقين الذين طلبوا اللجوء في الخارج يزعمون فيها أن البرلمانيين الـ11 تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة وظروف الاحتجاز اللاإنسانية وحرموا من الرعاية الطبية. ويخشى أن أعضاء البرلمان الـ11 ربما لم يعودوا على قيد الحياة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2003، خلصت اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، لدى نظرها في شكوى تتعلق بحالتهم، إلى أن دولة إريتريا انتهكت الحق في الحرية والأمن الشخصي، والحق في محاكمة عادلة والحق في حرية التعبير. وحثت دولة إريتريا على أن تأمر بالإفراج الفوري عنهم ودفع تعويضات لهم. وقد تجاهلت السلطات هذا القرار.

وفي حزيران/يونيو 2016، أشارت لجنة تحقيق حول حقوق الإنسان في إريتريا بتكليف من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى البرلمانيين المختفين وحالات أخرى مماثلة ووجدت أن لديها أسباباً معقولة

للاعتقاد بأن هذه الانتهاكات تشكل جرائم ضد الإنسانية. وفي غياب إصلاح مؤسسي يسمح بالمساءلة، أوصت اللجنة بإحالة المسألة إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وحثت جميع الدول على ممارسة التزامها بمحاكمة أو تسليم أي فرد يشتبه في ارتكابه هذه الجرائم في أراضيها.

وفي تقرير مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في إريتريا، المؤرخ 11 أيار/مايو 2020، حثت مرة أخرى السلطات على إعادة الجمعية الوطنية كخطوة حاسمة نحو استعادة سيادة القانون. وكررت الإعراب عن قلقها إزاء "استخدام ممارسات الاحتجاز التعسفي إلى أجل غير مسمى والاختفاء القسري لقمع المعارضة، ومعاقبة المعارضين المفترضين وتقييد الحريات المدنية". وذكرت تقارير عن استمرار عشرات الأشخاص في الاختفاء في نظام السجون في إريتريا، حيث "حقوق الإجراءات القانونية الواجبة غير مضمونة [و] لا يُسمح للكثيرين بالوصول إلى مستشار قانوني أو مراجعة قضائية أو زيارات عائلية أو رعاية طبية". وأشارت على وجه التحديد إلى أن البرلمانيين الأحد عشر – المعروفين باسم مجموعة 11 – محتجزون بمعزل عن العالم الخارجي منذ أيلول/سبتمبر 2001، مضيفة أن السلطات لم تقدم أي معلومات عن مصيرهم ولم تمتثل لقرارات اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

وفي تحديثه الشفوي للعام 2021 لمجلس حقوق الإنسان، ردد المقرر الخاص الجديد هذه البيانات وأضاف أنه لا يرى أي تقدم في الوضع. وأضاف أنه من الصعب الحديث عن إحراز تقدم في إريتريا بينما لا تزال القضايا دون حل وأن "ممارسة الاحتجاز التعسفي والحبس الانفرادي في إريتريا لها تأثير خطير على حياة العديد من الإريتريين". وقد أنكرت حكومة إريتريا هذه النتائج ورفضت التعاون. ولم ترد السلطات في إريتريا على رسائل الاتحاد البرلماني الدولي منذ سنوات. وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر 2022، عقدت لجنة الاتحاد البرلماني الدولي جلسة استماع مع المقرر الخاص، الذي دعا الاتحاد البرلماني الدولي إلى حث أعضائه على ممارسة الضغط على السلطات وتجديد الدعوة التي وجهتها لجنة الأمم المتحدة للتحقيق في حقوق الإنسان في إريتريا لمحاكمة المسؤولين عن ذلك، عن طريق المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أو بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية.

وفي أيلول/سبتمبر 2022، راسل الأمين العام البعثة الدائمة لإريتريا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف في عدة مناسبات لطلب عقد اجتماع لمناقشة هذه القضية. ولم ترد البعثة الدائمة على هذه الطلبات.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي:

1. *يدين بشدة* استمرار الازدراء التام لسلطات إريتريا لأهم حقوق الإنسان الأساسية للبرلمانيين الـ11 المختفين لممارستهم ولايتهم البرلمانية وحقهم في حرية التعبير في الدعوة إلى إنشاء برلمان منتخب ديمقراطياً؛ *يشير إلى أنه*، في ضوء الاجتهاد القضائي المتسق للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، يقع على عاتق السلطات الوطنية واجب عدم ادخار أي جهد لإلقاء الضوء على مصير البرلمانيين المختفين من خلال التحقيقات الدؤوبة، لأن عدم الوفاء بهذا الواجب يفسر بصورة منهجية على أنه مسؤولية الحكومة عن الاختفاء؛ *ويشدد*، بالإضافة إلى ذلك، على الحق المشروع لأقارب الضحايا في معرفة مصير أحبائهم وفي الحصول على تعويض كاف؛

2. *يعارض بشدة* الإفلات المطلق من العقاب السائد في هذه القضية واستمرار رفض السلطات التعامل مع الاتحاد البرلماني الدولي الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي التابع للأمم المتحدة، ولجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان التابعة لمجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة في إريتريا، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إريتريا، واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وجميع الآليات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان التي تحدثت عن هذه القضية؛

3. *يشدد* على أن الإفلات من العقاب، بحماية المسؤولين من الإجراءات القضائية والمساءلة، يشجع بشكل حاسم على ارتكاب المزيد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والاعتداءات على حياة أعضاء البرلمان وسلامتهم الشخصية، عندما تُترك من دون عقاب، تنتهك الحقوق الأساسية للأفراد البرلمانيين ومن يمثلونها – بل وأكثر من ذلك عندما تُستهدف شخصيات بارزة في البرلمان في سياق نمط أوسع من القمع، كما هو الوضع في هذه الحالة؛ *ويشدد* على أن الممارسة الواسعة النطاق والمنتظمة للاختفاء القسري والسجن والتعذيب تشكل جريمة ضد الإنسانية، على النحو المحدد في المادة 7 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛

4. *يتفق*، في ضوء العناصر المتاحة له، مع النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في إريتريا في تقريرها المؤرخ 8 حزيران/يونيو 2016 بأن الاختفاء القسري للبرلمانيين الـ 11 بمشاركة السلطات في إريتريا يشكل جريمة ضد الإنسانية، بالنظر إلى الاحتمال غير المحتمل لإثبات المساءلة في إريتريا، يمكن لبلدان أخرى ممارسة الولاية القضائية على الإريتريين المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وفقاً لمبدأ الولاية القضائية العالمية، وكذلك المحكمة الجنائية الدولية، وإذا كان لمجلس الأمن أن يحيل هذه الحالة إلى المحكمة؛ *لذلك يدعو* جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى حث السلطات المختصة في دولهم على ممارسة ولايتها القضائية عن طريق محاكمة أي فرد مسؤول عن هذه الجريمة المرتكبة ضد الإنسانية إذا كان موجوداً في أراضيها، تماشياً مع المبادئ الواردة في ديباجة نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛

5. *يجدد* دعوته جميع البرلمانات الوطنية، ولا سيما أعضاء المجموعة الإفريقية للاتحاد البرلماني الدولي، ومراقبي الاتحاد البرلماني الدولي، ولا سيما البرلمان الإفريقي، إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لحل هذه القضية، بما في ذلك عن طريق تقديم بيانات إلى البعثات الدبلوماسية لإريتريا في بلدانها وإثارة القضية علناً، بما في ذلك في إطار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة؛ *ويأمل* أن يتمكن من الاعتماد على مساعدة جميع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، بما فيها الاتحاد الإفريقي، لضمان تحقيق العدالة في هذه القضية؛ *ويدعو* جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي والمراقبين إلى دعم ولاية مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إريتريا تحقيقاً لهذه الغاية؛

6. *يطلب* من اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

إسواتيني

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

أعضاء دائرة الشرطة الملكية في إسواتيني يراقبون المنتسبين إلى مؤتمر النقابات العمالية في سوازيلاند وهم يغنون شعارات سياسية في وسط مانزيني في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021 خلال احتجاج مؤيد للديمقراطية. ميشيل سباتاري – وكالة فرانس برس

SWZ-02 – مدودوزي باسيدي مابوزا

SWZ-03 – مثانديني دوبي

SWZ-04 – مدودوزي جوزيلا سيميلان

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ ظروف الاعتقال اللاإنسانية
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ التأخيرات المفرطة
- ✓ انتهاك حرية التعبير والرأي
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ الأعمال الأخرى التي تعرقل ممارسة الولاية البرلمانية

القضية SWZ-COLL-01

إسواتيني: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: ثلاث أعضاء برلمانيين مستقلين.
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I.1 (ب) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تاريخ تقديم الشكوى: كانون الثاني/يناير 2022
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: آذار/مارس 2022
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: – – –
جلسة الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة الاستماع مع وفد إسواتيني إلى الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي في كيغالي (تشرين الأول/أكتوبر 2022)
المتابعة الأخيرة:
– بلاغ من السلطات: رسائل من رئيس مجلس النواب (آذار/مارس وتشرين الأول/أكتوبر 2022)
– بلاغ من أصحاب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022
– بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة موجهة إلى رئيس مجلس النواب (أيلول/سبتمبر 2022)
– بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2022

أ. ملخص القضية

تم القبض على البرلمانيين مدودوزي باسيدي مابوزا ومثانديني دوبي مساء يوم 25 تموز/يوليو 2021 واحتجزوا منذ ذلك الحين في مركز شرطة مباباني أولاً وبعدها في المركز الإصلاحي في متصافا. فرّ برلماني ثالث، السيد مدودوزي سيميلان، من البلاد قبل تنفيذ أمر اعتقاله. يواجه السيد مابوزا والسيد دوبي اتهامات بموجب قانون قمع الإرهاب، تهمتي قتل وتهمة مخالفة الأنظمة المتعلقة بكوفيد-19. وبحسب ما ورد، تم تأجيل النظر المناسب في طلبات الكفالة من البرلمانيين المحتجزين مراراً وتكراراً، وتمت معالجته ورفضه في نهاية المطاف. قدم المحامون استئنافاً آخر بكفالة، والذي يقال إنه سيتم الاستماع إليه في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. والمحاكمة نفسها جارية، وبعد أن قدم المدعي العام أدلته، فإن محامي الدفاع يقدم الآن دفاعه. تم تحديد مواعيد المحكمة التالية في الفترة من 8 إلى 10 تشرين الثاني/نوفمبر ومن 12 إلى 16 كانون الأول/ديسمبر 2022.

وفي ما يتعلق بالسيد سيميلان، الموجود حالياً في المملكة المتحدة، بدا أولاً أنه لم يُتهم رسمياً بأي جريمة، لأن قضيته لم تحل رسمياً بعد إلى المحكمة. ومع ذلك، ظهرت تقارير إخبارية مؤخراً تشير إلى أن سلطات إسواتيني قد اتصلت بنظرائها البريطانيين لطلب عودة السيد سيميلان إلى إسواتيني. واستناداً إلى المادة 97 (1) (ج) من الدستور، تم إعلان شغور مقعد السيد سيميلان في البرلمان بسبب غيابه المطول دون إذن أو مبرر وتم إجراء انتخابات فرعية لاستبداله. تم انتخاب زوجته وأدت اليمين الدستورية كعضو في مجلس النواب في 4 آب/أغسطس 2022.

واتخذت الإجراءات القانونية ضد البرلمانيين في السياق التالي. في أيار/مايو 2021، بدأت الدعوات للإصلاح السياسي تنتشر على منصات مختلفة في جميع أنحاء إسواتيني، كما دعا ثلاثة برلمانيين إلى هذه التغييرات. ولإثبات أن أعضاء البرلمان هؤلاء حصلوا على تفويض من دوائرهم الانتخابية لتوجيه هذه الدعوة، أدى ذلك إلى تسليم سلسلة من العرائض إلى البرلمان لدعم الدعوة إلى التغيير. كان المتظاهرون يطالبون بإصلاحات دستورية وسياسية، ويعربون عن أسفهم لفشل الحكومة في تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها، ويطالبون بالاستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية، ويتذرعون بسوء المعاملة المزعوم من قبل الشرطة. وقدمت عرائض إلى مختلف مراكز تينخوندلا، ومعظمها من الشباب، إلى أعضاء برلمانهم كإقرار للدعوة إلى إجراء إصلاحات دستورية وسياسية. تم تصعيد هذه الدعوات خلال الاحتجاجات ضد «وحشية الشرطة» المزعومة بعد وفاة طالب الحقوق بجامعة إسواتيني، السيد ثاباني نكوموني. وانضم البرلمانيون الثلاثة المذكورون أعلاه إلى حركة #العدالة_لثاباني #justiceforThabani، التي أيدت الدعوة إلى إصلاحات دستورية وسياسية. في 24 حزيران/يونيو 2021، أصدر القائم بأعمال رئيس الوزراء آنذاك، نائب رئيس الوزراء، السيد ثيمبا إن ماسوكو، حظراً على تسليم هذه العرائض. وقال القائم بأعمال رئيس الوزراء في خطابه إن هذا "قرار واع للحفاظ على سيادة القانون

وتهدئة التوترات التي حولت الممارسة إلى عنف وفوضى". واصل المتظاهرون تقديم العرائض ضد الحظر ومنعتهم الشرطة.

وجدت لجنة إسواتيني لحقوق الإنسان والإدارة العامة (اللجنة) – وهي مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية في إسواتيني – أنه تم ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات أثناء الاضطرابات في تقريرها الذي صدر في نهاية حزيران/يونيو 2021 بشأن الأحداث التي وقعت في وقت سابق من ذلك الشهر. علاوة على ذلك، يشير التقييم إلى أن القوة المميتة استخدمت بشكل عشوائي ضد المتظاهرين والناس الذين لم يكونوا حتى جزءاً من الاحتجاجات. يبدو أن المتظاهرين أنفسهم كانوا عنيفين حيث تعذر الوصول إلى بعض المناطق بسبب قطع الطرق وحرق الإطارات. ووقعت أضرار واسعة النطاق وحرق الممتلكات والشركات ونهب المتاجر. تم احتجاز غالبية الأشخاص المعتقلين لفترات طويلة بشكل غير معقول من دون محاكمة. على الرغم من منحهم في النهاية حقهم في الإفراج بكفالة، إلا أن المحاكم غالباً ما فرضت كفالات مفرطة وغرامات باهظة.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن التهم الموجهة إلى السيد مابوزا والسيد دوبي، وربما إلى السيد سيميلان، تشكل أعمالاً انتقامية وتهدف إلى إسكاتهم، نظراً لأنهم كانوا في طليعة المطالب المذكورة أعلاه بإجراء إصلاحات ديمقراطية في إسواتيني، وهي ملكية مطلقة يقودها الملك مسواتي الثالث لأكثر من 30 عاماً، حيث لا يعترف قانوناً بالأحزاب السياسية.

وذكر رئيس مجلس النواب، أن الحصانة البرلمانية للبرلمانيين الثلاثة في ما يتعلق بالخطاب المتصل بالمناقشة والإجراءات في البرلمان كانت دائماً موضع احترام. كما ذكر رئيس مجلس النواب أن ظروف سجن السيد مابوزا والسيد دوبي هي الظروف نفسها لسجن السجناء الآخرين وأنهم مُنحوا جميع الاستحقاقات العامة الممنوحة للسجناء الذين ينتظرون المحاكمة. وأضاف أنه نظراً لأن الأمر معروض على المحكمة، بسبب فصل السلطات، فإنه لا يمكنه التعليق على التهم المحددة.

وفي الساعات الأولى من يوم 22 أيلول/سبتمبر 2022، تعرض البرلمانيان المحتجزان للاعتداء من قبل حراس السجن الذين دخلوا زنازينهم وبدأوا في ضربهم من دون سبب. وبحسب رئيس مجلس النواب، فقد تم فتح تحقيق في الأمر بموجب قانون الخدمات الإصلاحية رقم 13 للعام 2017، مقترناً مع أنظمة السجون للعام 1965. وقال رئيس مجلس النواب "نحن حريصون على التوصيات الصادرة والإجراءات الإضافية التي قد يوصي بها التحقيق. لم يتم البت في الإجراءات القانونية بصورة نهائية ونأمل أن يتم التعامل مع الادعاءات المذكورة أعلاه بشكل مناسب."

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. يشكر رئيس مجلس النواب على المعلومات الواردة في رسالته المؤرخة 4 تشرين الأول/أكتوبر 2022 وأثناء جلسة الاستماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التي انعقدت في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي؛ *ويعرب عن تقديره* لروح التعاون التي أبداها ولأنه سيرحب بوفد من اللجنة إلى إسواتيني، وفقاً لما أكد عليه في نقاشاته مع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي في كيغالي؛
2. *يؤمن بصدق* بأن هذه البعثة، التي ستشمل عقد اجتماعات مع جميع السلطات المعنية، وزيارة أعضاء البرلمان المحتجزين والاجتماع بمحاميهم، وإلى جانب الاجتماعات مع الأطراف الثالثة ذات الصلة، من شأنها أن تتيح فرصة مفيدة لمناقشة المسائل التي برزت في القضية المطروحة وفهم السياق الذي يتعين النظر إليها فيه؛
3. *يعتبر* أن هذه الشواغل والأسئلة تشير بوجه خاص إلى ما يلي: (1) الادعاء بأن السيد مابوزا والسيد دوبي لم يرتكبا أي جرائم وأنهما محتجزان ويحاكمان استجابة لندائهما العام الرامي إلى تعزيز الديمقراطية؛ (2) ضربهما المزعوم مؤخراً في الاحتجاز من قبل حراس السجن؛ (3) مواصلة رفض طلبات الإفراج عنهما بكفالة؛
4. *يطلب* من الأمين العام أن يتخذ الترتيبات اللازمة مع السلطات البرلمانية في إسواتيني بغية إيفاد البعثة في الأشهر المقبلة؛ *ويؤكد من جديد* قراره السابق بإرسال أيضاً مراقب للمحاكمة إلى الإجراءات الجنائية الجارية، وهو ما تفضل رئيس البرلمان بالموافقة عليه أثناء نقاشه مع الأمين العام في كيغالي؛
5. يشكر رئيس مجلس النواب على استعداده، كما أعرب للأمين العام، لتيسير مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي المحتملة في الجهود الرامية إلى حل المسائل الناشئة عن الأزمة السياسية في البلد؛
6. *يطلب* من الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى رئيس مجلس النواب وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛
7. *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

الغابون

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

GAB–04 – جاستن ندوندانجوي

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وغير ذلك من أعمال العنف
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ الإفلات من العقاب

القضية GAB–04

الغابون: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: عضو الأغلبية
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I–1(أ) إجراء اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكاوى: أيار/مايو 2020
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الثاني/نوفمبر 2021
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: ---
جلسة استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع السلطات البرلمانية في الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي (2022)؛ جلسة استماع عبر الإنترنت مع صاحب الشكوى في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي (2022)
المتابعة الأخيرة:
– بلاغ من السلطات: رسالة نائب الأمين العام في الجمعية الوطنية (أيار/مايو 2022)
– بلاغ من صاحب الشكوى: حزيران/يونيو 2022
– بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية (أيلول/سبتمبر 2022)
– بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022

أ. ملخص القضية

إنّ السيد جاستن ندوندانجوي، عضو في برلمان الغابون، محتجز في السجن المركزي في ليبرفيل منذ 9 كانون الثاني/يناير 2020. اتُّهم في البداية بالتحريض على اختلاس الأموال العامة (détournement de *fonds publics*) والرشوة (*concussion*) وغسيل الأموال وجرائم التآمر، وأدين بتهمة أخذ الرشوة (*corruption passive*) وحكم عليه في المحكمة الابتدائية في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021 بالسجن لمدة خمس سنوات. كما تم تغريمه 10 ملايين فرنك إفريقي وأمر بسداد 145 مليون فرنك إفريقي لدولة الغابون عن طريق التعويض عن الأضرار. في 4 آذار/مارس 2022، أيدت محكمة الاستئناف في ليبرفيل الحكم. ويجري حالياً النظر في طلب للمراجعة القضائية.

ويدعي صاحب الشكوى أن السيد ندوندانجوي احتُجز لدى الشرطة لمدة أسبوعين انتهاكاً لأحكام المادة 56 من قانون الإجراءات الجنائية في الغابون، التي تنص على فترة أقصاها 48 ساعة قابلة للتجديد مرة واحدة. وخلال هذين الأسبوعين، زُعم أنه قام مسؤولون في المديرية العامة لمكافحة التدخل والأمن العسكري باستجوابه، وهم ليسوا من ضباط الشرطة القضائية. وأفيد بأنه لم يتمكن من التحدث إلى محاميه أثناء احتجازه لدى الشرطة. ويُزعم أن المحامين لم يتمكنوا من الاطلاع على الملف، ولا على الوثائق الإجرائية ولا على الأدلة المرفوعة ضده، وأن الوثيقة الوحيدة المتاحة للدفاع في بداية الإجراءات هي الأمر بالحبس الاحتياطي.

ويدعي صاحب الشكوى أنه في ليلة 25 إلى 26 كانون الثاني/يناير 2020، بعد أن أمر ثلاثة من ضباط السجن المقنعين السيد ندوندانجوي بخلع جميع ملابسه، قاموا بتقييده ويديه خلف ظهره. وزُعم أنهم طلبوا منه الاستلقاء على بطنه وساقيه منفصلتين. وأفيد أنه أمسك كل ضابط بساق وضربه الضابط الثالث على خصيتيه، مستخدماً حبل سميك معقود في النهاية. وبحسب ما ورد، تلقى ضربات مستمرة على خصيتيه لبعض الوقت، ثم تم قلبه، وضغط الركبتين على صدغيه، وساقيه لا تزالان متباعدتين، وتعرض لضربات من الحبل المعقود على العضو الذكري. وبحسب ما ورد تلقى في هذا الوقت عدة لكمات وركلات على ضلوعه ووركيه. وزُعم أن الضباط صوروه وهو عريان. قبل مغادرته، قيل إنهم نصحوه بشدة بعدم النطق بكلمة واحدة لمحاميه، وإلا فسيعودون "لقتله". ويزعم أنهم هددوا باغتصاب زوجته وقتل أطفاله إذا تم الإعلان عن هذه المسألة.

وأفيد بأنه تم إرسال طلب تدخل، بشكل توفير حماية، إلى قاضي التحقيق المتخصص، وأرسلت نسخة رسمية منه إلى المدعي العام. وعلى وجه الخصوص، ذُكر أنه طُلب من القاضي أن يأمر بإدخال السيد ندوندانجوي إلى المستشفى حتى يتسنى له إجراء الفحوصات المناسبة في أعقاب أعمال التعذيب المزعومة. وأفيد بأنه لم تتم الاستجابة لهذا الطلب.

وفي رسالة مؤرخة 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أرسل نائب الأمين العام للجمعية الوطنية في الغابون جدولاً زمنياً للإجراء الذي نفذته الجمعية الوطنية لرفع الحصانة البرلمانية عن السيد ندوندانجوي، بالإضافة إلى نسخ من الوثائق ذات الصلة. وخلال جلسة الاستماع التي عقدها وفد الغابون إلى الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي أمام لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، أشار إلى أن الإجراء الذي اتبعته الجمعية الوطنية عند البت في رفع الحصانة البرلمانية عن السيد ندوندانجوي قد نفذ وفقاً للأحكام ذات الصلة. وفي ما يتعلق بادعاءات التعذيب، ذكر الوفد أن النيابة العامة والمديرية العامة للبحوث واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أجرت تحقيقات في مجالات اختصاص كل منها وخلصت إلى أن حقوق السيد ندوندانجوي لم تُنتهك، ولكن الوثائق المتعلقة بنتائج هذه التحقيقات غير متاحة. وادعى الوفد أيضاً أن مجموعة من أعضاء البرلمان ذهبت إلى سجن ليبرفيل المركزي لزيارة عضو البرلمان لكنه رفض رؤيتهم.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن السيد ندوندانجوي محتجز في الحبس الانفرادي في ظروف لا إنسانية ومهينة منذ بدء احتجازه. ويقال إنه محتجز تحديداً في زنزانة صغيرة جداً في الجناح التأديبي في سجن ليبرفيل المركزي من دون الحصول على مياه الشرب. يقال إنه قادر فقط على الاستمرار في الشرب بفضل علب المياه التي تجلبها له عائلته كل أسبوع. وبحسب ما ورد مُنع أيضاً من المشاركة في القداس الديني الذي يقام كل يوم أحد في غرفة السجن متعددة الأغراض. وخلال جلسة الاستماع عبر الإنترنت مع اللجنة في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي، قدم صاحب الشكوى المزيد من المعلومات عن الإجراءات الجارية ضد عضو البرلمان والانتهاكات المزعومة للقواعد الإجرائية والمعايير الأساسية للمحاكمة العادلة. وذكر صاحب الشكوى أيضاً أن الوقت المتاح للسيد ندوندانجوي للتنزه قد زاد زيادة طفيفة وأنه أصبح الآن قادراً، مع بعض القيود، على تلقي زيارات من أقاربه، مما يمثل تحسناً طفيفاً في حالته. وأخيراً، ذكر صاحب الشكوى أنه ليس على علم بأي تحقيق أو إجراء تتخذه السلطات المختصة في ما يتعلق بادعاءات التعذيب.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشكر* وفد الغابون على المعلومات التي قدمها في جلسة الاستماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين خلال الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي؛
2. *يلاحظ باهتمام* المبادرة التي اتخذها بعض أعضاء البرلمان لزيارة السيد ندوندانجوي في السجن؛ *ويؤكد من جديد قلقه العميق* إزاء الادعاءات المقلقة المتعلقة بظروف احتجازه؛ *ويحث* السلطات الوطنية مرة أخرى على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان تمتع السيد ندوندانجوي بحقوقه تمتعاً كاملاً، بما في ذلك حقه في أن يعامل معاملة إنسانية تحترم الكرامة والقيمة المتأصلتين فيه كبشر، وفقاً لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ("قواعد نيلسون مانديلا")؛
3. *يعيد تأكيد قلقه العميق* إزاء الادعاءات المتعلقة بالتهديدات وأعمال التعذيب وغيرها من المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة الموجهة ضد عضو البرلمان المعني، وإزاء عدم محاكمة مرتكبي هذه الأفعال، وفقاً لأقوال صاحب الشكوى؛ *ويشدد* على ضرورة إتاحة نتائج التحقيقات التي تفيد التقارير، المعدة من قبل مؤسسات غابونية في هذه الادعاءات؛ *ويحث*، مرة أخرى، في هذا الصدد السلطات البرلمانية على تقديم معلومات مفصلة ونسخ من الوثائق ذات الصلة بهذه التحقيقات؛
4. *يحيط علماً* بإدانة عضو البرلمان في المحكمة الابتدائية، التي أيدتها محكمة الاستئناف، وبالطعن بالنقض قيد النظر؛ *ولا يزال يساوره بالغ القلق* إزاء الادعاءات المتعلقة بانتهاكات الحق في محاكمة عادلة في الإجراءات المرفوعة ضد عضو البرلمان؛ *ويأمل*، في هذا الصدد، أن يُنظر في النداء الأخير بطريقة مستقلة ونزيهة وفي امتثال دقيق للمعايير الوطنية والدولية ذات الصلة؛ *ويكرر الإعراب عن رغبته* في تلقي معلومات رسمية ومفصلة عن الوقائع التي تبرر كل تهمة من التهم الموجهة إلى السيد ندوندانجوي ونسخاً من قرارات المحكمة ذات الصلة؛
5. *يعرب عن أسفه* لأن البعثة التي طلبتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين إلى الغابون لم توافق عليها السلطات الغابونية ذات الصلة حتى الآن رسمياً، على الرغم من تأكيدات الدعم التي قدمها وفد الغابون في هذا الصدد في الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي؛ *ويحث* السلطات البرلمانية على مضاعفة جهودها للحصول على رد من السلطات التنفيذية في هذا الصدد في أقرب وقت ممكن؛ *ويأمل* أن تتعاون السلطات

الوطنية المختصة تعاوناً كاملاً وأن تساعد البعثة على التوصل إلى تسوية سريعة ومرضية لهذه القضية، وفقاً للمعايير الوطنية والدولية السارية في مجال حقوق الإنسان؛

6. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى الجمعية الوطنية في الغابون، ووزارة العدل التي هي مسؤولة عن حقوق الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الغابون، وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

7. *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

ميانمار

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210

(كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

مسؤولو السجن يقفون خارج سجن إنسين في يانغون في 12 شباط/فبراير 2022. سترينغر/كالة فرانس برس

MMR-267 – وين مينت

MMR-268 – السيدة أونغ سان سو كي

MMR-269 – هنري فان ثيو

MMR-270 – مان وينخاينغ تان

MMR-271 – تي خون مايات

MMR-272 – تون تون هاين

MMR-274 – ثان زين ماونغ

MMR-275 – الدكتور وين مايات آي

MMR-276 – أونغ مينت

MMR-277 – يي خاونغ نيونت

MMR-278 – الدكتور ميو أونغ

MMR-279 – كياو مينت

MMR-280 – السيدة وين ميا ميا

MMR-281 –كياو مين هلينغ

MMR-283 – أوكا مين

MMR-284 – زارني مين

MMR-302 – السيدة مايات ثيدا هتون

MMR-303 – ساو شار فونغ أوار

MMR-304 – روبرت نيال يال

MMR-305 – لامين تون (الملقب أفيو)

MMR-306 – أونغ كي نيونت

MMR-307 – لاما ناو أونغ

MMR-308 – سيثو ماونغ

MMR-309 – أونغ كياو أو

MMR-310 – نونغ نا جاتان

MMR-311 – مينت أو

MMR-312 – السيدة نان مول خام

MMR-313 – ثانت زين تون

MMR-314 – ماونغ ماونغ سوي

MMR-315 – ثين تون

MMR-316 – ثان هتوت

MMR-317 – أونغ أونغ أو

MMR-285 - مي ثين

MMR-286 - تينت سو

MMR-287 - كياو ثاونغ

MMR-289 - السيدة فيو فيو ثن

MMR-290 - يي مون (الملقب تين تيت)

MMR-291 - هتون مينت

MMR-292 - ناينغ هتو أونغ

MMR-293 - الدكتور واي فيو أونغ

MMR-294 - السيدة زين مار اونغ

MMR-295 - لوين كو لات

MMR-297 - وين ناينغ

MMR-298 - ناي ميو

MMR-299 - زاو مين ثين

MMR-300- وين ناينغ

MMR-301 - زاي لات

MMR-318 - با ميو ثين

MMR-319 - سو وين (أ) سو لاي

MMR-320 – يو مان نيونت ثين

MMR-321 – خين ميات ثو

MMR-322 – ناي لين اونغ

MMR-323 – هانغ ناينغ

MMR-324 – السيدة شوي بون

MMR-325 – واي لين اونغ

MMR-326 – بياي فيو

MMR-327 – السيد لين لين أو

MMR-328 – السيد خياو لين

MMR-329 – السيد تن هتوي

MMR-330 – السيد اونغ ميينت شاين

MMR-331 – السيد بيتال اونغ

MMR-332 – السيد اون وين

MMR-333 – السيدة ما ما لاي

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاختطاف
- ✓ الاختفاء القسري
- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وأعمال العنف الأخرى
- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ ظروف الاعتقال اللاإنسانية
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ الإفلات من العقاب
- ✓ انتهاكات أخرى: السحب غير المشروع للجنسية
- ✓ انتهاكات أخرى: جرائم ضد الإنسانية

القضية MMR-COLL-03

ميانمار: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحايا: 63 برلمانياً من المعارضة (55 رجلاً و8 نساء)
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكوى المؤهلون): القسم I-1(أ) إجراء اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: آذار/ مارس 2021
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: آذار/مارس 2022
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: - - -
جلسة استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار (آذار/مارس 2022)
المتابعة الأخيرة:
- *مذكرة شفوية* من البعثة الدائمة لجمهورية اتحاد ميانمار لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف: شباط/فبراير 2022
- بلاغ من صاحب الشكوى: آب/أغسطس 2022
- *مذكرة شفوية* موجهة إلى البعثة الدائمة لجمهورية اتحاد ميانمار لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف: أيلول/سبتمبر 2022
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: آب/أغسطس 2022

أ. ملخص القضية[4]

بعد رفض الاعتراف بنتائج الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أعلن الجيش حالة الطوارئ التي استمرت لمدة عام، وشرع في الاستيلاء على السلطة بالقوة في 1 شباط/ فبراير 2021، وهو اليوم الذي كان من المقرر أن يتسلم فيه البرلمان الجديد مقاليد السلطة. تم تمديد حالة الطوارئ هذه في 31 كانون الثاني/يناير 2022، مع وعد بإجراء انتخابات بحلول آب/أغسطس 2023. وعلى الرغم من أن السلطات العسكرية سمحت بحدوث احتجاجات سلمية بأغلبية ساحقة في الأسابيع القليلة الأولى، إلا أن الحالة في ميانمار اتخذت منعطفاً مدمراً نحو الأسوأ في آذار/ مارس 2021، مع ورود تقارير عن استخدام ذخيرة آلية حية وأسلحة متفجرة ضد المدنيين. اعترف المقرر الخاص للأمم المتحدة بالطابع الواسع والمنهجي للانتهاكات التي ارتكبها الجيش (المعروف باسم "التاتماداو") وأعلن أن نطاقها يفي بالحد الأدنى من الجرائم ضد الإنسانية.

ويفيد صاحب الشكوى بأن رئيس برلمان ميانمار ومستشارة الدولة أونغ سان سو كي وستة برلمانيين آخرين من الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية قد وُضعوا قيد الإقامة الجبرية بينما اعتُقل 20 عضواً آخرين في البرلمان تعسفاً بعد الانقلاب بوقت قصير. رفع اعتقال السيدة ما ما لاي في 14 أيار/مايو 2022 العدد الإجمالي للبرلمانيين الذين تم احتجازهم بشكل تعسفي إلى 31، 27 منهم ما زالوا رهن الاحتجاز. ومن بين المحتجزين، يقال إن العديد منهم محتجزون في الحبس الانفرادي في سجون مكتظّة، وحيثما يواجهون سوء المعاملة والتعذيب، مع قلة فرص الحصول على الرعاية الطبية أو المشورة القانونية أو من دون الحصول عليها، وهو مصير يتشاركه آلاف المواطنين المحتجزين تعسفياً وفقاً لتقارير حقوق الإنسان. ووفقاً لجمعية مساعدة السجناء السياسيين، تم اعتقال 15,592 شخصاً بشكل تعسفي منذ الانقلاب، ولا يزال 12,456 رهن الاحتجاز. في 1 تموز/يوليو 2022، نشرت جمعية مساعدة السجناء السياسيين تقريراً عن الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها السلطات العسكرية، مدعية أن الاستخدام الواسع والمنتظم للاحتجاز التعسفي دون رقابة قضائية، مصحوباً بإخفاء أماكن وجود الضحايا، يرقى أيضاً إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية[5].

ووفقاً لصاحب الشكوى، في 4 شباط/فبراير 2021، اجتمع نحو 70 عضواً منتخباً في البرلمان من الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في العاصمة نايبيداو وأدوا اليمين الدستورية متعهدين بالالتزام بالولاية التي منحها

[4] لأغراض هذا التقرير، يشير مصطلح "المعارضة" إلى أعضاء البرلمان الذين ينتمون إلى مجموعات سياسية أو أحزاب ذات سلطة محدودة في صنع القرار ويعارضون السلطة الحاكمة.

[5] https://aappb.org/wp-content/uploads/2022/07/AAPP_Crimes-Against-Humanity-Report_8-Jul-2022-English.pdf

لهم الشعب. في 5 شباط/فبراير، اجتمع 300 عضو في البرلمان عبر الإنترنت وأنشأوا لجنة تمثيل للبرلمان، مؤلفة من 20 عضواً في البرلمان. تعتبر لجنة تمثيل البرلمان غير قانونية، بينما وصفت لجنة تمثيل البرلمان مجلس إدارة الدولة المعيّن عسكرياً بأنه منظمة إرهابية. في 31 آذار/مارس 2021 عيّنت اللجنة حكومة وحدة وطنية، والتي يعتبرونها الحكومة المؤقتة الشرعية. ووفقاً لصاحب الشكوى، فقد أُجبر أعضاء لجنة تمثيل البرلمان على الاختباء خوفاً من الانتقام بسبب أنشطتهم السياسية. ويزعم أن أقارب أعضاء لجنة تمثيل البرلمان قد تعرضوا مراراً للمضايقة والإيذاء من جانب الجيش، ويُزعم أن والد السيد سيثو ماونغ تعرّض للتعذيب حتى الموت بعد اعتقاله. وبحسب ما ورد اتُّهم رئيس مجلس الشيوخ السابق ورئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية، السيد مان وين خينغ ثان، بالخيانة العظمى، بينما يواجه العديد من أعضاء البرلمان الآخرين اتهامات جنائية بالتحريض على العصيان المدني وتهم أخرى تحمل عقوبات شديدة.

وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، تم اتهام مستشارة الدولة أونغ سان سو كي و15 من كبار السياسيين الآخرين بتزوير الانتخابات خلال انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر، وفي 5 كانون الأول/ديسمبر 2021 أدينت وحكم عليها بالسجن لمدة أربع سنوات، وتلتها إدانة أخرى في 10 كانون الثاني/يناير 2022 في ثلاث تهم منفصلة. إجمالاً، حُكم عليها بالسجن لمدة 20 سنة، مع انتظار المزيد من التهم ضدها. وإضافة إلى ذلك، وفقاً للمعلومات التي قدمها صاحب الشكوى، جُرّد السيد يي مون (المعروف أيضاً باسم تين ثيت)، وسعادة السيد لوين كو لات، وسعادة السيدة زين مار أونغ، وسعادة السيدة فيو فيو ثين من جنسيتهم لاتهامهم بـ"الإضرار بمصالح ميانمار".

وفي 24 نيسان/أبريل 2021، عقدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا (أسيان) "اجتماعاً للقادة، ودعت ممثلاً عن السلطات العسكرية في ميانمار للحضور. وأدى هذا الاجتماع إلى اعتماد توافق في الآراء المؤلف من خمس نقاط بشأن ميانمار، يدعو إلى الوقف الفوري للعنف وتعيين مبعوث خاص إلى ميانمار يزور البلد للاجتماع بجميع الأطراف المعنية. نظراً لأن السلطات العسكرية لم تظهر أي استعداد لتنفيذ توافق في الآراء المؤلف من خمس نقاط، فقد تم استبعادها من اجتماعات أسيان اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2021.

وفي جلسة استماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي في آذار/مارس 2022، أفاد المقرر الخاص للأمم المتحدة أن أكثر من 1600 مدني قتلوا على يد *التاتماداو*. ودعا المقرر الخاص المجتمع الدولي بأسره إلى ممارسة ضغط أكبر وأكثر تضافراً على السلطات العسكرية. كما جدد دعوته إلى وقف تدفق

الأسلحة نحو الجيش، الذي أفيد أنه تلقى أسلحة استخدمت ضد السكان المدنيين من عدد محدود من البلدان بعد الانقلاب بوقت طويل، على النحو المبين في أحد تقاريره الأخيرة[6]. وفي الوقت نفسه، تلقت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي مراسلات من السلطات العسكرية تتهم فيها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بتشجيع الإرهاب والفوضى، التي يُزعم أنها أودت بحياة أكثر من 1000 شخصاً، بينما تشير إلى الالتزام بتنفيذ توافق في الآراء المؤلف من خمس نقاط وإمكانية استئناف الحوار شريطة اتخاذ تدابير الثقة وبناء الثقة أولاً.

وغير أن السلطات العسكرية لم تكتب إلى أمانة لجنة الاتحاد البرلماني الدولي منذ ذلك الحين، على الرغم من الطلبات المتكررة للحصول على معلومات مفصلة عن وضع أعضاء البرلمان المحتجزين. وفي تموز/يوليو 2022، أبلغ صاحب الشكوى بأن وضع أعضاء البرلمان المحتجزين قد ازداد تدهوراً، حيث حظّرت السلطات العسكرية جميع الزيارات والاتصالات مع أعضاء البرلمان المحتجزين، الذين قيل إنهم نُقلوا إلى أماكن سرية. وقد أخفت السلطات أماكن وجود بعض أعضاء البرلمان، مما أثار مخاوف أنهم قد يكونوا ضحايا للاختفاء القسري. جاءت هذه الخطوة في أعقاب الأنباء التي تفيد بأن التاتماداو أعدموا أربعة من نشطاء الديمقراطية – بمن فيهم عضو البرلمان السابق السيد فيو زايار ثاو – مما أثار الذعر والاضطرابات بين السجناء؛ وبحسب ما ورد، أضرب البعض عن الطعام. بعد عمليات الإعدام الأولى منذ ثلاثة عقود، ادعى التاتماداو أنه من المتوقع أن تليها عمليات أخرى؛ واعتمد الاتحاد البرلماني الدولي بياناً يدعو المجتمع البرلماني إلى العمل على صون حياة أعضاء البرلمان المسجونين ودعم حقوقهم[7].

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يلاحظ* أن القضية الحالية تشمل أيضاً شكوى جديدة تتعلق بحالة السيدة ما ما لاي؛ *ويلاحظ* أن الشكوى مقبولة، بالنظر إلى أن الشكوى: (1) مقدمة بالشكل المناسب من قبل صاحب شكوى مؤهل بموجب القسم I.1 (أ) من إجراءات النظر في الشكاوى ومعالجتها (الملحق الأول من القواعد والممارسات

[6] تقرير أعده المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار – *تمكين الأعمال العدائية: عمليات نقل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للأسلحة إلى جيش ميانمار*. متوفر على الرابط التالي: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources Myanmar.pdf

[7] https://www.ipu.org/news/statements/2022-08/ipu-calls-respect-rights-detained-mps-in-myanmar

المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين) (2) تتعلق بعضو حالي في البرلمان وقت تقديم الادعاءات الأولية؛ (3) تتعلق بادعاءات ذات صلة بالاختفاء القصري، والتعذيب، وسوء المعاملة وغير ذلك من أعمال العنف والاعتقال والاحتجاز التعسفيين وظروف الاحتجاز اللاإنسانية والافتقار إلى إجراءات المحاكمة العادلة وانتهاك حرية الرأي والتعبير وانتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات وعدم احترام الحصانة البرلمانية، وهي ادعاءات تقع ضمن ولاية اللجنة؛

2. *يعرب عن أسفه* لعدم تقديم المعلومات التي قدمتها البعثة الدائمة لجمهورية اتحاد ميانمار لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف منذ شباط/فبراير 2022 على الرغم من الرسائل العديدة التي قدمتها إليها اللجنة؛

3. *يشعر بالجزع* لأن 27 برلمانياً محتجزون بمعزل عن العالم الخارجي في سجون يُزعم أنهم يتعرضون فيها لسوء المعاملة والتعذيب والعنف القائم على الجندر، وبأنهم محتجزون في ظروف احتجاز لا إنسانية مع قلة فرص الحصول على الرعاية الطبية أو المشورة القانونية؛ *ويشعر بالاستياء* من التقارير التي تفيد بأن وضعهم قد تدهور أكثر بعد حظر جميع الاتصالات والزيارات التي فرضتها السلطات العسكرية بعد إعدام أربعة رجال شنقاً في 23 تموز/يوليو 2022، بمن فيهم البرلماني السابق السيد فيو زايار ثاو؛ *ويشعر بالصدمة* من الإعلانات الرسمية التي تفيد بأنه سيعقب عمليات الإعدام الأولى هذه منذ 30 عاماً، المزيد منها، مما يشير إلى أن حياة البرلمانيين المحتجزين مهددة.

4. *يطالب* السلطات العسكرية بالإفراج فوراً عن البرلمانيين في ضوء الادعاءات الخطيرة المتعلقة بسوء المعاملة وسوء الأحوال في السجون وفي غياب أي دليل ملموس يثبت أن البرلمانيين قد قاموا بأي أمر آخر غير مجرد ممارسة حقوقهم الإنسانية الأساسية؛ *ويحث* السلطات العسكرية على تقديم معلومات محددة عن كل برلماني محتجز طالما أن إطلاق سراح البرلمانيين لم يتحقق لتقديم معلومات محددة عن كل برلماني محتجز، بما في ذلك معلومات عن موقعه، وحالته الصحية، والحصول على ظروف احتجاز إنسانية وآمنة، والزيارات الأسرية والاجتماعات المغلقة مع محاميهم، وكذلك بشأن محاكمة كل برلماني محتجز؛ *ويحث*، مرة أخرى، السلطات العسكرية على السماح للجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة البرلمانيين المحتجزين؛

5. *يرى* أن إطلاق سراح جميع البرلمانيين المحتجزين هو أيضاً خطوة أساسية نحو إنهاء العنف وبناء الثقة التي تسمح بوقف تصعيد العنف والعودة إلى الحوار، على النحو المنصوص عليه في توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط؛ *ويدعو* السلطات العسكرية إلى حماية الأرواح، واحترام حقوق جميع أعضاء البرلمان المنتخبين في تشرين

الثاني/نوفمبر 2020 وبالتالي، السماح لهم بالانتساب والتجمع والتعبير عن آرائهم وتلقي المعلومات ونقلها والتحرك من دون خوف من الأعمال الانتقامية؛ *ويحث* السلطات العسكرية على الامتناع عن اتخاذ إجراءات مادية أو قانونية ضد أعضاء اللجنة الـ20 الذين يمثلون لجنة تمثيل البرلمان، وأي شخص آخر انتخب في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، في ما يتعلق بأنشطتهم البرلمانية؛ *ويود* أن يتلقى على وجه الاستعجال معلومات محددة عن هذه النقاط من السلطات العسكرية؛ *ويحث* السلطات العسكرية أيضاً على الوفاء بالتزامها بما يلي: التنفيذ الجدي لتوافق الآراء المكون من خمس نقاط الذي توسطت فيه رابطة دول جنوب شرق آسيا (أسيان)؛ والوقف الفوري لاستخدام القوة المميتة ضد غير المقاتلين واستخدام الرادع الحقيقي ضد أولئك الذين يمارسون حقوقهم الإنسانية؛ والتقيد بالمبادئ الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

6. *يعتبر* أن صمت السلطات العسكرية يعطي ثقلاً كبيراً للتقارير التي تفيد بانتشار استخدام التعذيب والاغتصاب والاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء ضد السجناء السياسيين، بمن فيهم المشرعون المنتخبون؛ *ويشير* إلى أن الإفلات من العقاب، بحماية المسؤولين من الإجراءات القضائية والمساءلة، يشجع بشكل حاسم على ارتكاب المزيد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان – بل وأكثر من ذلك عندما يتم استهداف شخصيات بارزة في البرلمان في سياق نمط أوسع من القمع، كما هو الحال في هذه القضية؛ *ويشدد* على أن ممارسة الاختفاء القسري والسجن والتعذيب على نطاق واسع ومنهجي تشكل جريمة ضد الإنسانية؛

7. *يدعو* جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي أن تحث السلطات المعنية على ممارسة ولايتها القضائية عن طريق محاكمة أي شخص مسؤول عن هذه الجريمة المرتكبة ضد الإنسانية إذا كان موجوداً في أراضيها، تماشياً مع مبدأ الولاية القضائية العالمية الوارد في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي ينص على أن من واجب كل دولة أن تمارس ولايتها الجنائية على المسؤولين عن الجرائم الدولية؛ *ويجدد* دعوته لجميع البرلمانات الأعضاء والمراقبين في الاتحاد البرلماني الدولي؛ بما في ذلك الجمعية البرلمانية الدولية لأسيان، إلى الضغط من أجل احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية في ميانمار وإظهار التضامن مع أعضاء البرلمان الذين انتخبوا في العام 2020، بمن فيهم أعضاء لجنة تمثيل البرلمان؛ *ويرحب* بالإجراءات المتخذة حتى الآن *ويدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى بذل المزيد، بما في ذلك عن طريق إثارة القضية علناً؛ *ويأمل* أن يتمكن من الاعتماد على مساعدة جميع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، بما فيها رابطة دول جنوب شرق آسيا (أسيان)، لضمان تحقيق العدالة في هذه القضية؛ *ويدعو* جميع

البرلمانات الأعضاء والمراقبين في الاتحاد البرلماني الدولي إلى دعم تحالف البرلمانيين الدولي من أجل ميانمار، والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار تحقيقاً لهذه الغاية؛

8. *يطلب* من الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات العسكرية وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛ *ويطلب* أيضاً من الأمين العام أن يستكشف جميع الإمكانيات الأخرى لمعالجة الشواغل وطلبات المعلومات المثارة في هذا المقرر بشكل فعال؛

9. *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

الجمهورية التونسية

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

عبير موسي (في الوسط)، رئيسة الحزب الدستوري الحر، ترفع كمامتها وهي تقوم بالإيماء في خلال جلسة برلمانية بينما يناقش المشرعون التونسيون قبل التصويت على الثقة في التعديل الحكومي الجديد من قبل رئيس الوزراء في مقر مجلس نواب الشعب في الجمهورية التونسية في العاصمة تونس في 26 كانون الثاني/يناير 2021. فتحي بلعيد/ وكالة فرانس برس

TUN-06 - عبير موسي

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ الإفلات من العقاب
- ✓ انتهاكات أخرى

القضية TUN-06

الجمهورية التونسية: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: عضوة من المعارضة في البرلمان
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكوى المؤهلون): القسم I-1(أ) من إجراء اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2020
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الثاني/نوفمبر 2021
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: - - -
جلسة استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع صاحب الشكوى في الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)
المتابعة الأخيرة:
- بلاغات من السلطات: رسالة من السلطات التنفيذية (كانون الثاني/يناير 2022 وحزيران/يونيو 2022)
- بلاغ من صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2022
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة من رئيس الجمهورية (أيلول/سبتمبر 2022)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2022

أ. ملخص القضية

كانت عضوة مجلس نواب الشعب المنتخبة في العام 2019، السيدة عبير موسي، ضحية أعمال العنف اللفظي والجسدي والتحيز الجنسي والإساءات المهينة المرتبطة مباشرة بممارسة مهامها البرلمانية. ويُزعم أن الاعتداء الذي تعرضت له السيدة موسي يستند، من جهة، إلى واقع أنها زعيمة حزب سياسي معارض، ومن جهة أخرى، إلى كونها امرأة. كما تلقت السيدة موسي تهديدات بالقتل أخذتها على محمل الجد وأبلغت الشرطة وهي توفر لها الأمن.

وتم دعم ادعاءات صاحب الشكوى بمقاطع فيديو ومقتطفات من منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي ساعدت في التعرف على الجناة المزعومين، بما في ذلك عضوان من حزب الأغلبية في مجلس نواب الشعب المنتخبين في العام 2019، السيد سيف الدين مخلوف والسيد صحبي سمارة. اعتدى الأخير جسدياً على عضوة البرلمان في خلال مداولات مجلس نواب الشعب في 30 حزيران/يونيو 2021. يبدو أن البرلمانيين لم يعاقبا، حيث أنه قبل تعليق عمل مجلس نواب الشعب التونسي في 25 تموز/يوليو 2021 لم تتخذ السلطات البرلمانية أي إجراءات تأديبية ضدهما أو ضد أعضاء آخرين من نفس الحزب السياسي متهمين بالتحرش بالسيدة موسي أو وتخويفها من أجل إبعادها عن الحياة السياسية.

وأشارت السلطات البرلمانية في رسائلها المؤرخة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 ونيسان/أبريل وأيار/مايو 2021، إلى أنها أدانت بشدة تصرفات السيد سيف الدين مخلوف، وكذلك اللجنة البرلمانية التي شكلها رئيس البرلمان المنتخب في العام 2019 لهذا الغرض. ذكرت السلطات البرلمانية في رسالتها المؤرخة 14 نيسان/أبريل 2021 أنه ترد مبادرة لوضع مدونة الأخلاقيات والسلوك البرلمانية كآلية للقضاء على العنف في البرلمان قيد النقاش. وأعربت السلطات أيضاً عن استعدادها للتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي من أجل استعادة مناخ السلام والقضاء على جميع أشكال العنف في البرلمان. ومع ذلك، أشارت السلطات البرلمانية في رسالتها المؤرخة أيار/مايو 2021 إلى أن السيدة موسي تسببت في اضطرابات وإساءة لفظية لأعضاء آخرين في مجلس نواب الشعب، انتخبوا في العام 2019، وهي مزاعم دحضها صاحب الشكوى.

وفي جلسة الاستماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، في خلال الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الثاني/نوفمبر 2021) في مدريد، أوضح صاحب الشكوى أن السيدة موسي تعرضت للتحرش ولتهديدات خطيرة لعدة سنوات، مما يبرر حماية الشرطة التي توفرها وزارة الداخلية والتي كانت تتمتع بها قبل فترة طويلة من انضمامها إلى البرلمان.

ومع ذلك، ورد أن التهديدات الموجهة إليها اشتدت عندما أصبحت عضواً في البرلمان في العام 2019. ووفقاً لصاحب الشكوى، إن الحماية التي توفرها لها الشرطة غير فعالة بالنظر إلى الاعتداءات التي تعرضت لها مؤخراً. وأضاف صاحب الشكوى أن السلطات البرلمانية لا تملك آلية لمراجعة المنازعات بين أعضاء البرلمان. غير أن أعمال العنف التي تعرضت لها السيدة موسي هي نسبياً جرائم يعاقب عليها القانون، مما يعني أنه كان ينبغي للسلطات البرلمانية أن تحيل شكاواها إلى المدعي العام، الأمر الذي لم يحدث.

وذكرت السلطات التنفيذية في رسالتها المؤرخة 28 كانون الثاني/يناير 2022 أن وزارة الداخلية وفرت حراسة أمنية للسيدة موسي (عند ذهابها إلى مكان العمل والعودة منه). وذكرت السلطات أن أعمال العنف التي تعرضت لها السيدة موسي في مبنى مجلس نواب الشعب في حزيران/يونيو 2021 ترجع إلى قرار مكتب مجلس نواب الشعب بمنع الوصول إلى الحراسة الأمنية في مجلس نواب الشعب. وأضافت السلطات التونسية في رسالتها المؤرخة 28 كانون الثاني/يناير 2022 أن فشل مكتب مجلس نواب الشعب في اتخاذ تدابير لمنع الاعتداءات على السيدة موسي دليل على تدهور المجلس الوطني وشلله. أخيراً، أكدت السلطات أن السيدة موسي قدمت شكوتين ضد رئيس مجلس نواب الشعب المنتخب في العام 2019، والتي ورد أنها أحيلت إلى الشرطة القضائية. وبالمثل، تم تقديم أربع شكاوى ضدها من قبل رئيس المجلس المنتخب في العام 2019 والمستشار العام للدولة، متهمين إياها بتعطيل جلسات مجلس نواب الشعب وازدراء أصحاب الشكوى.

وبعد شهور من الأزمة السياسية المطولة في البلاد، علّق فخامة الرئيس قيس سعيد عمل البرلمان في 25 تموز/يوليو 2021، بالاستناد إلى المادة 80 من الدستور. كما رفع فخامة الرئيس قيس سعيد الحصانة البرلمانية عن جميع أعضاء البرلمان، وأقال رئيس الوزراء وحكومته ومنح نفسه جميع سلطات الدولة. بعد تحديد الإجراءات الاستثنائية في آب/أغسطس 2021، أصدر فخامة الرئيس قيس سعيد مرسوماً رئاسياً (المرسوم رقم 2021–117) في أيلول/سبتمبر 2021 يمنحه جميع سلطات الدولة. وبذلك يمكن للرئيس أن يصدر تشريعات عن طريق مراسيم رئاسية لا تخضع للمراجعة القضائية نظراً لعدم وجود محكمة دستورية. لم يتم القبض على أي من أعضاء البرلمان المنتخبين في العام 2019 الذين ارتكبوا أعمال عنف للرد على أفعالهم تجاه السيدة موسي، على الرغم من رفع الحصانة البرلمانية عنهم.

وعلى الرغم من أحكام المادة 80 من الدستور، التي بموجبها يعتبر البرلمان في حالة انعقاد دائم في خلال أي إجراء استثنائي يتخذه الرئيس، أدى تعليق الهيئة التشريعية إلى حلها الفعلي في 30 آذار/مارس 2022. كما أعلن الرئيس عن خريطة طريق، تضمنت خططاً لإجراء انتخابات تشريعية في 17 كانون الأول/ديسمبر

2022 واستفتاء دستوري في 25 تموز/يوليو 2022، والتصديق على دستور جديد في 30 حزيران/يونيو 2022 ونشر قانون انتخابي جديد في 15 أيلول/سبتمبر 2022. سيؤدي الدستور الجديد إلى توسيع سلطات الرئيس والحد من دور البرلمان، بينما سيقلل قانون الانتخابات الجديد من أدوار الأحزاب السياسية. اتسم مشروع إصلاح فخامة الرئيس قيس سعيد بعدم وجود حوار وطني شامل وتهميش الجهات المعنية المشاركة في المشهد السياسي التونسي.

وفي 22 أيلول/سبتمبر 2022، اعتمدت المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب قراراً بشأن الجمهورية التونسية، قضت فيه بأن سلطة الرئيس في اتخاذ تدابير استثنائية محدودة بالمتطلبات الإجرائية المنصوص عليها في المادة 80 من الدستور. ورأت المحكمة أن التدابير المتخذة لا تتناسب مع أهدافها المعلنة فحسب، بل مع القوانين التونسية أيضاً.

ووفقاً للادعاءات التي قدمها صاحب الشكوى في تشرين الأول/أكتوبر 2022، فإن المراسيم الرئاسية تضر بالسيدة موسي وأعضاء حزبها السياسي، الذين يُزعم أنهم مُنعوا من التظاهر سلمياً ضد إجراء الاستفتاء الدستوري، ومشروع الدستور، وقانون الانتخابات الجديد. كما زُعم أنهم تعرضوا لأعمال عنف من قبل الشرطة، التي شكك صاحب الشكوى في حيادها نظراً للعنف المرتكب ضد السيدة موسي وأعضاء حزبها.

وفي ما يتعلق بطلب إيفاد بعثة للاتحاد البرلماني الدولي، ذكرت السلطات التونسية في رسالتها المؤرخة 20 حزيران/يونيو 2022 أنها لا تستطيع الاستجابة لهذا الطلب وأنه سيجري النظر فيه بعد الانتخابات التشريعية المقبلة في كانون الأول/ديسمبر 2022.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. يشكر السلطات التونسية على المعلومات التي قدمتها في رسالتها المؤرخة 28 كانون الثاني/يناير 2022 بشأن حالة السيدة عبير موسي؛
2. يشعر *بالأسف*، مرة أخرى، لعدم اتخاذ السلطات البرلمانية تدابير محددة عندما كانت لا تزال في منصبها لمنع الاعتداءات التي ارتكبت ضد السيدة موسي، ولا سيما الاعتداء عليها في مبنى البرلمان في 30 حزيران/يونيو 2021 من قبل عضوين آخرين في البرلمان؛

3. *يعيد التأكيد* بقوة أن الاعتداءات التي تعرضت لها السيدة موسي هي خطوة إلى الوراء وتشكل خطراً على الحقوق السياسية للمرأة وعلى حسن سير عمل البرلمان؛ *ويدين*، مرة أخرى، أعمال العنف التي ترتكب ضدها وجميع أشكال العنف الأخرى التي تعاني منها، وكذلك جميع الممارسات المهينة التي تستهدف البرلمانيات؛ *ويدعو* السلطات المختصة مرة أخرى إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لمحاسبة المسؤولين عن أعمال العنف ضد السيدة موسي؛

4. *يعرب عن قلقه* إزاء الهجمات الجديدة التي تعرضت لها السيدة موسي، والتي يبدو أنها تنبع من معارضتها العلنية للتدابير الاستثنائية التي اعتمدها رئيس الجمهورية؛ *ويشدد* على أن الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع مكفول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي تعد الجمهورية التونسية طرفاً فيه؛ *ويؤكد*، مرة أخرى، أنه ينبغي على النساء التونسيات أن يكن قادرات على أداء واجباتهن السياسية في بيئة تحترم الدفاع عن حقوقهن بفعالية وجدية؛ *ويدعو* السلطات المختصة، تحقيقاً لهذه الغاية، إلى احترام حقوق السيدة موسي وضمان أمنها بشكل أفضل عند تنقلها؛

5. *يلاحظ* التدابير التي اتخذتها السلطات التونسية مؤخراً، ولا سيما اعتماد قانون انتخابي جديد لتنظيم الانتخابات التشريعية المقبلة في كانون الأول/ديسمبر 2022؛ *ويلاحظ* أن القانون الجديد يمكن أن يهمش بعض المرشحين من الأحزاب السياسية الحالية، لأنهم يخضعون للتحقيقات والإجراءات القانونية؛ *يدعو* السلطات التونسية إلى ضمان عدم منع أعضاء البرلمان المنتخبين في العام 2019 الذين يقررون المشاركة في الانتخابات التشريعية المقبلة من القيام بذلك بطريقة تعسفية؛

6. *يشعر بالأسف* لرفض السلطات التونسية استقبال وفد لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الجمهورية التونسية قبل الانتخابات التشريعية في كانون الأول/ديسمبر 2022؛ *ويعتبر* أن البعثة كان بإمكانها تعزيز الحوار البناء والشامل ومساعدة الجهود الرامية إلى إعادة عمل البرلمان التونسي إلى طبيعته؛ ومع ذلك، *يأمل* أن تتم هذه البعثة في المستقبل القريب، من أجل إيجاد حل مُرضي لقضية السيدة موسي واستكشاف سبل مكافحة التخويف ضد النساء في السياسة؛

7. *يطلب* من الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى رئيس الجمهورية، وصاحب الشكوى، وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

8. *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

الجمهورية التونسية

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210

(كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

قوات الأمن التونسية تحرس مدخل برلمان البلد في العاصمة تونس، الجمهورية التونسية في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021 ©وكالة الأناضول/ وكالة فرانس برس

TUN-07 – السيد سيف الدين مخلوف

TUN-08 – السيد ماهر زيد

TUN-09 – السيد ماهر المذيوب

TUN-10 – السيد يسري الدالي

TUN-11 – السيد فتحي العيادي

TUN-12 – السيدة عواطف فتيريش

TUN-13 – السيد عمر الغربي

TUN-14 – السيدة فائزة بوهلال

TUN-15 – السيدة سميرة سميعي

TUN-16 – السيدة محبوبة بن ضيف الله

TUN-17 – السيد محمد زريق

TUN-18 – السيد عصام برقوقي

TUN-19 – سميرة الشواشي

TUN-20 – السيد بلقاسم حسن

TUN-21 – السيدة كنزة عجالة

TUN-22 – السيدة آمنة بن حميد

TUN-23 – السيد بشر الشابي

TUN-24– السيدة منجية بوغانمي

TUN-25 – السيدة وفاء عطية

TUN-26– السيدة جميلة الجويني

TUN-27– السيد محمد لزهر الرمة

TUN-28– السيد نضال سعودي

TUN-29– السيد ناجي الجمل

TUN-30– السيدة زينب براهمي

TUN-31– السيد محمد الأزهر

TUN-32– السيد نور الدين البحيري

TUN-33– السيد راشد الغنوشي

TUN-34– السيد طارق فتيتي

TUN-35– السيد عماد الخميري

TUN-36– السيد وليد جلاد

TUN-37– السيد أحمد الصافي سعيد

TUN-38– السيد عياض اللومي

TUN-39– السيد نعمان العش

TUN-40– السيد عبد الحميد مزوغي

TUN-41– السيد عياشي زمال

TUN-42– السيد سمير ديلو

TUN-43– السيد حبيب بن سيدهم

TUN-44– السيد مبروك الخشناوي

TUN-45– السيد بشير الخليفي

TUN-46– السيدة نهى عيساوي

TUN-47– السيدة لطيفة حبشي

TUN-48– السيدة فريدة العبيدي

TUN-49– السيد محمد العفاس

TUN-50– السيد عبد اللطيف علوي

TUN-51– السيد مهدي بن غربية

TUN-52– السيد راشد الخياري

TUN-53– السيدة ليليا باليل

TUN-54– السيد موسى بن أحمد

TUN-55– السيد أسامة الخليفي

TUN-56– السيد غازي القروي

TUN-57– السيد محمد الفاتح الخليفي

TUN-58– السيد زياد الهاشمي

TUN-59– السيد سفيان مخلوفي

TUN-60– السيد مجدي الترباعي

TUN-61– السيد أنور بن الشاهد

TUN-62 – السيد ياسين العياري

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ عدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق وعدم وجود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ انتهاك حرية التعبير والرأي
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ الإلغاء التعسفي للمهام البرلمانية أو تعليقها
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ التأخيرات المفرطة
- ✓ الأعمال الأخرى التي تعرقل ممارسة الولاية البرلمانية

القضية TUN-COLL-01

الجمهورية التونسية: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: 56 عضواً من المعارضة (43 رجلاً و13 امرأة).
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I.1 (أ) و(ب) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تاريخ تقديم الشكوى: آب/أغسطس، وأيلول/سبتمبر، وتشرين الأول/أكتوبر 2021
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: شباط/فبراير 2022
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: - - -
جلسة الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة الاستماع لأصحاب الشكوى في الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)
المتابعة الأخيرة:
- بلاغات من السلطات: رسائل من السلطات التنفيذية (حزيران/يونيو وتشرين الأول/أكتوبر 2022)
- بلاغ من أصحاب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة موجهة إلى رئيس الجمهورية (أيلول/سبتمبر 2022)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022

أ. ملخص القضية[8]

تتعلق القضية الحالية بـ 56 عضواً في مجلس نواب الشعب في الجمهورية التونسية المنتخبين في العام 2019، والذين وقعوا، وفقاً لأصحاب الشكوى، ضحايا لمحاكمات تعسفية بعد أن أعربوا عن معارضتهم للإجراءات الاستثنائية التي اعتمدها فخامة الرئيس قيس سعيد منذ 25 تموز/يوليو 2021.

وبشكل عام، كان لتعليق عمل البرلمان في 25 تموز/يوليو 2021 من قبل فخامة الرئيس قيس سعيد تأثير على 217 عضواً في مجلس نواب الشعب المنتخبين في العام 2019، والذين حُرموا من الحصانة البرلمانية، والمخصصات، والتغطية الطبية، وحرية التنقل، بما في ذلك لأغراض العلاج الطبي.

[8] لأغراض هذا التقرير، يشير مصطلح "المعارضة" إلى أعضاء البرلمان الذين ينتمون إلى مجموعات سياسية أو أحزاب ذات سلطة محدودة في صنع القرار ويعارضون السلطة الحاكمة.

وفي 30 آذار/مارس 2022، شارك 120 عضواً من أعضاء البرلمان المنتخبين في العام 2019 في جلسة عامة عبر الإنترنت لمناقشة المراسيم الرئاسية. بعد ساعات قليلة من الجلسة العامة، حل فخامة الرئيس قيس سعيد البرلمان رسمياً وفتح المدعي العام تحقيقاً مع أعضاء البرلمان لمحاولة الانقلاب والتآمر ضد العدالة. وخوفاً من التعرض لأعمال انتقامية، لم يقدم شكوى إلى اللجنة سوى تسعة من أعضاء البرلمان الـ 120 المعنيين، بمن فيهم رئيس مجلس نواب الشعب، معالي السيد راشد الغنوشي. تم استجواب معالي السيد الغنوشي بإسهاب في 1 نيسان/أبريل 2022 حول هذه القضية.

وعلاوة على ذلك، كان من الممكن أن يكون لحل البرلمان، وفقاً لأصحاب الشكوى، عواقب إضافية على بعض أعضاء البرلمان المنتخبين في العام 2019 من حركة النهضة وكتلة ائتلاف الكرامة، الذين تم استهدافهم بشكل مباشر بسبب معارضتهم لفخامة الرئيس قيس سعيد. تم سجن السيد سيف الدين مخلوف والسيد نضال سعودي لأشهر عديدة قبل إطلاق سراحهما في كانون الثاني/يناير 2022، بينما تم وضع ثلاثة أفراد آخرين قيد الإقامة الجبرية حتى أوائل تشرين الأول/أكتوبر 2021. وتنظر المحاكم العسكرية في القضايا المتعلقة بأعضاء البرلمان بموجب القانون التونسي. في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، تم القبض على السيد نور الدين البحيري من دون أمر أو تفسير ووضع قيد الإقامة الجبرية كإجراء وقائي قبل إطلاق سراحه في 8 آذار/مارس 2022. تم اتهام السيد راشد الخياري في ما يتعلق بعدد من القضايا، وهو محتجز منذ 3 آب/أغسطس 2022 في ما يتعلق بقضية اتهمته فيها وزارة التعليم بالتشهير على شبكات التواصل الاجتماعي. وبالمثل، فإن السيد مهدي بن غربية محتجز رهن المحاكمة منذ 20 تشرين الأول/أكتوبر 2021 بتهمة غسل الأموال. ويُزعم أن السيد مهدي بن غربية لا يزال رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة، رغم أن هذا الاحتجاز يتجاوز الحد القانوني المحدد بستة أشهر. أما في ما يتعلق بمعالي السيد راشد الغنوشي، فيُزعم أنه يتعرض للاضطهاد بدوافع سياسية، لأنه وُجهت إليه تهم في قضايا عديدة ذات دوافع سياسية، وفقاً لأصحاب الشكوى.

وعلى الرغم من أن هذه القضية تشمل حالات فردية، بعضها يتعلق بأحداث قبل حل البرلمان، إلا أن الانتهاكات التي تعرض لها جميع أعضاء البرلمان المعنيين، المنتمين إلى مجلس نواب الشعب المنتخبين في العام 2019، هي جزء من الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها فخامة الرئيس قيس سعيد منذ 25 تموز/يوليو 2021. استند فخامة الرئيس قيس سعيد إلى المادة 80 من الدستور لتعليق البرلمان وحلّه، ورفع الحصانة البرلمانية عن أعضاء البرلمان، وإقالة رئيس الوزراء وحكومته، وتولي السلطة التنفيذية بعد شهور من الأزمة السياسية المطولة في البلاد. بعد تجديد الإجراءات الاستثنائية في آب/أغسطس 2021، أصدر فخامة الرئيس

قيس سعيد مرسوماً رئاسياً (المرسوم رقم 2021-117) في كانون الأول/سبتمبر 2021 يمنحه جميع سلطات الدولة. وبذلك يمكن للرئيس أن يصدر تشريعات عن طريق مراسيم رئاسية لا تخضع للمراجعة القضائية في غياب المحكمة الدستورية.

وعلى الرغم من أحكام المادة 80 من الدستور، والتي بموجبها يعتبر البرلمان في حالة تجمع دائم خلال أي إجراء استثنائي يتخذه الرئيس، تم استبدال تعليق الهيئة التشريعية بحلها الفعلي في 30 آذار/مارس 2022. وتنص خريطة الطريق التي أعلنها الرئيس على تنظيم الانتخابات البرلمانية في 17 كانون الأول/ديسمبر 2022، وإجراء استفتاء دستوري في 25 تموز/يوليو 2022، والتصديق على دستور جديد في 30 حزيران/يونيو 2022، ونشر قانون انتخابي جديد في 15 أيلول/سبتمبر 2022. ويقال إن الدستور الجديد يوسع نطاق سلطات الرئيس ويحد من دور البرلمان، في حين أن القانون الانتخابي الجديد يقلل من أدوار الأحزاب السياسية. تميزت خطة إصلاح فخامة الرئيس قيس سعيد بعدم وجود حوار وطني شامل وتهميش الجهات الفاعلة ذات الصلة في المشهد السياسي التونسي.

وذكرت السلطات التنفيذية في رسالتها المؤرخة 28 كانون الثاني/يناير 2022 أن جميع أعضاء البرلمان، الذين تم تجميد وظائفهم، يتمتعون بحرية التنقل والسفر، باستثناء أولئك الذين يشملهم قرار قانوني يمنعهم من مغادرة البلاد. في رسالة حديثة مؤرخة 11 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أكدت السلطات التنفيذية أنه يتم التحقيق مع أعضاء البرلمان الذين شاركوا في الجلسة عبر الإنترنت في 30 آذار/مارس 2022. وفي ما يتعلق بحالة السيد مهدي بن غربية، ذكرت السلطات أنه يخضع حالياً لملاحقة جنائية؛ تم تأجيل جلسة الاستماع الأولى له في 7 تموز/يوليو 2022 إلى 13 تشرين الأول/أكتوبر 2022. ورُفضت طلبات الإفراج عنه.

وفي 22 أيلول/سبتمبر 2022، اعتمدت المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب قراراً ضد الجمهورية التونسية خلصت فيه إلى أن سلطة رئيس الجمهورية في اتخاذ تدابير استثنائية محدودة بالمتطلبات الإجرائية المنصوص عليها في المادة 80 من الدستور. وخلصت المحكمة إلى أن التدابير المعتمدة لا تتناسب مع أهدافها المعلنة فحسب، بل وأيضاً مع قوانين الجمهورية التونسية.

وفي ما يتعلق بطلب إيفاد بعثة للاتحاد البرلماني الدولي، أشارت السلطات التونسية في رسالتها المؤرخة 20 حزيران/يونيو إلى أنها لا تستطيع الاستجابة لهذا الطلب وأنه سيجري النظر فيه بعد الانتخابات التشريعية المقبلة في كانون الأول/ديسمبر 2022.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يلاحظ* أن الشكوى المتعلقة بأوضاع أعضاء البرلمان المعنيين بالقضايا من TUN-33 لغاية TUN-62، أعضاء مجلس نواب الشعب التونسي المنتخبين في العام 2019، مقبولة باعتبار أن الشكوى: (1) قدمها أصحاب الشكوى المؤهلون بالشكل الواجب بموجب القسم I.1 (ب) من إجراءات النظر في الشكاوى ومعالجتها (الملحق الأول من القواعد والممارسات المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)؛ (2) تتعلق بأعضاء البرلمان الحاليين وقت تقديم الادعاءات الأولية؛ و (3) تتعلق بادعاءات بعدم احترام الحصانة البرلمانية؛ وانتهاكات حرية الرأي والتعبير، وحرية التنقل، وحرية التجمع وتشكيل الجمعيات؛ والاعتقال والاحتجاز التعسفيان؛ والتهديدات وأعمال التخويف، وهي ادعاءات تقع ضمن مهام اللجنة؛ *ويقرر* دمج دراسة حالاتهم مع هذه القضية؛
2. *يشكر* السلطات التونسية على المعلومات الواردة في رسالتها المؤرخة 11 تشرين الأول/أكتوبر 2022؛ غير أنه *يأسف* لعدم ورود معلومات مفصلة عن حالة أعضاء البرلمان المعنيين؛
3. *يحيط علماً* بالإفراج بكفالة عن السيد نور الدين بحيري، الذي لا يزال رهن التحقيق، *ويرغب* في تلقي معلومات عن حالتي السيد راشد الخياري والسيد مهدي بن غربية؛ *ويدعو* السلطات المختصة إلى ضمان إجراء محاكماتها وفقاً للمعايير الوطنية والدولية المنطبقة ذات الصلة؛
4. *يعرب* عن قلقه إزاء حالة 120 من أعضاء البرلمان المنتخبين في العام 2019 الذين شاركوا في الجلسة العامة عبر الإنترنت في 30 آذار/مارس 2022 والذين يخضعون بالتالي للتحقيق بتهمة محاولة التآمر وتعريض أمن الدولة للخطر؛ *ويشدد* على أنه يبدو أن أعضاء البرلمان في الاجتماع عبر الإنترنت قد ناقشوا المراسيم الرئاسية المعتمدة منذ 25 تموز/يوليو 2021 من أجل فحص دستوريتهم، في سياق ممارسة واجباتهم البرلمانية؛ *ويساوره بالغ القلق* بأن الجلسة العامة أدت إلى قيام رئيس الجمهورية بحل البرلمان؛ *ويؤكد* أنه على الرغم من تعليق الرئيس للبرلمان، ومع مراعاة الحالة السياسية العامة، ينبغي ألا يؤدي اجتماع أعضاء البرلمان هؤلاء إلى إجراءات قانونية وعقوبات جنائية ضدهم؛ *ويدعو* السلطات إلى التخلي عن الإجراءات المتخذة ضدهم؛

5. *يساوره بالغ القلق* إزاء حالة جميع أعضاء مجلس نواب الشعب المنتخبين في العام 2019 والقيود التي تعرضوا لها، بما في ذلك رفع الحصانة، وحظر السفر، وسحب المخصصات، ولا سيما تغطية الرعاية الصحية، مما يشكل عقبة رئيسية أمام بعض أعضاء البرلمان الذين يحتاجون إلى رعاية طبية باهظة الثمن؛ *ويدعو* السلطات إلى رفع هذا التقييد والسماح لأعضاء البرلمان الذين يحتاجون إلى رعاية طبية بالسفر إلى الخارج؛
6. *يلاحظ* التدابير التي اتخذتها السلطات التونسية مؤخراً، ولا سيما اعتماد قانون انتخابي جديد لتنظيم الانتخابات التشريعية المقبلة في كانون الأول/ديسمبر 2022؛ *ويلاحظ* أن القانون الجديد يمكن أن يهمش بعض المرشحين من الأحزاب السياسية الحالية، لأنهم يخضعون للتحقيقات والإجراءات القانونية؛ *ويدعو* السلطات التونسية إلى ضمان عدم منع أعضاء البرلمان المنتخبين في العام 2019 الذين يقررون المشاركة في الانتخابات التشريعية المقبلة من القيام بذلك بطريقة تعسفية؛
7. *يعرب عن أسفه* لرفض السلطات التونسية استقبال وفد لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الجمهورية التونسية قبل الانتخابات التشريعية في كانون الأول/ديسمبر 2022؛ *ويعتبر* أنه كان بإمكان البعثة أن تعزز الحوار البناء والشامل ومساعدة الجهود الرامية إلى إعادة عمل البرلمان التونسي إلى طبيعته؛ ومع ذلك، *يأمل* أن تتم هذه البعثة في المستقبل القريب، حتى يمكن إيجاد حلول مرضية للقضايا قيد النظر، ويمكن إجراء نقاشات بشأن المساعدة التي يمكن أن يقدمها الاتحاد البرلماني الدولي إلى البرلمان التونسي؛
8. *يطلب* من الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى رئيس الجمهورية، وأصحاب الشكوى، وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛
9. *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

تركيا

قرار اعتمد بتوافق الآراء من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 210 (كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)[9]

أيصل توغلوك خلال مقابلة مع وكالة فرانس برس في ديار بكر، 17 تموز/يوليو 2007. AFP PHOTO/STR

TUR-69 – السيدة غولسر يلدرم

TUR-70 – السيدة سلمى إرماك

TUR-71 – فيصل ساريبلديز

TUR-73 – كيمال أقطس

TUR-75 – السيدة بيديا أوزجوكسي إرتان

TUR-76 – السيدة بيسيم كونكا

TUR-77 – السيدة بوركو شيليك أوزكان

TUR-78 – السيدة أغلار ديميريل

TUR-79 – السيدة ديليك أوجلان

TUR-80 – السيدة ديلان ديرايت تاشدمير

TUR-81 – السيدة فيليكناس أوكا

TUR-82 – السيدة فيغن يوكسيكداغ

TUR-83 – السيدة فيليز كيريستجيوغلو

TUR-84 – السيدة هدى كايا

TUR-107 – فرحت إنشو

TUR-108 – هيشيار أوزسزي

TUR-109 – إدريس بالوكين

TUR-110 – الإمام طاشير

TUR-111 – قدري يلدريم

TUR-112 – ليزغين بوتان

TUR-113 – محمد علي أصلان

TUR-114 – محمد أمين أديامان

TUR-115 – نادر يلدريم

TUR-116 – نهاد أكدوجان

TUR-118 – عثمان بايدمير

TUR-119 – صلاح الدين دميرتاش

TUR-120 – سيري سوريا أوندر

TUR-121 – ضياء بير

[9] أعربت رئيسة الوفد التركي عن تحفظها إزاء هذا القرار.

TUR-85 – السيدة ليلى بيرليك
TUR-86 – السيدة ليلى زانا
TUR-87 – السيدة ميرال دانيش بيشتاش
TUR-88 – السيدة مزكين ايرغات
TUR-89 – السيدة نورسل أيدوغان
TUR-90 – السيدة برفين بولدان
TUR-91 – السيدة سعدت بيكريكلي
TUR-92 – السيدة سيبل يجيتالب
TUR-93 – السيدة توغبا هيزير أوزترك
TUR-94 – عبد الله زيدان
TUR-95 – آدم جيفيري
TUR-96 – أحمد يلدريم
TUR-97 – علي أتالان
TUR-98 – أليكان أونلو
TUR-99 – ألتان تان
TUR-100 – أيهان بيلغين
TUR-101 – بهجت يلدريم
TUR-102 – بردان أوزترك
TUR-105 – إيرول دورا
TUR-106 – إرتوغلرول كوركوتشو

TUR-122 – ميتات سنكار
TUR-123 – محمود توغرول
TUR-124 – السيدة أيكان إيرمز
TUR-125 – السيدة عائشة أكار باشاران
TUR-126 – جارو بايلان
TUR-128 – السيدة أيسل توغلوك
TUR-129 – السيدة صباحات تونسل
TUR-130 – السيدة ليلى جوفين
TUR-131 – السيدة عائشة سوروكو
TUR-132 –موسى فارسوغولاري
TUR-133 – السيدة أمينة أين
TUR-134 – نظمي جور
TUR-135 – السيدة أيلا أكات أتا
TUR-136 – السيدة بيزا أوستن
TUR-137 – السيدة رمزية توسون
TUR-138 – كيمال بلبل
TUR-140 – السيدة غولتان كيشاناك
TUR-141 – السيدة سمرا غوزل
TUR-142 – السيدة صليحة أيديمير

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة والتأخيرات المفرطة
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ سوء المعاملة
- ✓ الإلغاء التعسفي للولاية البرلمانية أو تعليقها

القضية TUR-COLL-02

تركيا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحايا: 67 عضواً برلمانياً معارضاً (33 رجل و34 امرأة)
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(ج) من إجراء اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكاوى: حزيران/يونيو 2016
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: شباط/فبراير 2022
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: حزيران/يونيو 2019
جلسة استماع اللجنة الأخيرة: جلسات استماع مع الوفد التركي، وصاحب الشكوى في الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2019)
المتابعة الأخيرة:
- بلاغات من السلطات: رد من رئيسة المجموعة التركية لدى الاتحاد البرلماني الدولي (أيلول/سبتمبر 2022)
- بلاغ من صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيسة المجموعة التركية لدى الاتحاد البرلماني الدولي (أيلول/سبتمبر 2022)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022

أ. ملخص القضية

منذ 20 أيار/مايو 2016، تم توجيه أكثر من 600 تهمة جنائية، وإرهابية ضد أعضاء البرلمان من حزب الشعوب الديمقراطي، وذلك، عندما تم تعديل الدستور للسماح برفع الحصانة البرلمانية بالجملة. ويُحاكمون بتهم تتعلق بالإرهاب وتهم بالتشهير بالرئيس، أو الحكومة، أو دولة تركيا. ويواجه بعضهم أيضاً اتهامات قديمة في ما يتعلق بالمحاكمة الابتدائية لاتحاد مجتمعات كردستان المستمرة منذ العام 2011، بينما يواجه آخرون اتهامات أحدث. وفي هذه الحالات، يُزعم أن حصانتهم البرلمانية لم تُرفع.

ومنذ العام 2018، حُكم على أكثر من 30 برلمانياً بالسجن. منذ 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، تم اعتقال العشرات من البرلمانيين، وذهب آخرون إلى المنفى. ويرد في السجن أحد عشر من أعضاء البرلمان الحاليين والسابقين، وهم الرئيسان المشاركان السابقان لحزب الشعوب الديمقراطي، السيد صلاح الدين دميرتاش، والسيدة فيغين يوكسيكداغ، وكذلك السيدة غولسر يلدريم، والسيد إدريس بالوكين، والسيدة ليلى غوفين، والسيدة سمرا غوزل، والسيدة غولتان كيشاناك، والسيدة صباحات تونسل، والسيدة أيسل توغلوك، والسيدة أيلا أكات أتا، والسيد نظمي جور. تم القبض على بعضهم في أيلول/سبتمبر 2020، بالرغم من أن الاتهامات الموجهة إليهم تتعلق بالأحداث في الماضي البعيد التي تكشفت بعد فترة وجيزة من حصار كوباني في الجمهورية العربية السورية في العام 2014. فقد ثلاثة عشر من أعضاء البرلمان من حزب الشعوب الديمقراطي ولاياتهم البرلمانية في السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى حقيقة أن أحكام السجن الصادرة بحقهم أصبحت نهائية. ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن السيدة أيسل توغلوك تعاني من الخرف، وتزداد صحتها سوءاً يوماً بعد يوم. وحكم عليها في العام 2018 بالسجن 10 سنوات بتهمة "الانتماء إلى منظمة إرهابية". رفضت المحكمة الدستورية التماساً بالإفراج عنها لكنها أمرت بتلقي علاج عصبي ونفسي منتظم في المستشفى. وفي قضية أخرى ضدها، قضت المحكمة الدستورية في قضية مرفوعة ضدها بانتهاك حقها في محاكمة عادلة، وأمرت بإعادة المحاكمة.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن التهم الموجهة إلى أعضاء البرلمان من حزب الشعوب الديمقراطي لا أساس لها من الصحة وتنتهك حقوقهم في حرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع، وتشكيل الجمعيات. يدّعي صاحب الشكوى أن الأدلة المقدمة لدعم التهم الموجهة إلى أعضاء البرلمان تتعلق بتصريحات عامة وتجمعات وغير ذلك من الأنشطة السياسية السلمية المضطلع بها تعزيزاً لواجباتهم البرلمانية ولبرنامج الأحزاب السياسية. وتشمل هذه الأنشطة التوسط بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية كجزء من عملية السلام بين العامين 2013

و2015، داعين علناً إلى الحكم الذاتي السياسي وانتقدوا سياسات الرئيس أردوغان في ما يتعلق بالنزاع الحالي في جنوب شرق تركيا، وعلى الحدود مع الجمهورية العربية السورية (بما في ذلك إدانة الجرائم المزعومة التي ارتكبتها قوات الأمن التركية في هذا السياق). ويدعي صاحب الشكوى أن هذه التصريحات والتجمعات والأنشطة لا تشكل أي جريمة، وأنها تندرج في نطاق الحقوق الأساسية لأعضاء البرلمان، وحمايتها.

وخلص مراقب المحاكمة للاتحاد البرلماني الدولي في العام 2018 إلى أن احتمالات حصول السيدة يوكسيكداغ، والسيد دميرتاش على محاكمات عادلة كانت بعيدة، وأن الطبيعة السياسية لكلتا المحاكمتين كانت واضحة. وتجدر الإشارة إلى أنه في 17 تموز/يوليو 2022، حكمت المحكمة الدستورية في إحدى القضايا المرفوعة ضد السيدة يوكسيكداغ بأن حقوقها في حرية الفكر والتعبير، وكذلك في أن يتم انتخابها، قد انتهكت عندما تم تجريدها من حصانتها البرلمانية في العام 2016.

وتوصل استعراض الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2018 لـ 12 قراراً قضائياً صدر ضد أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي إلى استنتاجات مماثلة. وخلص، في جملة أمور، إلى أن السلطة القضائية في تركيا، من المحاكم الابتدائية إلى المحكمة الدستورية، تجاهلت تماماً الاجتهاد القضائي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والحكم الرئيسي للمحكمة الدستورية التركية في ما يتعلق بحرية التعبير عند تقييم ما إذا كان التعبير يشكل تحريضاً على العنف أو إحدى الجرائم الأخرى التي اتهم بها أعضاء البرلمان.

وفي 22 كانون الأول/ديسمبر 2020، أصدرت الدائرة الكبرى للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكمها في قضية السيد دميرتاش ضد تركيا (رقم 2) (الطلب رقم 17/14305)، ورأت أنه حدثت انتهاكات لحقوقه في حرية التعبير، وفي الحرية والأمن، وفي اتخاذ قرار سريع بشأن مشروعية الاحتجاز، وفي إجراء انتخابات حرة. ووجدت المحكمة أيضاً أن احتجاز السيد دميرتاش، خاصة خلال حملتين حاسمتين تتعلقان باستفتاء 16 نيسان/أبريل 2017 والانتخابات الرئاسية في 24 حزيران/يونيو 2018، قد اتبعت الدافع الخفي لخنق التعددية والحد من حرية النقاش السياسي، الذي كان في صميم مفهوم المجتمع الديمقراطي. ورأت المحكمة أن الدولة المدعى عليها ستتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان الإفراج الفوري عنه. ومنذ ذلك الحين، دعت المؤسسات البرلمانية والتنفيذية الأوروبية السلطات التركية إلى تنفيذ الحكم من دون تأخير. في 7 كانون الثاني/يناير 2021، قبلت محكمة الجنايات الـ22 في أنقرة لائحة اتهام من 3500 صفحة ضد السيد دميرتاش، و107 متهمين آخرين، أصدرها المدعي العام في أنقرة في 30 كانون الأول/ديسمبر 2020، بشأن الاحتجاجات عينها التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر 2014، هذه المرة اتهم السيد دميرتاش بـ 30 مخالفة

جديدة. منذ ذلك الحين، حُكم على السيد دميرتاش بالسجن في قضايا جنائية أخرى، ورد أن آخرها في 24 كانون الثاني/يناير 2022 في ما يتعلق بالانتقادات العلنية التي وجهت في شباط/فبراير 2016 ضد رئيس الوزراء آنذاك، السيد أحمد داوود أوغلو، خلال تجمع حاشد في مرسين. وذكرت السلطات التركية أنه لا يمكن تنفيذ حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بالنظر إلى أن استمرار احتجاز السيد دميرتاش يرتبط بأدلة جديدة تختلف اختلافاً كبيراً عن الأدلة التي نظرت فيها المحكمة.

وفي 1 شباط/فبراير 2022، قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن رفع الحصانة البرلمانية عن 40 من المشرّعين التابعين لحزب الشعوب الديمقراطي، الذين رفعوا قضيتهم إلى المحكمة الأوروبية بعد التعديل الدستوري في أيار/مايو 2016، انتهك حقهم في حرية التعبير. وبذلك، ردت المحكمة على تأكيدها بأن رفع الحصانة جاء استجابة لآرائهم السياسية واستخلصت استنتاجاتها في ما يتعلق بهذه النقطة بشأن أحكامها في قضيتي دميرتاش ضد تركيا، وديمير ضد تركيا.

وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر 2021، في القرار التاريخي المتعلق بفيدات شورلي ضد تركيا، وجدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن المادة 299 من القانون الجنائي التركي، التي تجرم إهانة الرئيس، تتعارض مع الحق في حرية التعبير، وحثت الحكومة على مواءمة التشريع مع المادة 10 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

وقدمت السلطات التركية معلومات مستفيضة عن الوضع القانوني للإجراءات الجنائية ضد برلمانيي حزب الشعوب الديمقراطي، ولكن من دون تقديم معلومات عن الوقائع الدقيقة لدعم التهم أو الإدانات. وفقاً لمذكرة المعلومات الرسمية المؤرخة 21 أيلول/سبتمبر 2022، التي قدمتها رئيسة المجموعة التركية للاتحاد البرلماني الدولي، بشأن 531 ملفاً جنائياً ضد 51 برلمانياً من أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي (من أصل 66 حكماً هي موضوع القضية الحالية، صدر 33 حكماً خلصت إلى أنه لا يرد مجال للمقاضاة واتخذ 126 قراراً بالاندماج/التأجيل/الجزاءات الإدارية). وفقاً للمذكرة الإعلامية الرسمية المؤرخة 21 أيلول/سبتمبر 2022، التي قدمها رئيس مجموعة الاتحاد البرلماني الدولي التركية، بشأن 531 ملفاً جنائياً ضد 51 برلمانياً من أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي (من أصل الـ66 التي هي موضوع هذه القضية)، وصدر 33 حكماً خلصت إلى عدم وجود مجال للمقاضاة، واتخاذ 126 قراراً بالاندماج/التأجيل/الجزاءات الإدارية. وعلاوة على ذلك، بدأت الإجراءات القانونية في 349 ملفاً، لا يزال 51 منها قيد النظر، بينما صدرت أحكام بالإدانة في 79 ملفاً ضد 38 برلمانياً من حزب الشعوب الديمقراطي. وعلاوة على ذلك، يشير 230 ملفاً، تم إغلاقها بموجب قرارات، إلى أنه لا يرد مجال لتبرئة/معاقبة/تأجيل الادعاء. وتحدد المذكرة في هذا الصدد أنه تم إرسال 23 ملفاً

إلى البرلمان مع قرار التوقف بعد انتخاب الشخص المعني كعضو في البرلمان أثناء استمرار المحاكمة، وبعد إعادة هذه الملفات إلى مكانها؛ وأن قرار الإدانة صدر بشأن ثلاثة من أعضاء البرلمان في ثلاثة ملفات؛ وأنه في ما يتعلق بـ 11 ملفاً، لا يرد مجال للتبرئة/العقاب/تأجيل الملاحقة القضائية، وأنها أُغلقت بموجب قرارات؛ وأن تسعة ملفات لا تزال معلقة/جارية.

وبررت السلطات التركية مراراً، وتكراراً شرعية التدابير المتخذة ضد برلمانيي حزب الشعوب الديمقراطي، واحتجت باستقلال القضاء، وضرورة الاستجابة للتهديدات الأمنية والإرهابية والتشريعات المعتمدة في ظل حالة الطوارئ. قدمت السلطات معلومات مفصلة عن "التعديل الدستوري المؤقت" للبرلمان في أيار/مايو 2016 بشأن الحصانة البرلمانية، والذي تم استخدامه لمحاكمة البرلمانيين من جميع الأحزاب. وأكدوا عدم "اضطهاد حزب الشعوب الديمقراطي" في تركيا؛ وعدم استهداف البرلمانيات على وجه التحديد؛ وعدم ورود قضية كردية في تركيا وعدم ورود نزاع حالي في جنوب شرق تركيا؛ وأن تركيا تواجه قضية إرهابية على مستويات متعددة تشمل حزب العمال الكردستاني و" تمديداته"؛ وأن حزب الشعوب الديمقراطي لم يندد علناً بأنشطة العنف التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني؛ وأن أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي، بمن فيهم أعضاء البرلمان، أدلوا ببيانات عديدة دعماً لحزب العمال الكردستاني و"تمديداته"؛ وأن أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي حضروا جنازات المفجرين الانتحاريين التابعين لحزب العمال الكردستاني ودعوا الناس إلى النزول إلى الشوارع، مما أدى إلى وقوع حوادث عنف أسفرت عن سقوط ضحايا من المدنيين؛ وأن ذلك لا يقع ضمن الحدود المقبولة لحرية التعبير؛ وأن المحكمة الدستورية قد توصلت إلى هذه الاستنتاجات في عدة قضايا، وفي قضايا أخرى، لم تستنفد بعد سبل الانتصاف المحلية؛ واحترام استقلال القضاء وسيادة القانون في تركيا.

وفي 17 آذار/مارس 2021، أحال المدعي العام لمحكمة النقض التركية طلباً لحل حزب الشعوب الديمقراطي إلى المحكمة الدستورية، متهماً حزب الشعوب الديمقراطي بأنشطة إرهابية. في 21 حزيران/يونيو 2022، قبلت المحكمة الدستورية لائحة الاتهام التي قدمها المدعي العام. في 20 أيلول/سبتمبر 2022، رفضت المحكمة الدستورية طلب الدفاع بتنحية قاضٍ في القضية، ورد أنه شارك سابقاً كمدعي عام في التحقيقات ضد ما لا يقل عن 47 من أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي الذين كانوا يواجهون حظراً من السياسة في القضية نفسها "إلغاء حزب الشعوب الديمقراطي". يبدو أن الادعاء يعتمد بشكل كبير على الإجراءات الجارية ضد العديد من سياسيي حزب الشعوب الديمقراطي في قضية كوباني للعام 2014 المشار إليها سابقاً، التي لا تزال جارية.

ويؤكد صاحب الشكوى أن 1231 إجراء موجزاً قد رفعت ولا تزال قيد النظر ضد برلمانيين من حزب الشعوب الديمقراطي. وفي هذا الصدد، تشير إلى أنه من المتوقع رفع الحصانة البرلمانية عن السيدة سليحة أيدمير قريباً في ما يتعلق بمشاركتها في مظاهرة جمليك في 12 حزيران/يونيو 2022.

وفي كانون الثاني/يناير 2022، ذكر صاحب الشكوى أن الصور التي سُربت للبرلمانية الحالية لحزب الشعوب الديمقراطي السيدة سمرا غوزل، والتي تظهرها مع مقاتل حزب العمال الكردستاني السيد فولكان بورا، الذي كانت تعرفه منذ فترة وجوده في جامعة حران، تُستخدم لتجريمها ولتعزيز الضغط من أجل إلغاء حزب الشعوب الديمقراطي. ويؤكد صاحب الشكوى أن الصور التقطت في العام 2014 أثناء عملية السلام عندما كان حزب الشعوب الديمقراطي يتفاعل مباشرة مع حزب العمال الكردستاني نيابة عن الحكومة التركية. لم تكن السيدة غوزل منخرطة في حزب الشعوب الديمقراطي في ذلك الوقت. ووفقاً لصاحب الشكوى، شجعت الحكومة أيضاً الأسر الكردية بنشاط في ذلك الوقت على مقابلة أطفالها في الجبال في إطار محاولة لإقناعهم بالمساهمة في تسوية سلمية والعودة إلى ديارهم. وفقاً لصاحب الشكوى، على الرغم من أن السلطات عثرت على الصور التي تظهر السيدة غوزل في العام 2017، إلا أنه لم يتم التحقيق معها أو استجوابها حتى تم تسريب هذه الصور إلى الصحافة في أواخر العام 2021. ووفقاً لمذكرة المعلومات الرسمية المؤرخة 21 أيلول/سبتمبر 2022، التي قدمتها رئيسة المجموعة التركية للاتحاد البرلماني الدولي، وجد الادعاء أدلة هامة تثبت اختلاط السيدة غوزل بمقاتلي حزب العمال الكردستاني/ اتحاد مجتمعات كردستان في معسكراتهم وارتداء زي منظمتهم؛ ويؤكد الادعاء أن السيدة غوزل شاركت في التنظيم النسائي لاتحاد مجتمعات كردستان، وهو المنظمة الجامعة لحزب العمال الكردستاني، وبالتالي مؤتمر المجتمع الديمقراطي الكردستاني، وأن إدارة اتحاد مجتمعات كردستان اقترحت أن ترشح نفسها لعضوية البرلمان لتعزيز أهداف المنظمة. في 1 آذار/مارس 2022، رفع البرلمان التركي حصانتها البرلمانية.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشكر* رئيسة المجموعة التركية للاتحاد البرلماني الدولي على مراسلتها الأخيرة، وتعاونها المستمر، وروح الحوار لديها؛

2. *لا يزال يشعر بالقلق العميق* إزاء استمرار احتمال حل حزب الشعوب الديمقراطي، مع مراعاة أن أسلافه قد حُلوا بأمر من المحكمة؛ *ويعتبر* أن هذه الخطوة تبين مرة أخرى أن السلطات لا تزال تنظر، بشكل خاطئ، إلى حزب العمال الكردستاني، وحزب الشعوب الديمقراطي بوصفهما الكيان نفسه؛ *ويشير* في هذا الصدد *إلى* أن حزب الشعوب الديمقراطي، مع اعترافه بأن المنظمتين تعتمدان إلى حد كبير على قاعدة الدعم نفسها وتسعيان إلى تحقيق أهداف مماثلة، هو حزب سياسي قانوني لا يدعو بأي حال من الأحوال إلى العنف لتحقيق أهدافه؛ *ويساوره القلق* لأن حله لن يحرم برلمانيي حزب الشعوب الديمقراطي من حقهم في المشاركة في الحياة العامة فحسب، بل سيحرم ناخبيهم أيضاً من حقهم في التمثيل في البرلمان التركي؛ *ويؤكد* أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قضت بأن حل حزب ما أو حظره تدبير متطرف لا يمكن تبريره إلا كملاذ أخير، في ظروف استثنائية للغاية، وأنها أصدرت بالفعل عدة أحكام، لا سيما ضد تركيا، اعتبر فيها الحظر المفروض على حزب سياسي انتهاكاً لحقوق الإنسان؛ *ويحث* بالتالي السلطات التركية على بذل قصارى جهدها للامتثال لالتزاماتها بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في هذا المجال؛

3. *يلاحظ بقلق* في هذا الصدد أيضاً أن أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في القضايا التي تمس العديد من البرلمانيين التابعين لحزب الشعوب الديمقراطي تؤكد أن الخطوات القانونية التي تعرضوا لها تأتي استجابة مباشرة لممارسة حريتهم في التعبير، وكما تقرر في حالة السيد دميرتاش، كان الهدف منها استدانة المعارضة؛

4. *يعيد تأكيد* رأيه الراسخ بأن السلطات التركية بحاجة، في كفاحها المشروع ضد الإرهاب، إلى اتخاذ إجراءات أكثر حسماً لكفالة توافق التشريعات الوطنية الحالية وتطبيقها مع المعايير الدولية والإقليمية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والتجمع وتشكيل الجمعيات؛

5. لا يزال يساوره بالغ القلق في هذا الصدد لأن 11 من أعضاء البرلمان الحاليين والسابقين ما زالوا يقبعون في السجون؛ *ويرى* مرة أخرى أن آخر المعلومات المستفيضة التي قدمها البرلمان التركي لا تبدد الشكوك في أن برلمانيي حزب الشعوب الديمقراطي قد استهدفوا في ما يتعلق بالممارسة المشروعة لحقوقهم السياسية؛ ولذلك *يحث* السلطات التركية على إعادة النظر في حالتهم والإفراج عنهم، حيثما أمكن، وإنهاء الإجراءات الجنائية؛ *ويأمل* أن تفرج السلطات عن السيدة أيسل توغلوك على الفور في ضوء سوء حالتها الصحية؛

6. لا يزال يساوره القلق إزاء إمكانية إعداد إجراءات قانونية جديدة وإقامة دعاوى ضد البرلمانيين الحاليين لحزب الشعوب الديمقراطي؛ *ويدعو* البرلمان التركي إلى ضمان حماية حصانته البرلمانية حماية دقيقة، وتحليل أي طلبات لرفع الحصانة تحليلاً دقيقاً في ما يتعلق بكل برلماني معني، وعدم رفعها إلا إذا كانت الإجراءات القانونية قائمة على القانون ولا تتعارض مع حقوق الإنسان الأساسية؛ *ويود* الحصول على معلومات مفصلة من السلطات بشأن هذه النقاط؛

7. يطلب من الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات المعنية وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يمكنه من تقديم المعلومات ذات الصلة، وأن يبذل جهوداً لتنظيم بعثة للجنة إلى تركيا تمكّن الوفد من مناقشة المسائل المطروحة مباشرة مع جميع السلطات المعنية والجهات المعنية الأخرى؛

8. يطلب من اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية وأن تقدم إليها تقريراً في الوقت المناسب.

أوغندا

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

© منصة الوحدة الوطنية

UGA-24 – ألان ألوازيوس سيوانيانا

UGA-25 – محمد سيغيرينيا

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاختطاف
- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وغيرها من أعمال العنف
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ ظروف الاعتقال اللاإنسانية
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية

القضية UGA-COLL-02

أوغندا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحايا: عضوان برلمانيان معارضان
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(أ) من إجراء اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكاوى: كانون الثاني/يناير 2022
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: آذار/مارس 2022
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: ---
جلسة استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع الوفد الأوغندي إلى الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2022)
المتابعة الأخيرة:
- بلاغات من السلطات: ---
- بلاغ من صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية (أيلول/سبتمبر 2022)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022

أ. ملخص القضية

تتعلق القضية بادعاءات عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك، في جملة أمور، الاحتجاز التعسفي، والتعذيب، وظروف الاحتجاز اللاإنسانية، وعدم وجود إجراءات محاكمة عادلة، مما أثّر على اثنين من أعضاء البرلمان المعارضين في أوغندا. ووفقاً لصاحب الشكوى، فقد استُهدف عضوان في البرلمان بسبب آرائهما السياسية، وعملهما كبرلمانيين معارضين.

ففي 7 أيلول/سبتمبر 2021، ألقت الشرطة الأوغندية القبض على سعادة السيد محمد سيغيرينيا مع سعادة السيد ألان ألوازيوس سيوانيانا بدعوى تورط البرلمانيين في قتل شخصين، ومحاولة قتل شخص ثالث. ووجهت إليهما تهم القتل، والإرهاب، والمساعدة في الإرهاب والتحريض عليه، والشروع في القتل. يُزعم أن جميع هذه الجرائم ارتكبت في 23 آب/أغسطس 2021 في منطقة ماساكا. وفي وقت لاحق، احتُجز العضوان في البرلمان، واحتُجزا في سجن كيغو الحكومي. في 21 أيلول/سبتمبر 2021، تم الإفراج بكفالة عن كلا العضوين في البرلمان من قبل المحكمة العليا في أوغندا المنعقدة في ماساكا.

ويفيد صاحب الشكوى أن السيد سيوانيانا أطلق سراحه من سجن كيغو الحكومي في 24 أيلول/سبتمبر 2021، بعد أن دفع الكفالة، ولكنه تعرض على الفور لهجوم عند بوابة السجن، وتعاملوا معه بقسوة واختطفه رجال يرتدون ملابس مدنية ونقلوه بعيداً إلى جهة مجهولة. في 27 أيلول/سبتمبر 2021، تم إطلاق سراح السيد سيغيرينيا من سجن حكومة كيغو، لكنه تم اختطافه أيضاً على الفور عند بوابة السجن من قبل رجال يرتدون ملابس مماثلة، يحملون أسلحة ثقيلة، ونقلوه بعيداً إلى وجهة مجهولة.

وفي 30 أيلول/سبتمبر 2021، بعد أيام من الاحتجاز في مرافق احتجاز مجهولة، تم استدعاء عضوين من البرلمان إلى محكمة الصلح الرئيسية في ماساكا، وتلاوة تهم إضافية. ووفقاً لصاحب الشكوى، بدا أنهما ضعيفان وأبلغا المحكمة أنهما تعرضا للتعذيب الوحشي بالضرب الجسدي أثناء احتجازهما. في المناسبات التي مثل فيها أعضاء البرلمان أمام المحكمة للنظر في قضيتهما، تبيّنت الجروح الجسدية النازفة، واشتكيا من التعذيب والإذلال أثناء الاحتجاز. ويذكر صاحب الشكوى أيضاً أن العضوين في البرلمان أبلغا القاضي الذي يرأس الجلسة أنهما منعا من تلقي رعاية طبية من طبيب من اختيارهم، وأنهما مُنعا من استقبال أي زوار، بمن فيهم أفراد أسرتيهما، أثناء وجودهما في السجن.

وفي جلسة الاستماع التي انعقدت خلال الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي، ذكر الوفد الأوغندي أن عضوين في البرلمان قد اعتقلا، استناداً إلى المادة 21 (1) (د)، و(ز) من الفصل 303 من قانون الشرطة في أوغندا، اللذين يلزمان ويخولان الشرطة على حد سواء "الكشف عن الجناة وتقديمهم إلى العدالة"، و"القبض على جميع الأشخاص المخول لهم قانوناً القبض عليهم والذين توجد أسباب كافية لاعتقالهم". وأبلغ الوفد أيضاً لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي بأن امتيازات وحصانات أعضاء البرلمان المنصوص عليها في التشريع الأوغندي لا تمنح الحصانة من الإجراءات الجنائية. وفي ما يتعلق بالإجراءات التي اتخذها البرلمان، أفاد الوفد بأن لجنة حقوق الإنسان التابعة لبرلمان أوغندا زارت في عدة مناسبات عضوين في البرلمان في سجن كيغو، ومستشفى مولاغو الوطني للإحالة بحضور ممثليهما القانونيين، وفي حالة السيد سيغيرينيا بحضور طبيبه الخاص. كما أجرت اللجنة البرلمانية مقابلات مع سلطات السجون والبرلمانيين المعنيين والجهات المعنية الأخرى. ونوقشت مسألة حبس عضوين في البرلمان 10 مرات في قاعة البرلمان منذ إلقاء القبض عليهما، وأطلعت الحكومة المجلس على آخر المستجدات المتعلقة بحالة كلا العضوين في البرلمان. في 7 أيلول/سبتمبر 2022، في مراسلة رئيسة البرلمان إلى مجلس النواب، دعت إلى محاكمة سيوانيانا والسيد سيغيرينيا على وجه السرعة. كما قدم الوفد إلى اللجنة نسخاً من مقتطفات من إجراءات مجلس النواب في هذا الصدد.

ووفقاً لصاحب الشكوى، ظل العضوان في البرلمان رهن الاحتجاز منذ 7 أيلول/سبتمبر 2021، ولم تنجح حتى الآن جميع الجهود الرامية إلى الإفراج عنهما بكفالة. كما يحتاجان إلى علاج طبي متخصص لا يمكنهما الوصول إليه في مرافق سجن كيغو. إن حالة السيد سيغيرينيا الصحية غير مستقرة بشكل خاص لأنه يعاني من حالة أساسية تتطلب رعاية طبية عاجلة، بينما يعاني السيد سيغيرينيا من إصابة في الساق. وفي أيلول/سبتمبر 2022، أبلغ صاحب الشكوى اللجنة بأن الإجراءات لا تزال جارية، وأن صحة العضوين في البرلمان استمرت في التدهور، وأن السجناء المتهمين الآخرين في القضية نفسها قد أبلغوا المحكمة بأنهم تعرضوا للتعذيب لتوريط عضوين في البرلمان، وأن الادعاء قد طلب مؤخراً حماية هوية الشهود. وأفاد صاحب الشكوى أيضاً بأن محاميا الدفاع عن العضوين في البرلمان طعنا في طلب الادعاء لحماية هوية الشهود، وأن قرار المحكمة بشأن هذه المسألة لا يزال معلقاً.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشكر* وفد أوغندا على المعلومات المقدمة، وعلى الاجتماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين خلال الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي، من أجل مناقشة القضايا، والشواغل المطروحة.

2. *يحيط علماً* مع التقدير بالخطوات التي اتخذها برلمان أوغندا لرصد حالة السيد سيوانيانا، والسيد سيغيرينيا، والتي تشمل مناقشة حالتهما بانتظام في مجلس النواب، ومطالبة الحكومة بتقديم تقرير عن حالة عضوين في البرلمان؛ *ويثني* بوجه خاص على الجهود التي تبذلها لجنة حقوق الإنسان التابعة لبرلمان أوغندا لزيارة السيد سيوانيانا، والسيد سيغيرينيا في السجن؛ *ويدعو* البرلمان إلى مواصلة استخدام سلطاته بفعالية لضمان التحقيق الكامل في ادعاءات التعذيب ضد البرلمانيين، تليها أي خطوات تبرر ذلك لضمان المساءلة؛ *ويود* أن يظل على علم بالتقدم المحرز في هذا الصدد وأن يتلقى نسخاً من التقارير ذات الصلة التي أعدتها لجنة حقوق الإنسان التابعة للبرلمان عقب زياراتها للسجون؛

3. *يعرب عن أسفه* لأنه بالرغم من تأكيدات الدعم التي قدمها الوفد الأوغندي إلى الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي بشأن هذه المسألة، فإن البعثة التي طلبتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين إلى أوغندا لم تتلق بعد أي تفويض رسمي من السلطات الأوغندية؛ *وهو واثق* من أنه في ضوء تأكيدات الدعم المتجددة التي قدمها الوفد الأوغندي الذي اجتمع باللجنة خلال الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي، يمكن لوفد من اللجنة أن يسافر قريباً إلى أوغندا للاجتماع بجميع السلطات ذات الصلة التي تمارس مهامها التشريعية، أو التنفيذية، أو القضائية، وسلطات السجون وأي مؤسسة أخرى، ومنظمات المجتمع المدني أو الأفراد القادرين على تقديم المعلومات ذات الصلة في ما يتعلق بحالة السيد سيوانيانا والسيد سيغيرينيا، وكذلك زيارتهما في السجن؛ *ويأمل* أن تتعاون السلطات الوطنية المختصة تعاوناً كاملاً، وأن تساعد البعثة في التوصل إلى حلول مرضية سريعة لهذه القضية وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الوطنية، والدولية السارية، والحصول على معلومات مباشرة عن حالة تنفيذ التوصيات التي قدمها الاتحاد البرلماني الدولي بعد بعثة اللجنة إلى أوغندا في العام 2020؛

4. *لا يزال يساوره بالغ القلق* إزاء استمرار احتجاز العضوين في البرلمان، في ظل الادعاءات المتعلقة بظروف احتجازهما وسوء معاملتهما أثناء احتجازهما، والتدهور المزعوم في حالتهما الصحية؛ *ويحث* السلطات الوطنية على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان تمتع السيد سيوانيانا، والسيد سيغيرينيا تمتعاً كاملاً بحقوقهما، ولا سيما حقهما في الحياة والسلامة الجسدية والحصول على الضمانات القضائية، وحصولهما على الرعاية الطبية اللازمة؛ *ويطلب* مرة أخرى من السلطات أن تقدم معلومات رسمية، ومفصلة عن الوقائع التي تبرر كل تهمة من التهم الموجهة إلى العضوين في البرلمان، وعن الخطوات الأخرى المتخذة للتحقيق في أعمال التعذيب المزعومة التي أبلغ عنها صاحب الشكوى، وعن التقدم المحرز في تحديد هوية المسؤولين ومعاقبتهم، إن وجدت؛

5. *يشعر بالقلق* إزاء الادعاء بأن السجناء المتهمين الآخرين في القضية نفسها قد تعرضوا للتعذيب على ما يبدو لتوريط عضوين في البرلمان؛ *ويشير إلى* أنه وفقاً للمادة 15 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي تشكل دولة أوغندا طرفاً فيها، " تضمن كل دولة طرف عدم الاستشهاد بأي أقوال يثبت أنه تم الإدلاء بها نتيجة للتعذيب كدليل في أي إجراءات، إلا اذا كان ذلك ضد شخص متهم بارتكاب التعذيب كدليل على الإدلاء بهذه الاقوال"؛ *ويساوره القلق* أيضاً لأن الادعاء قد طلب مؤخراً حماية هوية شهود الادعاء في الدعوى المرفوعة ضد السيد سيوانيانا، والسيد سيغيرينيا؛ وفي هذا الصدد، *يود* الحصول على معلومات رسمية إضافية عن الأسباب التي استند إليها الادعاء لتبرير طلبه، وعن الطريقة التي ستحترم بها حماية هوية الشهود احتراماً تاماً الضمانات الإجرائية المنصوص عليها في القوانين الأوغندية، وتمتثل امتثالاً صارماً للحق الأساسي للبرلمانيين في الدفاع؛ *ويقرر* تكليف مراقب للمحاكمة برصد الإجراءات المقبلة للمحكمة؛ *ويود* إبقاءه على علم بمواعيد المحاكمة عندما تكون متاحة، وبأي تطورات قضائية أخرى ذات صلة في القضية؛

6. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى رئيس الجمعية الوطنية، وصاحب الشكوى، وأي طرف ثالث في وضع يمكنه من تقديم المعلومات ذات الصلة؛

7. *يطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

فنزويلا

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 210 (كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

نائب المعارضة الفنزويلي خوان ريكيزنز، المنتخب في العام 2015، يتجادل مع أفراد الحرس الوطني خلال احتجاج أمام المحكمة العليا في كاراكاس في 30 آذار/مارس 2017. خوان باريت/وكالة فرانس برس

VEN-10- بياجيو بيليري

VEN-11- خوسيه سانشيز مونتسل

VEN-12- هيرنان كلاريت أليمان

VEN-13- ريتشارد بلانكو

VEN-16- خوليو بورخيس

VEN-19- السيدة نورا براكو

VEN-20- اسماعيل غارسيا

VEN-22- وليام دافيلا

VEN-24- السيدة نيرما غرولا

VEN-25- خوليو يغرازا

VEN-26- راميل غوزامانا

VEN-27- روزميت مانتيلا

VEN-28- رينزو بريتو

VEN-29- جيلبيرتا سوجا

VEN-30- جيلبر كارو

VEN-85-فرانكو كاسيلا

VEN-86-إدغار زامبرانو

VEN-87-خوان بابلو غارسيا

VEN-88-سيزار كارديناس

VEN-89-رامون فلوريس كاريللو

VEN-91-السيدة ماريا بياتريز مارتينيز

VEN-92-السيدة ماريا سي. مولينو دي سافيدرا

VEN-93-خوسيه تروجيللو

VEN-94-السيدة ماريانيللا فيرناندیس

VEN-95-خوان بابلو غوانيبا

VEN-96-لويس سيلفا

VEN-97- السيدة إليزير سيريت

VEN-98- السيدة روزا بيتيت

VEN-99-ألفونسو مارغوينا

VEN-100-رشيد يزبك

VEN-31- لويس فلوريدا

VEN-32-إيدورا غونزاليس

VEN-33- جورجي ميلان

VEN-34- أرماندو أرماس

VEN-35- أمريكو دي غراتسيا

VEN-36- لويس باديلا

VEN-37- خوسيه ريغنولت

VEN-38- السيدة دينيس فيماندیز

VEN-39- السيدة أوليفيا لوزانو

VEN-40- السيدة ديلسا سوليرزانو

VEN-41- روبيرت ألكالا

VEN-42- السيدة غابي أريللانو

VEN-43- كارلوس باستاردو

VEN-44- السيدة ماريالبيرت باريسو

VEN-45- أميليا بيليساريو

VEN-46- ماركو بوزو

VEN-48- السيدة يانيت فيرمين

VEN-49- السيدة دينورا فيغييرا

VEN-50- وينستون فبريس

VEN-51-عمر غونزاليس

VEN-52-ستالين غونزاليس

VEN-53- خوان غويدو

VEN-54- توماس غوانيكا

VEN-55- خوسيه غويرا

VEN-56- فريدي جيوفارا

VEN-57- رفاييل غوزمان

VEN-58- السيدة ماريا جي. هيرماندیس

VEN-59- بييرو مارون

VEN-60- خوان أي. ميجيا

VEN-61- خوليو مونتويا

VEN-101-عبيدة غوييبي

VEN-102-جوني رحال

VEN-103-يليديو أبريو

VEN-104-إيميليو فاجاردو

VEN-106-أنجيل ألفاريز

VEN-108-غيلمار ماركويز

VEN-109- خوسيه سيمون كازاديللا

VEN-110- خوسيه غريغوريو غراتيرول

VEN-111- خوسيه غريغوريو هيرنانديز

VEN-112 - السيدة موليجمر بالوا

VEN-113 - أرنولدو بينيتيز

VEN-114- الكسيس باباروني

VEN-115 - السيدة أدريانا بيتشاردو

VEN-116- تيودورو كامبوس

VEN-117 - السيدة ميلاغروس سانتشيز ايولاني

VEN-118- دينكيس بازوس

VEN-119- السيدة كريم فيرا

VEN-120- رامون لوبيز

VEN-121- فريدي سوبرلانو

VEN-122 - السيدة ساندرا فلوريس جارزون

VEN-123 - أرماندو لوبيز

VEN-124 - السيدة إليمار دياز

VEN-125- السيدة ياجيرا فوريرو

VEN-126- السيدة ماريبيل جويديس

VEN-127- السيدة كارين سالانوفا

VEN-128- أنطونيو جيرا

VEN-129- خواكين أغيلار

VEN-130- خوان كارلوس فيلاسكو

VEN-131- السيدة كارمن ماريا سيفولي

VEN-132 - السيدة ميلاغروس باز

VEN-62- خوسيه م. أوليفارس

VEN-63- كارلوس باباروني

VEN-64- ميغيل بيزارو

VEN-65- هنري راموس ألووب

VEN-66-خوان ريكيسنس

VEN-67- لويس إي روندي

VEN-68-السيدة بوليفيا سواريز

VEN-69-كارلوس فاليرو

VEN-70-السيدة ميلاغرو فاليرو

VEN-71-جيرمان فيرير

VEN-72-السيدة أدريانا إيا

VEN-73-لويس ليبا

VEN-74-كارلوس بيريزبيتيا

VEN-75-مانويلا بوليفار

VEN-76-سيرجيو فيرغارا

VEN-78-أوسكار روندیروس

VEN-79-السيدة ماريبلا ماغالانيس

VEN-80-هيكتور كورديرو

VEN-81-خوسيه ميندوزا

VEN-82- أنجيل كاريداد

VEN-83- السيدة لاريسا غونزاليس

VEN-84-فيرناندو أوروزكو

VEN-133 - جيسوس يانيز

VEN-134 - السيدة ديزيريه باربوزا

VEN-135 - السيدة سونيا أ. مدينا ج.

VEN-136 - هيكتور فارغاس

VEN-137 - كارلوس إيه لوزانو بارا

VEN-138 - لويس ستيفانيلي

VEN-139 - ويليام باربينتوس

VEN-140 - أنطونيو أرانغورين

VEN-141 - السيدة آنا سالاس

VEN-142 - إسماعيل ليون

VEN-143 - خوليو سيزار رييس

VEN-144 - أنجيل توريس

VEN-145 - السيدة تمارا أدريان

VEN-146 - السيدة ديالیتسا اراي

VEN-147 - السيدة يولاندا تورتوليرو

VEN-148 - كارلوس بروسبيري

VEN-149 - السيدة آدي فاليرو

VEN-150 - السيدة زاندرا كاستيلو

VEN-151 - ماركو أوريليو كوينونيس

VEN-152 - كارلوس أندريس غونزاليس

VEN-153 - كارلوس مايكل أنجلي

VEN-154- سيزار ألونسو

القضية Ven-COLL-06

فنزويلا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحايا: 134 عضواً برلمانياً معارضاً (93 رجلاً و41 امرأة)
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(ج) من إجراء اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكاوى: آذار/مارس 2017
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: آذار/مارس 2022
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: آب/أغسطس 2021
جلسة استماع اللجنة الأخيرة: جلسة الاستماع مع أعضاء الأحزاب الحاكمة والمعارضة في الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2019)
المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من الجمعية الوطنية 2020 (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)
- بلاغ من صاحب الشكوى: آب/أغسطس 2022
- بلاغات موجهة إلى السلطات: الرسائل الموجهة إلى رئيس الجمعية الوطنية للعامين 2015 و2020 (شباط/فبراير 2022)؛ رسالة موجهة إلى السلطات التنفيذية: آب/أغسطس 2022
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وغيرها من أعمال العنف
- ✓ التهديدات، وأعمال الترهيب
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ عدم مراعاة الأصول القانونية في مرحلة التحقيق
- ✓ التأخير المفرط
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ الإلغاء التعسفي للولاية البرلمانية أو تعليقها
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ أعمال أخرى تعرقل ممارسة الولاية البرلمانية
- ✓ الإفلات من العقاب
- ✓ انتهاكات أخرى: الحق في الخصوصية

أ. ملخص القضية[10]

تتعلق القضية بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان التي طالت 134 برلمانياً[11] من ائتلاف *Mesa de la Unidad Democrática* (المائدة المستديرة للوحدة الديمقراطية – MUD)، على خلفية الجهود المستمرة التي تبذلها السلطات التنفيذية، والقضائية الفنزويلية لتقويض عمل الجمعية الوطنية المنتخبة في العام 2015. في ذلك الوقت، كان ائتلاف المائدة المستديرة للوحدة الديمقراطية يعارض حكومة الرئيس نيكولاس مادورو، وحصل على أغلبية المقاعد في الجمعية الوطنية في الانتخابات البرلمانية في 6 كانون الأول/ديسمبر 2015.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن جميع البرلمانيين المدرجة أسماؤهم في هذه القضية تقريباً تعرضوا للاعتداء أو التخويف من دون عقاب على أيدي المسؤولين المكلفين بإنفاذ القوانين، و/أو المسؤولين المؤيدين للحكومة وأنصارهم أثناء المظاهرات وداخل البرلمان و/أو في منازلهم. وألقي القبض على ما لا يقل عن 11 عضواً في

10 لأغراض هذا التقرير، يشير مصطلح "المعارضة" إلى أعضاء البرلمان الذين ينتمون إلى مجموعات سياسية أو أحزاب ذات سلطة محدودة في صنع القرار ويعارضون السلطة الحاكمة.

11 في هذا القرار، يجب تفسير استخدام مصطلح "برلماني" على أنه يشير إلى كل من النساء والرجال المنتخبين في العام 2015 كأعضاء في الجمعية الوطنية.

الجمعية الوطنية، ثم أطلق سراحهم بعد ذلك، بسبب الإجراءات القانونية المتخذة ضدهم بدوافع سياسية. وجميعهم محتجزون من دون الاحترام الواجب للأحكام الدستورية المتعلقة بالحصانة البرلمانية. وترد أيضاً شواغل جدية في ما يتعلق باحترام الإجراءات القانونية الواجبة، ومعاملتهم أثناء الاحتجاز. كما تم اعتقال الأشخاص المرتبطين ببرلمانيين معارضين، ومضايقتهم. يرد ما لا يقل عن 36 برلمانياً في المنفى، وعاد ستة منهم مؤخراً إلى فنزويلا، ويشارك 23 في إجراءات المحكمة، ومُنع العديد منهم من تولي مناصب عامة. تمت مصادرة جوازات سفر ما لا يقل عن 13 برلمانياً أو لم يتم تجديدها أو تم إلغاؤها من قبل السلطات، كأسلوب لممارسة الضغط، ومنعهم من السفر إلى الخارج للإبلاغ عما يحدث في فنزويلا.

وفي 31 آب/أغسطس 2020، أصدر الرئيس نيكولاس مادورو عفواً عن 110 من أعضاء المعارضة السياسية الذين اتهموا بارتكاب أعمال إجرامية. يعني القرار إغلاق الإجراءات الجنائية الجارية ضد 26 برلمانياً مدرجين في القضية الحالية والإفراج عن أربعة منهم.

وفي الفترة من 23 إلى 27 آب/أغسطس 2021، زارت فنزويلا بعثة مشتركة مؤلفة من أعضاء في كل من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي، واللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي. وتمكن الوفد من الالتقاء بمجموعة كبيرة ومتنوعة من السلطات الحكومية والجهات المعنية، وكذلك بأكثر من 60 برلمانياً من أصل 134 برلمانياً انتخبوا في العام 2015، مع ورود قضايا قيد النظر في لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي، وبالتالي الحصول على معلومات مباشرة عن حالاتهم الفردية.

وفي بداية العام 2022، ذكر صاحب الشكوى أن أعمال الاضطهاد والمضايقة والترهيب التي يتعرض لها البرلمانيون المعارضون المنتخبون في العام 2015 قد ازدادت، وأن هؤلاء البرلمانيين جميعاً يخشون على حريتهم وسلامتهم الجسدية. في آب/أغسطس 2022، أبلغ صاحب الشكوى اللجنة أنه في 4 آب/أغسطس 2022، حُكم بالسجن على برلماني منتخب في العام 2015، السيد خوان ريكيسنز، وذلك لثماني سنوات لتورطه المزعم في ما تعرّفه السلطات الفنزويلية بأنه محاولة اغتيال فاشلة لطائرات من دون طيار تحمل متفجرات ضد الرئيس نيكولاس مادورو في كاراكاس في العام 2018. وخلال الإجراءات نفسها، أصدر القاضي مذكرة توقيف، وطلب تسليم ضد السيد خوليو بورخيس، رئيس الجمعية الوطنية السابق، الذي يعيش حالياً في الخارج.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يعرب عن بالغ قلقه* لأن السيد خوان ريكيسنز قد حُكم عليه بالسجن لمدة ثماني سنوات في محاكمة، ووفقاً لصاحب الشكوى، لم يستوف المعايير الوطنية والدولية للإجراءات القانونية الواجبة، وهو ادعاء يبدو ذا مصداقية إذا نظر فيه في ضوء المعلومات الواردة خلال بعثة الاتحاد البرلماني الدولي إلى فنزويلا في آب/أغسطس 2021 بشأن العراقيل المتكررة التي يواجهها محامو الدفاع في أداء دورهم في الإجراءات الجنائية؛ *ويساوره القلق* أيضاً لأن القاضي أصدر، حسبما أفادت التقارير، خلال الإجراءات نفسها، أمراً بالقبض على السيد خوليو بورخيس، وطلب تسليمه؛ *ويعتبر* أن استمرار حرمان السيد ريكيسنز من الحرية منذ آب/أغسطس 2018، أولاً في "آل هيليسويد" "El Helicoide"، وهو مركز احتجاز تديره دائرة المخابرات الوطنية البوليفارية ثم قيد الإقامة الجبرية منذ آب/أغسطس 2020، وكذلك محاكمة البرلمانيين المعارضين المنتخبين في العام 2015، لا تتعارض مع حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم فحسب، بل ينبغي أن يُنظر إليها أيضاً على أنها أعمال انتقامية بسبب أنشطتهم السياسية ومواقعهم كأعضاء في الجمعية الوطنية المنتخبة في العام 2015؛ *ويعتبر* أيضاً أن قرارات المحاكم المذكورة أعلاه، إذا نفذت، قد تضع كلا البرلمانيين في موقف خطير ينطوي على خطر إلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه بحقوقهما؛ *ويود* تلقي معلومات رسمية ومفصلة عن الوقائع التي تبرر كل تهمة من التهم الموجهة إليه، فضلاً عن نسخ من قرارات المحكمة ذات الصلة؛ *ويحث* السلطات الوطنية على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان الاحترام الكامل لحقوق السيد ريكيسنز، والسيد بورخيس؛

2. *يعيد التأكيد على* موقفه الراسخ المتمثل في أن مضايقة الأعضاء البرلمانيين من المعارضة المنتخبين في العام 2015 هي نتيجة مباشرة للدور البارز الذي أدوه كمعارضين صريحين لحكومة الرئيس نيكولاس مادورو وكأعضاء في الجمعية الوطنية التي تقودها المعارضة والمنتخبة في العام 2015؛ *ويحث* السلطات، مرة أخرى، على وضع حد فوري لجميع أشكال الاضطهاد ضد برلمانيي المعارضة المنتخبين في العام 2015، وضمان احترام جميع سلطات الدولة المعنية لحقوق الإنسان الخاصة بهم، والتحقيق الشامل في الانتهاكات المبلغ عنها لحقوقهم وإقرار المساءلة عنها؛ *ويدعو* السلطات الفنزويلية إلى تقديم معلومات رسمية عن أي خطوات اتخذت لتحقيق هذه الغاية؛

3. *يكرر التأكيد على* أن المسائل التي تنطوي عليها هذه القضية هي جزء من الحالة المعقدة الأوسع نطاقاً في فنزويلا، التي لا يمكن حلها إلا من خلال الحوار السياسي الشامل ومن قبل الفنزويليين أنفسهم؛ *ويحدوه أمل وطيد* في أن تستأنف المحادثات بين ممثلي الحكومة والمعارضة قريباً، وأن تسمح لمختلف الجهات المعنية الوطنية بالعمل معاً من أجل التوصل إلى ميثاق اجتماعي جديد من خلال وسائل تشاركية وغير عنيفة، من دون تدخل أجنبي، وامتثالاً للالتزامات الدولية للدولة في مجال حقوق الإنسان، وكذلك تهيئة الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات المقبلة التي تقبلها جميع الأحزاب؛ *ويؤكد من جديد* استعداد الاتحاد البرلماني الدولي لتقديم الدعم لأي جهد يرمي إلى تعزيز الديمقراطية في فنزويلا؛ *ويدعو* السلطات المعنية إلى تقديم المزيد من المعلومات عن أفضل السبل لتقديم هذه المساعدة؛

4. *يساوره بالغ القلق* إزاء النتائج التي توصلت إليها تقارير البعثات المتعاقبة للبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن فنزويلا التابعة لمجلس حقوق الإنسان، لا سيما في ما يتعلق بالمعلومات التفصيلية الواردة في تقريرها الصادر في أيلول/سبتمبر 2022 التي توضح كيف تم استهداف المنشقين والمعارضين الحكوميين الحقيقيين للاحتجاز والأعمال الانتقامية من قبل أجهزة استخبارات الدولة في السنوات الأخيرة، التي تعطي المزيد من الأهمية للاتهامات بالقمع السياسي ومسؤولية الدولة على أعلى المستويات؛ *ويعرب عن أمله* القوي، مرة أخرى، في أن تتمكن دولة فنزويلا، بدعم من المجتمع الدولي، من التصدي للانتهاكات والجرائم الموثقة في هذه التقارير؛

5. *يجدد دعوته* لجميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، والمراقبين الدائمين لديه، ومنظمات حقوق الإنسان ذات الصلة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة، كل في إطار ولايته، دعماً للتسوية العاجلة للحالات الفردية المطروحة بطريقة تتسق مع القيم الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان؛

6. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى رئيس الجمعية الوطنية، وصاحب الشكوى، وأي طرف ثالث في وضع يمكنه من تقديم المعلومات ذات الصلة؛

7. *يطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

زيمبابوي

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

جوانا ماموميي © أكاديمية النساء للقيادة والتميز السياسي

ZWE-45- جوانا ماموميي

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاختطاف
- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وغيرها من أعمال العنف
- ✓ التهديدات، وأعمال الترهيب
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ ظروف الاعتقال اللاإنسانية
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ أعمال أخرى تعرقل ممارسة الولاية البرلمانية
- ✓ الإفلات من العقاب
- ✓ انتهاكات أخرى: التمييز

القضية ZWE-45

زيمبابوي: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحايا: برلمانية معارضة

صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(د) من إجراء اللجنة (الملحق الأول)

تقديم الشكاوى: أيار/مايو 2020 ونيسان/أبريل 2021

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: أيار/مايو 2021

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: ---

جلسة استماع اللجنة الأخيرة: جلسة الاستماع مع رئيس الجمعية الوطنية في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2022)

المتابعة الأخيرة:

-بلاغ من السلطات: رسالة من رئيس الجمعية الوطنية (شباط/فبراير 2021)

-بلاغ من أصحاب الشكاوى: أيلول/سبتمبر 2022

-بلاغات موجهة إلى السلطات: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية (أيلول/سبتمبر 2022)

- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022

أ. ملخص القضية

السيدة جوانا مامبومبي هي أصغر عضو في برلمان زيمبابوي وتنتمي إلى حزب حركة التغيير الديمقراطي المعارض. ووفقاً لما ذكره أصحاب الشكوى، في حوالي الساعة 2 من بعد ظهر يوم الأربعاء، 13 أيار/مايو 2020، اختطفت السيدة مامبومبي وشابتان أخرتان من القيادات، وهما السيدة سيسيليا تشيمبري والسيدة نتساي ماروفا، وتم تعذيبهن واعتدي عليهن جنسياً من قبل أفراد يشتبه في أنهم من عناصر أمن الدولة.

ووفقاً لأصحاب الشكوى، بعد أن اعترضتهن الشرطة عند حاجز على الطريق لخرقهن أحكام كوفيد-19 من خلال المشاركة في مظاهرة سلمية، نُقلت السيدة مامبومبي، والقائدتان الشابتان الأخرتان إلى مركز شرطة هراري المركزي. ثم، بدلاً من تغريمهن أو توجيه تهم رسمية إليهن، زُعم أنهن أُجبرن على ركوب حافلة صغيرة واقتدن إلى وجهة لم يكشف عنها، حيث تعرضن للتعذيب والاعتداء الجنسي والمعاملة المهينة من قبل مجموعة شبه عسكرية تعرف باسم "الفيريتس". ويفيد أصحاب الشكوى بأن النساء الثلاث، بعد أن اكتشفن أنهن تعرضن للاختطاف، تواصلن هاتفياً مع أفراد أسرهن وزملائهن وأرسلن إليهن مراراً وتكراراً رسائل نصية لمشاركة موقعهن. بعد أن أطلق أفراد الأسرة وزملاؤهن ناقوس الخطر بشأن مكان وجودهن، ورد أنه تم إلقاء النساء الثلاث بالقرب من بيندورا في حوالى الساعة 21:00، يوم الخميس، 14 أيار/مايو 2020. تم العثور عليهن أخيراً، ونقلهن إلى بر الأمان حوالى الساعة 2 صباحاً يوم الجمعة، 15 أيار/مايو 2020، من قبل فريق من أفراد الأسرة والمحامين. ويفيد أصحاب الشكوى كذلك بأن الثلاثة نقلن بعد ذلك إلى المستشفى لتلقي العلاج، وشددا على أن تقارير طبية ونفسية قدمت على الفور تثبت أن النساء الثلاث تعرضن للتعذيب والإيذاء أثناء اختفائهن.

وفي 10 حزيران/يونيو 2020، أصدر خمسة من خبراء الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بياناً يدعو سلطات زيمبابوي إلى "مقاضاة ومعاقبة مرتكبي هذه الجريمة الفظيعة على وجه السرعة، والإنفاذ الفوري لسياسة "عدم التسامح مطلقاً" مع عمليات الاختطاف والتعذيب في جميع أنحاء البلد لضمان الحماية الفعالة للمرأة من العنف الجنسي، ومحاسبة المسؤولين عنها". وأعربت إجراءات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان "عن قلقها الشديد بشأن مخاوف من أن هذه ليست حالة منعزلة. في العام 2019 وحده، تم الإبلاغ عن 49 حالة اختطاف وتعذيب في زيمبابوي، من دون تحقيقات تؤدي إلى محاسبة الجناة." وخلص الخبراء إلى أن "حالات الاختفاء القسري للنساء غالباً ما تنطوي على العنف الجنسي، وحتى الحمل القسري، مع إلحاق ضرر هائل ليس فحسب بصحتهن البدنية وسلامتهن، ولكن أيضاً من حيث الضرر النفسي الناتج والوصمة الاجتماعية وتعطيل الهياكل الأسرية".

ووفقاً لما ذكره أصحاب الشكوى، قدمت التماسات بشأن هذه الانتهاكات المزعومة التي تعرضت لها السيدة مامبومبي وزميلتيها إلى لجنة زيمبابوي المعنية بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) ولجنة حقوق الإنسان، واللجنة الوطنية للسلام والمصالحة. ويؤكد أصحاب الشكوى أن هذه الالتماسات قد أرسلت نسخاً منها إلى وزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة شؤون المرأة والبرلمان في زيمبابوي. مع ذلك، وبعد مرور أكثر من عامين على أحداث أيار/ مايو 2020، لم تسفر هذه الشكاوى حتى الآن عن أي نتيجة. وعلاوة على ذلك، يعلن أصحاب الشكوى أن الدولة، بدلاً من إجراء تحقيق مستقل في الادعاءات، اعتقلت بالفعل السيدة مامبومبي وزميلتيها في 10 حزيران/يونيو 2020 استناداً إلى أقوالهن بشأن المعاملة التي عانين منها واتهمتهن بالإدلاء ببيانات كاذبة تضر بالدولة، وبجريمة جنائية. وأطلق سراح النساء فيما بعد بكفالة بعد أن ضغطت حملة دولية واسعة النطاق على السلطات للإفراج عنهن. غير أن أصحاب الشكوى يزعمون أن حقوق السيدة مامبومبي وزميلتيها قد فرضت عليها قيود شديدة كجزء من شروط الإفراج بكفالة، مما يعرض للخطر حريتهن في التنقل وحرية التعبير.

وأفيد بأن السيدة مامبومبي اعتقلت أربع مرات منذ ذلك الحين، كان آخرها في 5 آذار/ مارس 2021، عندما وجهت إليها تهمة انتهاك لوائح كوفيد- 19 بعد حضورها مؤتمراً صحافياً يدعو السلطات إلى احترام الحق في محاكمة عادلة لأحد زملائها من أعضاء المعارضة. ومنذ اعتقالها الأخير، احتجزت السيدة مامبومبي رهن الحبس الاحتياطي في سجن تشوكوريبي، مع مجرمين مدانين، حيث يزعم أنها واجهت ظروف احتجاز لاإنسانية. ونقلت لفترة وجيزة من الحبس الاحتياطي إلى المستشفى وأفرج عنها أخيراً بكفالة في 5 أيار/ مايو 2021. ومنذ ذلك الحين، أكد أصحاب الشكوى أن السيدة ماموميي تمكنت من التعافي جزئياً والمشاركة في عدة جلسات برلمانية عن بُعد، رغم أنه يتعين عليها أن تحضر إلى الشرطة أسبوعياً وتمثل مراراً أمام المحكمة كجزء من محاكمتها. بالإضافة إلى ذلك، يُزعم أن السلطات صادرت جواز سفرها لمنعها من السفر إلى الخارج، مما يعني أنها لا تستطيع التماس العلاج الطبي في الخارج. بالإضافة إلى ذلك، أبلغ محامو السيدة ماموميي عن العديد من القضايا المتعلقة بإقامة العدل، بما في ذلك قبول أدلة مزورة تهدف إلى تجريمها ورفض المحاكم غير المبرر للأدلة الموثوقة في دفاعها.

ويفيد أصحاب الشكوى بأن السيدة مامبومبي هي واحدة من أبرز القيادات الشابة في زيمبابوي. كانت صريحة بشأن تدهور الأوضاع الاقتصادية في زيمبابوي وتأثيرها على النساء والفتيات. ووفقاً لما ذكره اصحاب الشكوى، ينبغي النظر إلى حالتها أيضاً في سياق العدد المتزايد من حالات انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدافعين عن

حقوق الإنسان والناشطين، وتقلص الحيّز المدني، وانتشار المضايقات التي تعرض لها أعضاء المعارضة في السنوات الأخيرة في زيمبابوي.

وخلال الجمعية العامة الـ142 للاتحاد البرلماني الدولي (أيار/مايو 2021)، دعا رئيس الجمعية الوطنية علناً وفداً من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للسفر إلى زيمبابوي لمناقشة القضايا، والشواغل التي نشأت في هذه الحالة مع جميع الجهات المعنية.

وظلت من دون رد الرسالتان اللاحقتان الموجهتان من الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي إلى رئيس مجلس النواب والبعثة بشأن القضية المؤرختين 30 حزيران/يونيو 2021 و27 تموز/يوليو، و13 أيلول/سبتمبر 2022. وفي جلسة الاستماع التي عقدت مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي، ذكر رئيس البرلمان أنه رد خطياً مرة واحدة قائلاً إنه يتم إجراء اتصالات مع وزارة العدل لتنظيم البعثة، وهو أمر لا يزال موضع ترحيب.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشكر* رئيس الجمعية الوطنية في زيمبابوي على المعلومات التي قدمها في جلسة استماع للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي خلال الجمعية العامة الـ145 في كيغالي، وكذلك، على ضمانه المتجدد في أن اللجنة مرحب بها لزيارة زيمبابوي، والاجتماع مع جميع الأطراف ذات الصلة؛ *ويأخذ علماً* بالتزام رئيس البرلمان المستمر باتخاذ ترتيبات مع وزارة العدل لتيسير تنظيم البعثة في زيمبابوي؛ *ويتطلع إلى* تلقي معلومات عن تفاصيل البعثة قريباً؛

2. *يتأسف*، مرة أخرى، لأن أياً من السلطات الأخرى التي اتصل بها الاتحاد البرلماني الدولي لم تقدم أي رد من شأنه أن ييسر تسوية الشواغل المحددة التي طُرحت في هذه القضية؛ *ويعرب عن أمله الراسخ* في الرد على جميع الأسئلة التي طرحتها اللجنة في رسائلها الموجهة إلى المؤسسات التنفيذية، والمستقلة ذات الصلة، على نحو ما سبق تأكيده؛

3. *يكرر الإعراب عن قلقه العميق* إزاء الادعاءات التي تفيد بأن السيدة ماموبي، واثنتين من زميلاتها الشابات قد احتجزن تعسفاً، وتعرضن للتعذيب، وسوء المعاملة في 13 أيار/مايو 2020؛ *ويعتبر* أن هذه الادعاءات يجب أن تؤخذ على محمل الجد بالنظر إلى التقارير العديدة التي تفيد باستخدام عمليات الاختطاف والتعذيب لإسكات المعارضة في زيمبابوي، وانتشار العنف القائم على الجندر في البلد، وخطورة الادعاءات؛ *وشعر*

بالاستياء عندما علم أنه بدلاً من إجراء تحقيق مستقل في الادعاءات، شرعت السلطات في اعتقال السيدة ماموميي في 10 حزيران/يونيو 2020 على أساس بيان شكواها، واتهمتها بالإدلاء ببيانات كاذبة تضر بالدولة، على النحو المحدد في القسم 31(أ) (ii) من القانون الجنائي [التدوين والإصلاح]، الفصل 9:23؛ *ويرى* أن هذا الحكم لا يتفق مع التزامات زيمبابوي في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والحق في سبيل انتصاف فعال؛ *ويشير* في هذا الصدد إلى أن إصلاح القانون الجنائي كان موضوع توصيات قدمتها هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، كان آخرها خلال الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل في زيمبابوي؛ *ويدعو* البرلمان إلى الاضطلاع بمسؤوليته التشريعية عن طريق مراجعة القانون الجنائي، وإصلاحه تفادياً لتكرار مثل هذه الحالات؛

4. *يساوره القلق بوجه خاص* لأن الشكاوى المقدمة إلى السلطات المعنية لم تشرع، حسبما أفادت التقارير، في إجراء تحقيقات لتحديد هوية الجناة الذين يدعى أنهم اختطفوا السيدة ماموميي وعرضوها للتعذيب؛ *ولا يفهم السبب* عن عدم التوصل بعد إلى أي نتائج بعد مرور أكثر من عامين على إرسال هذه الشكاوى إلى المؤسسات المعنية وإرسالها إلى وزارة العدل وبرلمان زيمبابوي؛ *ويشير في* هذا الصدد إلى أن جمهورية زيمبابوي ملزمة بأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي هي طرف فيه، والذي تنص المادة 2 (3) منه على واجب الدولة في ضمان أن يكون لأي شخص تنتهك حقوقه سبيل انتصاف فعال تحدده السلطات المختصة؛ *ويحث* السلطات المختصة مرة أخرى على إجراء تحقيق متعمق في الانتهاكات المزعومة التي أبلغت عنها السيدة ماموميي، بما في ذلك عن طريق إجراء فحص كامل للقطات كاميرات المراقبة لما حدث في ذلك اليوم في مركز شرطة هراري المركزي، واستجواب ضباط الشرطة المناوبين يومها، وتفتيش الموقع والمنطقة التي قيل إن السيدة ماموميي ألقيت فيهما، التي يقال إنها قريبة نسبياً من المكان الذي وقعت فيه الانتهاكات المزعومة، وبفحص التقارير الطبية والبدنية المعدة في المستشفى؛ *ويرغب* في إبقاءه على علم على وجه السرعة بالتقدم المحرز في التحقيقات؛

5. *يعرب عن بالغ قلقه* إزاء الادعاءات بأن السيدة ماموميي لا تزال تواجه مضايقات قضائية في ما يتعلق بثلاث قضايا مرفوعة ضدها؛ *ويشعر بالقلق* إزاء ادعاءات أصحاب الشكوى بأن السيدة ماموميي تواجه مسائل عديدة تتعلق بسوء إدارة العدالة تصل إلى حد الحرمان من محاكمة عادلة، بما في ذلك عدم استقلال القضاء، والتطبيق التمييزي للقانون، ورفض الأدلة على الصدمة التي تعرضت لها السيدة ماموميي في 13 أيار/مايو 2020؛ وإذ يضع في اعتباره الترتيبات الدستورية القائمة في زيمبابوي في ما يتعلق بالفصل بين السلطات ومبدأ القضية قيد النظر، *يرى* أنه يمكن للبرلمان أن ينظر في الادعاءات التي تؤثر على إقامة العدل عموماً بحكم

وظيفته الرقابية، على النحو المبين في المادة 119 من دستور زيمبابوي؛ *ويتطلع إلى* الاستماع إلى السلطات البرلمانية بشأن هذه النقطة؛

6. *يقرر* إيفاد مراقب للمحاكمة إلى الإجراءات الجنائية بغية جمع المعلومات، والإبلاغ عن كيفية احترام حقوق الإنسان الأساسية للسيدة ماموميي في القضية قيد النظر؛

7. *يشعر بالجزع إزاء* الادعاء بأن السيدة ماموميي تعرضت للمضايقة والإهانات والوصم من قبل أعضاء الحزب الحاكم عندما عادت إلى البرلمان في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بعد فترة من النقاهة بسبب الصدمة التي تعرضت لها، مما أجبرها على مغادرة الغرفة البرلمانية لأنها لم تعد تشعر بالأمان؛ *ويتأسف* لأن السيدة ماموميي شعرت بالتالي بأنها مضطرة لحضور الجلسات البرلمانية عن بعد؛ *ويشير إلى* أن رئيس مجلس النواب لم يكن على علم بهذه الادعاءات؛ *ويدعو* السيدة ماموميي ورئيس البرلمان إلى مناقشة الادعاءات، ومعرفة التدابير التي يمكن اتخاذها لضمان عودتها الآمنة بالحضور الشخصي إلى البرلمان؛

8. *يدعو* سلطات زيمبابوي إلى بذل كل ما في وسعها لضمان الحماية الكاملة لحقوق السيدة ماموميي؛ *ويأمل* أن تبذل قصارى جهدها لضمان عدم تعرض السيدة ماموميي بعد ذلك للاعتقالات والحبس من دون مبرر؛

9. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى رئيس السلطات البرلمانية، وغيرها من السلطات الوطنية والمؤسسات المستقلة ذات الصلة، وأصحاب الشكاوى، وأي طرف ثالث في وضع يمكنه من تقديم المعلومات ذات الصلة؛

10. *يطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

زيمبابوي

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 210 (كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

جوب سيخالا © فريدي مايكل ماساريريفو

ZWE-46- جوب سيخالا

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ ظروف الاعتقال اللاإنسانية
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات في الدعاوى القضائية ضد البرلمانيين
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ التأخيرات المفرطة
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ أعمال أخرى تعرقل ممارسة الولاية البرلمانية

القضية ZWE-46

زيمبابوي: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحايا: عضو برلماني معارض

صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(د) من إجراء اللجنة (الملحق الأول)

تقديم الشكاوى: آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2022

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: ---

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: أيلول/سبتمبر 2009

جلسة استماع اللجنة الأخيرة: جلسة الاستماع مع رئيس الجمعية الوطنية في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2022)

المتابعة الأخيرة:

-بلاغ من السلطات: ---

-بلاغ من أصحاب الشكاوى: أيلول/سبتمبر 2022

-بلاغات موجهة إلى السلطات: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية (أيلول/سبتمبر 2022)

- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022

أ. ملخص القضية

تم اعتقال السيد جوب سيخالا، برلماني معارض متمرس، عدة مرات خلال حياته السياسية، على الرغم من أنه لم تتم إدانته قط بارتكاب جريمة واحدة. وفي قضية سابقة معروضة على لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي، خلصت اللجنة إلى أن السلطات ارتكبت انتهاكات متعددة ضد السيد سيخالا، وغيره من أعضاء البرلمان المعارضين، بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز التعسفيين والتعذيب والإفلات من العقاب.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فقد أُلقي القبض على السيد سيخالا في 14 حزيران/يونيو 2022، وذلك، في ما يتصل بخطاب ألقاه في 13 حزيران/يونيو في جنازة السيدة موريسنغ علي، وهي ناشطة معارضة قُتلت. ويشدد صاحب الشكوى على أن السيد سيخالا ألقى الخطاب بصفته المهنية المتمثلة في محامي للأسرة الحزينة. ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن اعتقال السيد سيخالا، واحتجازه أعقبا نشر أجزاء من الخطاب على وسائل التواصل الاجتماعي، ووجهت إليه تهمة التحريض على ارتكاب العنف العام. ووُجهت إلى السيد سيخالا، أثناء وجوده في السجن، تهمة إضافية تتمثل في عرقلة سير العدالة، أو إعاقتها.

ويدعي صاحب الشكوى كذلك أن كبار السياسيين والمتحدثين باسم الحكومة، بمن فيهم الأمين العام الدائم للإعلام، السيد ندابانينغي مانغوانا، أدلوا، فور إلقاء الخطاب، بتصريحات ضارة تفترض إدانة السيد سيخالا وتطالب باعتقاله فوراً. ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن هذا في حد ذاته ينتهك حق السيد سيخالا في افتراض براءته حتى تثبت إدانته.

وفي الأشهر التالية، ظل السيد سيخالا رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة في سجن شيكوروبي المشدد الحراسة، لأن التماساته المتعددة للإفراج عنه بكفالة رُفضت بصورة منهجية. ويدعي صاحب الشكوى أن حق السيد سيخالا في محاكمة عادلة قد انتُهك لأنه يُعامل كمجرم مُدان، على الرغم من أنه عضو في البرلمان من دون إدانته مسبقاً. وعلاوة على ذلك، يؤكد صاحب الشكوى أنه لا يرد أساس قانوني لاحتجاز السيد سيخالا، ويصر على أن المحاكم تنتهك حقه في الإفراج عنه بكفالة على النحو المنصوص عليه في المواد ذات الصلة من الدستور وقانون الإجراءات الجنائية. ويدعي صاحب الشكوى أيضاً أن السيد سيخالا يواجه ظروفاً لاإنسانية في السجن: إذ يقال إنه مكبل الساقين بسلاسل حديدية في جميع الأوقات، ويجبر على النوم على الأرض العارية، ويحرم مراراً من الرعاية الطبية.

وخلال جلسة الاستماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي، استفسر رئيس الجمعية الوطنية عن سبب عدم قيام اللجنة أيضاً بدراسة حالة البرلماني السيد غودفري سيثول، الذي ألقي القبض عليه مع السيد سيخالا، والذي ردت عليه اللجنة بأنها لا تستطيع النظر في القضايا من تلقاء نفسها، ولكن فحسب على أساس شكوى قدمها صاحب شكوى مؤهل، وهذا ليس هو الحال في حالة السيد سيثول.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يلاحظ* أن الشكوى المتعلقة بالسيد جوب سيخالا مقبولة، بالنظر إلى أن الشكوى: (i) قدمت بالشكل الواجب من جانب صاحب شكوى مؤهل بموجب المادة I.1 (د) من إجراءات النظر في الشكاوى ومعالجتها (المرفق الأول من القواعد والممارسات المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)؛ (ii) تتعلق بعضو في البرلمان وقت تقديم الادعاءات الأولية؛ بشأن ادعاءات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وظروف الاحتجاز اللاإنسانية، وعدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات المرفوعة ضد البرلمانيين، وعدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق، وعدم ورود إجراءات محاكمة عادلة، والتأخير المفرط، وانتهاك حرية الرأي والتعبير، وانتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات، وانتهاك حرية التنقل، وغير ذلك من الأعمال التي تعرقل ممارسة الولاية البرلمانية، وهي ادعاءات تقع ضمن ولاية اللجنة؛

2. *يشكر* رئيس الجمعية الوطنية في زيمبابوي على المعلومات، بما في ذلك الوثائق القانونية، التي قدمها في جلسة استماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي خلال الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي في كيغالي، وعلى تأكيده أن اللجنة ترحب بزيارة زيمبابوي والاجتماع بجميع الأطراف المعنية؛ *ويحيط علماً* بالتزام رئيس البرلمان المستمر باتخاذ ترتيبات مع وزارة العدل لتيسير تنظيم البعثة في زيمبابوي؛ *ويتطلع إلى* تلقي معلومات عن تفاصيل البعثة قريباً؛

3. *يساوره بالغ القلق* لأن السيد سيخالا محتجز في سجن شيكوروبي الخاضع لحراسة مشددة رهن الحبس الاحتياطي منذ اعتقاله في 14 حزيران/يونيو 2022، وقد رُفضت طلبات الإفراج عنه بكفالة في أربع مناسبات؛ *ويعجز عن فهم* كيف يمكن تبرير احتجازه في سجن شديد الحراسة؛ *ومما يثير جزعه* الادعاءات القائلة بأن السيد سيخالا محتجز في ظروف لاإنسانية، مع ورود تقارير تفيد بأنه مكبل الساقين بسلاسل حديدية في جميع الأوقات، ويجبر على النوم على الأرض العارية؛ *ولا يرى* الأساس القانوني لحبسه لفترات طويلة وللتأخيرات المفرطة في محاكمته التي من المقرر أن تبدأ بعد أربعة أشهر من اعتقاله الأولي؛ *ويشعر بقلق خاص* إزاء هذه الادعاءات المختلفة، مع مراعاة النتائج التي توصلت إليها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، في قضية سابقة، بأنه تعرض للاعتقال والاحتجاز التعسفيين والتعذيب؛ *ويدعو* السلطات إلى الإفراج المؤقت عن السيد سيخالا من دون تأخير حتى يتمكن من العودة إلى مهامه البرلمانية من دون عوائق لا مبرر لها أمام ولايته البرلمانية؛

4. *يعرب عن قلقه* إزاء الادعاءات المتعلقة بانتهاك الحق في محاكمة عادلة، وسوء إدارة العدالة التي أثارها صاحب الشكوى، بما في ذلك الادعاء بأن دوافع المحاكمة سياسية، والتي يبدو أنها تؤكدها بشكل مباشر البيانات العلنية التي تفيد التقارير بأن سلطات تنفيذية معينة قد أدلت بها؛ *ويعجز عن فهم* الأساس الوقائعي لاعتقال السيد سيخالا بتهمة التحريض على العنف العام وعرقلة سير العدالة في ما يتعلق بخطاب ألقاه بصفته محامياً لأسرة أحد نشطاء المعارضة المقتولين؛ *ويود* الحصول على مزيد من المعلومات عن هذه النقطة؛ *ويطلب* من السلطات البرلمانية أن تساعد في توفير نسخ شاملة من البيان (البيانات) ذي الصلة الذي أدلى به السيد سيخالا، ويستند إليه الاتهامات؛

5. *يشدد على* أنه على الرغم من اعتبارات الفصل بين السلطات، يمكن لبرلمان زيمبابوي أن ينظر في هذه الادعاءات بحكم وظيفته الرقابية، على النحو المبين في المادة 119 من دستور زيمبابوي؛ *ويتطلع إلى* الاستماع إلى السلطات البرلمانية بشأن هذه النقطة؛

6. *يقرر* إيفاد مراقب للمحاكمة إلى الإجراءات الجنائية، بغية جمع المعلومات والإبلاغ عن كيفية احترام حقوق الإنسان الأساسية للسيد سيخالا في القضية قيد النظر؛

7. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية، والسلطات الوطنية الأخرى ذات الصلة، وصاحب الشكوى، وأي طرف ثالث مهتم في وضع يمكنه من تقديم المعلومات ذات الصلة لمساعدة اللجنة في عملها؛

8. *يطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

145th IPU Assembly

Kigali, Rwanda
11-15 October 2022

145th IPU ASSEMBLY
2022 | Kigali, Rwanda

Governing Council
Item 14(c)

CL/210/14(c)-R.1
Kigali, 15 October 2022

Committee on the Human Rights of Parliamentarians

Decisions adopted by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

CONTENTS

Page

- **Brazil**: Ms. Talíria Petrone
  Decision *1*
- **Cambodia**: 57 parliamentarians
  Decision *4*
- **Côte d'Ivoire**: 14 parliamentarians
  Decision *9*
- **Democratic Republic of the Congo**: Mr. Jean-Marc Kabund
  Decision *12*
- **Eritrea**: 11 parliamentarians
  Decision *15*
- **Eswatini:** Three parliamentarians
  Decision *18*
- **Gabon:** Mr. Justin Ndoundangoye
  Decision *21*
- **Myanmar:** 63 parliamentarians
  Decision *24*
- **Tunisia:** Ms. Abir Moussi
  Decision *29*
- **Tunisia:** 56 parliamentarians
  Decision..... *32*
- **Türkiye:** 67 parliamentarians
  Decision *36*
- **Uganda:** Two parliamentarians
  Decision *41*
- **Venezuela:** 134 parliamentarians
  Decision *44*
- **Zimbabwe:** Ms. Joanah Mamombe
  Decision *49*
- **Zimbabwe:** Mr. Job Sikhala
  Decision *53*

E

#IPU145

CL/210/14(c)-R.1
Kigali, 15 October 2022

Brazil

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

Brazilian federal deputy for the Socialism and Freedom Party (PSOL), Talíria Petrone, poses for a photo at a square in Rio de Janeiro's city centre, Brazil, during International Women's Day on 8 March 2019. Daniel RAMALHO/AFP

BRA-16 – Talíria Petrone

Case BRA-16

Brazil: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Female opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I.(1)(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: March 2022

Recent IPU decision: March 2022

IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing(s): - - -

Recent follow-up:
- Communication(s) from the authorities: - - -
- Communication from the complainant: October 2022
- Communication to the authorities: Letter to the Attorney General: July 2022; Letter to the President of the IPU Group: September 2022
- Communication to the complainant: October 2022

Alleged human rights violations

- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Other violations: discrimination

A. Summary of the case

Ms. Talíria Petrone Soares, member of the opposition left-wing Socialism and Freedom Party (*Partido Socialismo e Liberdade* (PSOL)), was elected to the Chamber of Deputies of the Brazilian Federal Congress in 2018 and re-elected in October 2022. Ms. Petrone is a strong advocate for the human rights of women, people of African descent and people belonging to the lesbian, gay, bisexual, transgender and intersex (LGBTI) community.

The complainant claims that Ms. Petrone has faced multiple death threats since 2017, when she was a member of the Rio de Janeiro city council. According to the complainant, the threats have gained in intensity and scale following the assassination of Ms. Petrone's close friend and fellow PSOL member, Ms. Marielle Franco, in March 2018. Ms. Franco was a local council member in Rio de Janeiro, the state that Ms. Petrone represented in the Chamber of Deputies. The complainant reports that in 2019 Ms. Petrone was warned by the federal police that her life was in danger, several death threats against her having appeared on the dark web.

According to the complainant, in August 2020 Ms. Petrone moved to Brasilia, in another region of Brazil, along with her young daughter, acting on the advice of the security escort that was provided by Congress, as there were again serious grounds to believe that her life was in danger. The complainant reports that Ms. Petrone was forced to remain there for 18 months, from August 2020 until January

2022, which limited her ability to perform her duties as a parliamentarian and connect with her constituents in the state where she was elected.

According to the complainant, the threats and acts of intimidation against Ms. Petrone emanate from Rio de Janeiro-based right-wing militia groups operating on the dark web, in response to her commitment to the rights of minorities. Several other PSOL politicians have faced similar threats from these groups, including Mr. Jean Wyllys and Mr. David Miranda, two former members of the Brazilian Chamber of Deputies of the Brazilian Federal Congress.

The complainant states, with respect to Ms. Petrone's decision to return, as of February 2022, to live in the constituency she represents in parliament, that this decision can only be sustained if she receives the necessary protection, and if those responsible for the threats against her are held accountable for their acts. In this regard, the complainant states that, as in the case of Mr. Wyllys and Mr. Miranda (BRA-COLL-01), Ms. Petrone requires additional protection to the security escort already provided to her by Congress. According to the complainant, despite several complaints and repeated meetings with the competent authorities, including the federal police and local and federal prosecutors, there has been no effective investigation into the threats made against her. By September 2022, the complainant reported no progress in the human rights situation of Ms. Petrone.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Regrets* that the Brazilian authorities have not responded to the repeated requests for information sent by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians; and *recalls* in this regard that, in line with its Rules and Practices, the Committee is doing its utmost to promote dialogue with the authorities of the country in question, particularly its parliament, to settle the cases at hand in a satisfactory manner;

2. *Is concerned* at the credible allegations that Ms. Petrone has been subjected to death threats and harassment because of her involvement in politics as a woman defending the rights of minorities, and at the allegation that despite the complaints she has lodged and the repeated meetings held with the competent authorities, there has been no effective investigation to identify those responsible for the death threats and hold them accountable;

3. *Recalls* that threats to the life and security of parliamentarians that go unpunished constitute a violation of their right to life, security and freedom of expression, and prevent them from exercising their parliamentary mandate, which affects the ability of parliament, as an institution, to fulfil its role; *urges* the competent authorities to duly spare no effort to identify the guilty parties and bring them to justice, the only way to prevent the recurrence of such offences; *considers* that parliament should help ensure that effective investigations are carried out into the threats; and *wishes* therefore to receive official information from parliament on any measure taken in this regard;

4. *Is concerned* that Ms. Petrone had to leave her Rio de Janeiro constituency and base herself temporarily in Brasilia to escape the imminent death threats against her; and *is perplexed* that the authorities recommended that Ms. Petrone take this security measure with no concrete steps apparently having been taken to arrest those responsible, which prevented her from carrying out her parliamentary duties for 18 months;

5. *Notes* the information provided by the complainant that Congress took steps to ensure that legislative police officials escorted Ms. Petrone in order to protect her during the exercise of her duties; *fails to understand* why, despite repeated requests to the competent authorities to be given adequate protection, Ms. Petrone has still not been given a sufficient level of protection to guarantee her safety; *also notes* the information from the complainant that Ms. Petrone's decision to return to her constituency can only be sustained if she receives the necessary protection; *calls on* the parliamentary authorities to spare no effort to ensure that Ms. Petrone is given sufficient protection as soon as possible; *considers*, moreover, that an analysis of the risks facing Ms. Petrone should be conducted by the competent authorities in order to

determine the level of protection she should be given, and *calls on* the parliamentary authorities to do what is necessary vis-à-vis the competent institutions to ensure that this analysis is carried out as soon as possible; and *wishes* to receive official information from the parliamentary authorities on any measure taken in this regard;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary and judicial authorities, other competent national authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

7. *Requests* the Committee to continue examining the case and to report back to it in due course.

CL/210/14(c)-R.1
Kigali, 15 October 2022

Cambodia

Decision adopted by consensus by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022) [1]

Former Cambodia National Rescue Party (CNRP) leader Kem Sokha arrives at the Phnom Penh municipal court for his trial in Phnom Penh on 22 January 2020. TANG CHHIN Sothy/AFP

KHM27 - Chan Cheng
KHM48 - Mu Sochua (Ms.)
KHM49 - Keo Phirum
KHM50 - Ho Van
KHM51 - Long Ry
KHM52 - Nut Romdoul
KHM53 - Men Sothavarin
KHM54 - Real Khemarin
KHM55 - Sok Hour Hong
KHM56 - Kong Sophea
KHM57 - Nhay Chamroeun
KHM58 - Sam Rainsy
KHM59 - Um Sam Am
KHM60 - Kem Sokha
KHM61 - Thak Lany (Ms.)
KHM62 - Chea Poch
KHM63 - Cheam Channy
KHM64 - Chiv Cata
KHM65 - Dam Sithik
KHM66 - Dang Chamreun
KHM67 - Eng Chhai Eang
KHM68 - Heng Danaro
KHM69 - Ke Sovannroth (Ms.)
KHM70 - Ken Sam Pumsen
KHM71 - Keo Sambath
KHM72 - Khy Vanndeth
KHM73 - Kimsour Phirith
KHM74 - Kong Bora
KHM75 - Kong Kimhak
KHM76 - Ky Wandara
KHM77 - Lath Littay
KHM78 - Lim Bun Sidareth
KHM79 - Lim Kimya
KHM80 - Long Botta
KHM81 - Ly Srey Vyna (Ms.)
KHM82 - Mao Monyvann
KHM83 - Ngim Nheng
KHM84 - Ngor Kim Cheang
KHM85 - Ou Chanrath
KHM86 - Ou Chanrith
KHM87 - Pin Ratana
KHM88 - Pol Hom
KHM89 - Pot Poeu (Ms.)
KHM90 - Sok Umsea
KHM91 - Son Chhay
KHM92 - Suon Rida
KHM93 - Te Chanmony (Ms.)
KHM94 - Tioulong Saumura (Ms.)
KHM95 - Tok Vanchan
KHM96 - Tuon Yokda
KHM97 - Tuot Khoert
KHM98 - Uch Serey Yuth
KHM99 - Vann Narith
KHM100 - Yem Ponhearith
KHM101 - Yim Sovann
KHM102 - Yun Tharo
KHM103 - Tep Sothy (Ms.)

1 The delegation of Cambodia expressed its reservations regarding the decision.

Alleged human rights violations

- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Abusive revocation of the parliamentary mandate
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Lack of fair trial proceedings and excessive delays
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Impunity
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention

Case KHM-Coll-03

Cambodia: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 57 former opposition parliamentarians (50 male and seven female, 55 from the National Assembly and two from the Senate)

Qualified complainant(s): Section I(1)(c) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: November 2011

Recent IPU decision: November 2021

IPU mission: February 2016

Recent Committee hearing: Hearing with the Cambodia delegation to the 145th IPU Assembly (October 2022)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Secretary General of the National Assembly (September 2022)
- Communication from the complainant: September 2022
- Communication to the authorities: Letter to the Secretary General of the National Assembly (September 2022)
- Communication to the complainant: October 2022

A. Summary of the case

On 16 November 2017, the Supreme Court dissolved the sole opposition party in Cambodia, the Cambodian National Rescue Party (CNRP). It also banned 118 CNRP members (including all 55 CNRP members of the National Assembly) from political life for five years with no possibility of appeal. Their parliamentary mandates were immediately revoked, and their seats reallocated to non-elected political parties allegedly aligned to the ruling party. The Supreme Court decision was based on charges of conspiracy with a foreign country to overthrow the legitimate government brought against the President of the CNRP, Mr. Kem Sokha. Seventeen former parliamentarians subsequently fled Cambodia and went into exile. The dissolution of the CNRP left the ruling Cambodian People's Party (CPP) – and Prime Minister Hun Sen – with no viable challengers in the February and July 2018 elections to the Senate and National Assembly.

The dissolution of the CNRP took place against the backdrop of long-standing and repeated threats and groundless criminal charges against its members of parliament. They had been repeatedly warned by the Prime Minister that their only choice was to join the ruling party or be prepared for the dissolution and ban of their party.

Mr. Kem Sokha, who became CNRP Acting President after its President, Mr. Sam Rainsy, went into exile in 2015, is accused of attempting to topple the Government on the basis of a 2013 speech he made on television in which he called for peaceful political change in Cambodia, without at any point inciting violence or hatred or uttering defamatory words. Mr. Kem Sokha, who is currently on bail, faces a 30-year prison term on treason charges and is reportedly banned from taking part in political life, as well as from leaving Cambodia. Mr. Kem Sokha's trial began in January 2020, but was suspended in March 2020, and appears to have only recently resumed.

Seventeen parliamentarians, who have all been forced into exile abroad, have been sentenced in one or more of the following mass trials against CNRP members in the last two years:

Ruling of 14 June 2022 – plotting and incitement: This concerns 60 CNRP politicians and supporters, including 12 former CNRP leaders who were convicted *in absentia* on charges of plotting and incitement and handed prison sentences of eight years. This case relates to the failed return attempt to Cambodia of Mr. Rainsy in November 2019 and the alleged plan to gather supporters both in the country and overseas to accompany him, as well as the establishment of the Cambodia National Rescue Movement abroad. The evidence mostly comprised Facebook posts expressing support for the former opposition party or democratic principles. No clear links were apparently made between the evidence accepted, each individual defendant and each element of the charges and the judge reportedly failed to provide any analysis for the decision.

Ruling of 17 March 2022 on charges of plotting, incitement and inciting military personnel to disobedience: This concerns 21 senior CNRP leaders, including seven CNRP parliamentarians, as well as supporters. The trial covered multiple issues, including the formation of the overseas Cambodia National Rescue Movement in 2018 and critical comments made by former CNRP officials about the COVID-19 pandemic. In court, several accused have recanted their prior testimonies, alleging they were given under duress. The seven parliamentarians were found guilty of the charges and sentenced *in absentia* to 10 years in prison.

Ruling of 1 March 2021 - plotting and incitement: The case concerns nine CNRP leaders, all CNRP parliamentarians, who were found guilty of carrying out an attack against Cambodian institutions or territorial integrity, with the prosecution accusing the group of an attempted coup, presenting evidence of speeches about raising funds to support defecting soldiers. They were sentenced *in absentia* to 20 to 25 years in prison and stripped of their right to vote, stand for election or be a public official, and ordered to pay a sizeable fine.

With regard to these trials, the United Nations (UN) Special Rapporteur on the human rights situation in Cambodia, in his report of 18 August 2022 (A/HRC/51/66), stated that the "Mass trials, particularly of individuals from the main opposition party and those seen to be antithetical to the dominant power base, have caused great concern and stifled the possibility of political pluralism […] Irregularities inherent in these trials include the lack of credible evidence, failings concerning respect for fair trial rights and due process guarantees, and the fact that several of the so-called accused are being tried in absentia in breach of human rights guarantees".

With regard to the independence and transparency of the judiciary and prosecutors, the Special Rapporteur stated in the same report that "This is a long-standing issue referred to decades ago in earlier United Nations resolutions on Cambodia. There is a more recent turn, however, in that some judicial and related personnel have close links with the political party in power; for instance, they might sit on various key committees of the party".

With regard to the local council elections held in June 2022, the Rapporteur held that "In essence, the 2022 commune elections took place peacefully and there were no major allegations of violations. There was a glimmer of diversity in political participation and in the results, which opened the door to the limited number of seats won by the opposition. However, the whole scenario was subject to the constrained civic and political space, compounded by the predominating power monopoly in the country", and that "the narrow political and civic space, which is the major challenge facing the country today, is partly a consequence of a variety of draconian laws which hamper civil and political rights entrenching the power monopoly already identified. Those laws are often too broad in their scope, also a feature of excessive legislation, and impose exorbitant fines and sanctions on those prosecuted under them".

Among a series of recommendations, the Special Rapporteur suggested that the Cambodian authorities: "open up the political and civic space in preparation for the national elections in 2023, in particular to ensure a genuine multiparty system, free and fair elections, checks and balances against power abuse, and guarantees for people's participation and shared power; […] suspend and reform laws, policies and practices that are antithetical to human rights, including the State of Emergency Law, […], various laws impeding freedom of expression, other freedoms and the work of NGOs, and laws on political parties and related elections; open up to political pluralism and ensure the separation of powers and functions, especially in order to safeguard the judiciary from executive seepage".

Similarly, the UN Human Rights Committee, which supervises the implementation of the International Covenant on Civil and Political Rights to which Cambodia is a party, in its concluding observations adopted at its 134th session (28 February–25 March 2022) echoed these findings and recommendations in great detail.

The leader of the Cambodian delegation to the 143rd IPU Assembly (November 2021) invited the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to send a delegation to Cambodia to discuss its concerns and questions with all relevant stakeholders. Despite efforts by the IPU Secretariat to organize the mission soon after, the Cambodian authorities did not follow up, with the Secretary General of the National Assembly finally responding in a letter of 9 September 2022 that "For Cambodia, in 2022 there have been positive developments of the political situation in Cambodia

through Cambodia's assuming the role as the rotating Chair of ASEAN, the high-level visits of ASEAN top leaders and other world leaders to Cambodia as well as the successful conduct of the recent 2022 commune elections. The Parliament of Cambodia is of the view that it is no longer necessary to send any IPU fact-finding mission to Cambodia". Similarly, the leader of the Cambodian delegation to the 145th IPU Assembly, in a hearing with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, echoed these observations. He added that, in addition to the ruling Cambodian People's Party (CPP), seven other political parties now had representatives on the local councils following the successful commune elections, in which several political parties participated, that there had been great progress in protecting labour rights, in ensuring full vaccination of the population against COVID-19, in allowing media outlets to flourish and in allowing Cambodians to freely express themselves online and offline. In a meeting held with the IPU Secretary General during the 145th IPU Assembly, the leader of the Cambodian delegation stated, however, that the Secretary General and the Committee on the Human Rights of Parliamentarians were welcome to visit Cambodia, but that the purpose should not be fact-finding.

On 7 October 2022, the Phnom Penh court sentenced Mr. Son Chhay, a former member of the CNRP and now the Vice-President of the opposition Candlelight Party, in two cases to pay the CPP and the National Election Committee 3 billion riels and 17 million riels (US$754,250) in damages, finding him guilty of defamation for saying that voting fraud occurred during the June 2022 commune elections.

It should be noted that, out of the 57 CNRP parliamentarians, 13 have been politically rehabilitated after fulfilling certain conditions, which were said to include an admission of guilt and a promise of refraining from certain political activism. Three others have joined the CPP, and two others have died in natural circumstances. Twenty others are in Cambodia or abroad and do not wish to ask for forgiveness and rehabilitation in the belief that they have done nothing wrong. The remaining 17 others, as highlighted above, have been sentenced *in absentia* and are abroad and also do not wish to ask for forgiveness and rehabilitation.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the leader of the Cambodian delegation for the information provided and his spirit of cooperation;

2. *Is pleased* to learn that the invitation extended by the parliamentary authorities for an IPU delegation to travel to Cambodia to discuss its long-standing concerns in this case is still in place; and *sincerely hopes* that the mission can soon take place;

3. *Is gravely concerned* in this regard about the mass trials of the leadership and supporters of the CNRP, in particular the alleged procedural and substantive irregularities, the fact that several of the accused were not allowed back into the country to stand trial, and the fact that the verdicts have eliminated any possibility of the 17 senior CNRP parliamentarians freely returning to Cambodia and taking part in the electoral process; *considers* that these trials, in light of its long-standing concerns, have to be seen as the culmination of ongoing efforts by the current authorities to limit any political opposition that could effectively lead to an alternation of power; *considers*, similarly, that the drawn-out trial against Mr. Kem Sokha serves as a reminder that he too could face a similar fate; and *recalls* in this regard that the so-called evidence against Mr. Kem Sokha includes videos of a 2013 speech in which he at no point incited hatred or violence or uttered defamatory words but, rather, emphasized that he was aiming to bring political change by winning the elections;

4. *Is shocked* that Mr. Son Chhay was found guilty of defamation, even though the remarks he made about the commune elections have been supported and substantiated by other entities at the national and international levels; *considers* that such defamation charges impede the right to freedom of expression and political pluralism; and *calls on* the authorities to put an end to such intimidation and instead to do everything possible to help ensure that the national elections in July 2023 can be truly free and fair and inclusive of all voices in Cambodian society;

5. *Expresses the hope*, therefore, that the authorities will resume political dialogue urgently with all opposition parties, both in and outside of Cambodia, and *urges* them to do so, in the belief that this is indispensable to help build trust and find solutions to the current political situation;

6. *Decides* to close the cases of the two deceased parliamentarians, the 13 parliamentarians, with the exception of Mr. Son Chhay, who have sought, and were granted, rehabilitation and the three CNRP parliamentarians who joined the CPP; *decides to do so* pursuant to section IX, paragraph 25(a), of the Procedure for the examination and treatment of complaints, with regard to the two deceased parliamentarians, given that a satisfactory settlement could not be reached, and 25(b) with regard to the 15 others who have not provided any updated information; and *reserves* the right, however, to re-open the case of these 15 individuals should new information be made available that would warrant such action;

7. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to help with the successful organization of the mission;

8. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Côte d'Ivoire

Decision adopted by consensus by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)[2]

Riot police (left) confront members of the political party Generations and Peoples Solidarity (GPS) in front of the party's headquarters in Abidjan on 23 December 2019, after police intervened to evacuate party members.
SIA KAMBOU/AFP

CIV-07 - Alain Lobognon
CIV-09 - Guillaume Soro
CIV-10 - Loukimane Camara
CIV-11 - Kando Soumahoro
CIV-12 - Yao Soumaïla
CIV-13 - Soro Kanigui
CIV-14 - Issiaka Fofana
CIV-16 - Mohamed Sess Soukou
CIV-17 - Maurice Kakou Guikahué
CIV-18 - Pascal Affi N'Guessan
CIV-19 - Seri Bi N'Guessan
CIV-20 - Bassy-Koffy Lionel Bernard
CIV-21 - Mbari Toikeusse Albert Abdallah
CIV-22 - Jean-Marie Kouassi Kouakou

Case CIV-COLL-01

Côte d'Ivoire: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 14 opposition members of parliament

Qualified complainant(s): Section I.1 (a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaints: January 2019; February and November 2020

Recent IPU decision: February 2021

IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing of the delegation of Côte d'Ivoire at the 145th IPU Assembly in Kigali (October 2022)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly (October 2022)
- Communication from the complainant: October 2022
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the National Assembly and the Speaker of the Senate (September 2022)
- Communication to the complainant: October 2022

Alleged human rights violations

✓ Arbitrary arrest and detention
✓ Lack of due process at the investigation stage
✓ Lack of fair trial proceedings
✓ Violation of freedom of opinion and expression
✓ Failure to respect parliamentary immunity
✓ Threats, acts of intimidation

A. Summary of the case

This case concerns the situation of 12 Ivorian members of parliament[3] and two members of the Senate who have faced violations of their fundamental rights since 2019 in the exercise of their

2 The delegation of Côte d'Ivoire expressed its partial reservations regarding the decision.

3 Incumbent members of parliament at the time of the alleged acts.

parliamentary mandate. The violations of which they are victims are to be seen in the context of the presidential elections of October 2020, when the outgoing president Mr. Alassane Ouattara was declared the winner, thus obtaining a third term in breach of the provisions of the Ivorian Constitution, according to the opposition.

Some members of parliament, including Mr. Alain Lobognon, Mr. Loukimane Camara, Mr. Kando Soumahoro, Mr. Yao Soumaïla, Mr. Soro Kanigui, Mr. Maurice Kakou Guikahué, Mr. Pascal Affi N'Guessan, and senators Mr. Seri Bi N'Guessan and Mr. Bassy-Koffy Lionel Bernard, were accused of causing public disorder and endangering state security. They were arbitrarily arrested and detained between 2019 and 2020.

Members of parliament Mr. Loukimane Camara, Mr. Kando Soumahoro, Mr. Yao Soumaila and Mr. Soro Kanigui (re-elected in 2021) were released on bail in September 2020 until the end of their trial, when they were convicted of causing public disorder and sentenced to nine months in prison on 14 May 2021. As they had already served their sentence while on remand, they were free.

Mr. Alain Lobognon, until then the last member of parliament in detention, was released on 23 June 2021, following the conclusion of his trial and after having served his sentence. The main charges against him were dropped, leaving only the charge of causing public disorder. He was sentenced to 17 months in prison and deprivation of his political rights for five years. In 2019, Mr. Lobognon had already been sentenced to one year in prison for posting material amounting to false information on social media that had caused public disorder.

The former Speaker of the National Assembly, Mr. Guillaume Soro, was also among the members of parliament charged. He had been sentenced in April 2020 to 20 years in prison and the deprivation of his political rights, for misappropriation of public funds. On 23 June 2021, Mr. Soro was also sentenced to life in prison for conspiracy and endangering state security. In the judgment of 23 June 2021, members of parliament Mr. Issiaka Fofana and Mr. Mohamed Sess Soukou were also found guilty of attempting to endanger state security and were sentenced to 20 years in prison. The three men are currently in exile.

In November 2020, the two members of parliament, Mr. Maurice Kakou Guikahué, Mr. Pascal Affi N'Guessan and the two senators Mr. Seri Bi N'Guessan and Mr. Bassy-Koffy Lionel Bernard, were arrested and detained, even though their parliamentary immunity had not been lifted. These parliamentarians had been arrested for having taken part in the creation of the National Transitional Council with the aim of forming a "transitional government". In January 2021, the two members of parliament were released under judicial supervision, while the two senators were released on 26 November 2020.

In their letters of 4 January and 22 February 2022, the parliamentary authorities confirmed that all members of parliament had been released, stating that some of them were under judicial supervision. The authorities also stated that members of parliament Kanigui Soro, Maurice Kakou Guikahué, Pascal Affi N'Guessan and Mbari Toikeuse Albert Abdalah had stood in the legislative elections of March 2021, which they had won. The authorities stated that Mr. Jean Marie Kouassi Kouakou, who had come under attack in the same period, had been able to take part in the legislative elections in March 2021, but had not been re-elected.

During a hearing with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians at the 145th IPU Assembly in October 2022, the Ivorian delegation reaffirmed the information conveyed in the letters of the parliamentary authorities of 4 January and 22 February 2022. The delegation also stated that the settling of the cases of a number of members of parliament was to be seen against the background of the process of reconciliation and rehabilitation initiated by the government in power, and motivated by a policy of conciliation. In addition, the Ivorian delegation supplied information that the Committee had been requesting since December 2020, including copies of court decisions in respect of the cases of a number of members of parliament. With regard to the procedure for lifting parliamentary immunity, the Ivorian delegation stated that under Article 92 of the Constitution, the National Assembly was not required to lift the parliamentary immunity of the members of parliament in question if they were caught *in flagrante delicto*, which was allegedly the case for all members of parliament in the case at hand.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Ivorian authorities for the information provided in their letters of 4 January and 22 February 2022 concerning the situation of a number of members of parliament and senators of Côte d'Ivoire, and for the copies of the court decisions provided to the Committee on the Human Rights of Parliamentarians at its hearing with the Ivorian delegation at the 145th IPU Assembly;

2. *Is pleased* that all the members of parliament have now been released; and *welcomes* in this regard the efforts of the Ivorian authorities, in particular the implementation of a policy of conciliation and reconciliation, which led to the release of all the members of parliament;

3. *Regrets*, however, that Mr. Alain Lobognon, Mr. Loukimane Camara, Mr. Kando Soumahoro, Yao Soumaila and Mr. Kanigui Soro were found guilty *in flagrante delicto* of disturbing public order and sentenced to several months in prison at the end of their trial; *recalls* its doubts as to the *in flagrante delicto* acts with which the members of parliament were charged and which were used to justify the non-involvement of the National Assembly; *recalls also* that they have always denied the acts they were accused of and that they were subjected to restrictions that continue to this day – particularly in the case of Mr. Lobognon, who was deprived of his political rights for five years; and *calls on* the competent authorities to remove this restriction definitively;

4. *Takes note* of the information concerning the members of parliament Soro Kanigui, Maurice Kakou Guikahué, Pascal Affi N'Guessan and Mbari Toikeuse Albert Abdalah, who were re-elected to the National Assembly in the legislative elections of March 2021; *takes note* also of the situation of Mr. Jean Marie Kouassi Kouakou, who ran in the same elections but was not re-elected; *notes* further that Mr. Seri Bi N'Guessan and Mr. Bassy-Koffy Lionel Bernard have returned to their posts in the Senate and have resumed their work with no restrictions; and *decides* to close these cases pursuant to section IX, paragraph 25 b) of its Procedure for the examination and treatment of complaints, considering that the ability of these members of parliament to run in elections, the re-election of four of them, and the return of two senators to the Senate means that their cases have been resolved in a satisfactory manner;

5. *Reiterates* that the essence of a democracy resides in respect for diversity of opinions and that members of the opposition should be able to enjoy their rights and the protection of the National Assembly, which is responsible for guaranteeing the parliamentary immunity of its members when they are exercising their duties; therefore *calls on* the competent authorities to take measures to promote respect and the protection of parliamentary immunity in order to ensure that "in flagrante delicto" is not instrumentalized and invoked to authorize the arbitrary prosecution members of the National Assembly.

6. *Remains concerned* at the situation of members of parliament Guillaume Soro, Issiaka Fofana and Sess Soukou Mohamed, who are in exile; and *wishes* to examine the court decisions transmitted by the Ivorian delegation at its hearing on 12 October 2022, before stating its position on their situation;

7. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities, the Minister of Justice and the complainant and to any third party likely to be in a position to supply relevant information;

8. *Requests* the Committee to continue examining the case and to report back to it in due course.

CL/210/14(c)-R.1
Kigali, 15 October 2022

Democratic Republic of the Congo

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

Jean Marc Kabund © Twitter

Case COD-150

Democratic Republic of the Congo: Parliament affiliated to the IPU

Victim: An opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I.1 (a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of the complaint: August 2022

Recent IPU decision(s): - - -

Recent IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing(s): - - -

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the First Vice-President of the Senate (September 2022)
- Communication from the complainant: September 2022
- Communications to the authorities: Letters to the Speaker of the National Assembly (September 2022)
- Communication to the complainant: September 2022

COD-150 – Jean Marc Kabund

Alleged human rights violations

- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process in proceedings against parliamentarians
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity

A. Summary of the case

On 9 August 2022, Mr. Jean Marc Kabund, member of parliament and former First Vice-President of the National Assembly, was arrested and prosecuted for allegedly defaming the authorities, public insults and spreading false rumours after he delivered a speech on 18 July 2022 where he criticized the President of the Republic.

Mr. Kabund was arrested after the Bureau of the National Assembly allegedly authorized proceedings against him by lifting his parliamentary immunity on 8 August 2022. The Bureau of the National Assembly had allegedly already criticized the member of parliament's speech in an official statement published on 21 July 2022.

The acts Mr. Kabund is accused of are covered under Ordinance-Law No. 300 of 16 December 1963 on defamation against the Head of State and other articles of the criminal law of the Democratic Republic of the Congo.

According to the complainant, the allegations against Mr. Kabund are a violation of his right to freedom of expression and are politically motivated given the growing political differences between the member of parliament and the party of President Tshisékédi to which Mr. Kabund belonged until he decided to join the opposition and create a new political party – the Alliance for Change – on 18 July 2022. The complainant claims that the case is part of a political strategy aimed at intimidating and instrumentalizing justice against President Tshisékédi's political opponents.

On 12 August 2022, the Court of Cassation ordered that the member of parliament be placed under house arrest. However, this decision has not been implemented to date. At the first hearing of the trial, which took place on 5 September 2022, Mr. Kabund's lawyers demanded that the said decision be implemented before proceeding with the trial, which was postponed at their request. On 12 September 2022, the date of the adjournment, Mr. Kabund did not attend the hearing for medical reasons. His lawyers reported that Mr. Kabund's health had deteriorated. The case was adjourned to 17 October 2022.

Since, to date, the judicial proceedings applicable to members of parliament have not been amended to allow for an appeal, if sentenced Mr. Kabund would not be able to appeal the decision.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the complaint concerning Mr. Kabund is admissible, considering that the communication: (i) was submitted in due form by a qualified complainant under Section I.1(a) of the Procedure for the examination and treatment of complaints (Annex I of the Revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); (ii) concerns an incumbent member of parliament at the time of the initial allegations; (iii) concerns threats and acts of intimidation, arbitrary arrest and detention, lack of due process in proceedings against parliamentarians, lack of due process at the investigation stage, violation of freedom of opinion and expression, and failure to respect parliamentary immunity, allegations which fall under the Committee's mandate;

2. *Is troubled by* the fact that Mr. Kabund continues to be held in detention, despite the Court of Cassation's decision ordering him to be placed under house arrest; *urges* the national authorities to take all necessary measures to ensure implementation of that decision; *wishes* to appoint a judicial observer to monitor the progress of the proccedings against Mr. Kabund; and *requests* the authorities to inform it of the next trial date following the hearing of 17 October and to facilitate the work of the observer;

3. *Notes with concern* that the charges brought against the member of parliament are based on a speech given while exercising his fundamental right to freedom of expression, in which he criticized the Head of State and the policies of the Government; *notes* that Mr. Kabund's speech was made in the context of launching his new opposition party and leaving the political party in power, of which he had until then been a member; also *notes* that, even if his speech was of a provocative nature, it fell within the scope of application of freedom of expression, guaranteed under Article 23 of the Constitution of the Democratic Republic of the Congo, and under Article 19 of the International Covenant on Civil and Political Rights, and should therefore have been protected;

4. *Stresses* that the right to freedom of expression is one of the pillars of democracy, is essential for members of parliament and covers all kinds of opinions, including opinions that may offend, shock or upset, as long as they respect the limits defined in the main human rights conventions and related case law;

5. *Is deeply concerned* at the measures taken by the Bureau of the National Assembly, which criticized Mr. Kabund's speech in its statement and authorized proceedings against him and the lifting of his parliamentary immunity; *notes with concern* that this is not the first case of this kind submitted to it concerning the Democratic Republic of the Congo; and *calls on* parliament to protect its members' right to freedom of expression in the future, regardless of their political affilitation, by taking all necessary measures to strengthen protection of the right to freedom of expression, including by repealing laws that establish offences constituting defamation against the Head of State or by bringing those laws into line with international human rights standards, as soon as possible, in order to prevent the recurrence of such cases; and *wishes* to be kept informed in this regard;

6. *Regrets* the absence of the possibility of appeal in legal proceedings against members of parliament of the Democratic Republic of the Congo, and *recalls* that the possibility of appeal constitutes one of the main elements of due process; and *calls on* the Parliament of the Democratic Republic of the Congo to create this possibility of appeal, so that parliamentarians' right to a defence in legal proceedings is protected in the same way as that of other citizens of the Democratic Republic of the Congo;

7. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

8. *Requests* the Committee to continue examining the case and to report back to it in due course.

Eritrea

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

Aster Fissehatsion and Mahmoud Ahmed Sheriffo © Photo courtesy/Ibrahim (Ibu) Mahmoud Ahmed

ERI/01 - Ogbe Abraha
ERI/02 - Aster Fissehatsion
ERI/03 - Berhane Gebregziabeher
ERI/04 - Beraki Gebreselassie
ERI/05 - Hamad Hamid Hamad
ERI/06 - Saleh Kekiya
ERI/07 - Germano Nati
ERI/08 - Estifanos Seyoum
ERI/09 - Mahmoud Ahmed Sheriffo
ERI/10 - Petros Solomon
ERI/11 - Haile Woldetensae

Case ERI-COLL-01

Eritrea: Parliament not affiliated to the IPU

Victims: 11 opposition members of the National Assembly of Eritrea; 10 men and 1 woman

Qualified complainant(s): Section I.(1)(a) and (d) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaints: September 2002 and 2013

Recent IPU decision: March 2021

IPU Mission(s): - - -

Recent Committee hearings: Hearing with the United Nations (UN) Special Rapporteur on the human rights situation in Eritrea (Kigali, October 2022)

Recent follow-up:
- Communication(s) from the authorities: - - -
- Communication from the complainants: January 2021
- Communication to the authorities: Letter to the President and Speaker of the National Assembly (September 2022)
- Communication to the complainants: September 2022

Alleged human rights violations

- ✓ Murder
- ✓ Enforced disappearance
- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhuman conditions of detention – including denial of adequate medical care
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Impunity
- ✓ Other: crimes against humanity

A. Summary of the case

There has been no official information about the fate of the 11 parliamentarians concerned, as they were detained incommunicado on 18 September 2001 under accusations of conspiracy and attempting to overthrow the legal government after publishing an open letter in support of democracy. They have never been formally charged before a court. Their parliamentary mandates were revoked in 2002 by the National Assembly, which has not reconvened since then.

Since their disappearance, there have been sporadic reports by former prison guards who had sought asylum abroad alleging that the 11 parliamentarians were submitted to torture, ill-treatment and inhumane conditions of detention and denied medical care. It is feared that the 11 members of parliament may no longer be alive.

In November 2003, upon examination of a complaint concerning their situation, the African Commission on Human and Peoples' Rights found that the State of Eritrea had violated the right to liberty and security of person, the right to a fair trial and the right to freedom of expression. It urged the State of Eritrea to order their immediate release and to pay them compensation. This decision was ignored by the authorities.

In June 2016, a Commission of Inquiry on Human Rights in Eritrea mandated by the United Nations (UN) Human Rights Council referred to the disappeared parliamentarians and other similar cases and found that it had reasonable grounds to believe that these violations constitute crimes against humanity. In the absence of institutional reform that would allow for accountability, it recommended that the matter be referred to the Prosecutor of the International Criminal Court and urged all States to exercise their obligation to prosecute or extradite any individual suspected of these crimes present in their territory.

In her report of 11 May 2020, the then UN Special Rapporteur on the human rights situation in Eritrea once again urged the authorities to reinstate the National Assembly as a critical step towards the restoration of the rule of law. She reiterated her concern about the "use of the practices of indefinite and arbitrary detention and enforced disappearance to suppress dissent, punish perceived opponents and restrict civil liberties" and mentioned reports of scores of people continuing to disappear in the Eritrean prison system, where "basic due process rights are not guaranteed [and] many are not allowed access to legal counsel, judicial review, family visits or medical attention". She specifically recalled that the 11 parliamentarians – known as the G11 – have been held incommunicado since September 2001, adding that the authorities have provided no information about their fate and have not complied with the decisions of the African Commission on Human and Peoples' Rights.

In his 2021 oral update to the Human Rights Council, the new Special Rapporteur echoed these statements and added that he saw no progress in the situation. He added that it was difficult to speak of progress in Eritrea while the cases remain unresolved and that the "practice of arbitrary and incommunicado detentions in Eritrea has a serious impact on the life of many Eritreans". The Government of Eritrea has denied the findings and refused to cooperate. The Eritrean authorities have not responded to IPU communications for years. On 10 October 2022, the IPU Committee held a hearing with the Special Rapporteur, who called on the IPU to urge its members to exert pressure on the authorities and to renew the call made by the UN Commission of Inquiry on Human Rights in Eritrea to prosecute those responsible, through the Prosecutor of the International Criminal Court or under the principle of universal jurisdiction.

In September 2022, the Secretary General wrote to the Permanent Mission of Eritrea to the United Nations Office and other international organizations in Geneva on several occasions to request a meeting in order to discuss this case. The Permanent Mission has not responded to these requests.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Strongly condemns* the continued and utter contempt of the authorities of Eritrea for the most fundamental human rights of the 11 disappeared parliamentarians for having exercised their parliamentary mandate and their right to freedom of expression in calling for the establishment of a democratically elected parliament; *recalls* that, in light of the consistent jurisprudence of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, the national authorities are under a duty to spare no effort to shed light on the fate of disappeared parliamentarians through diligent investigations, as failure to abide by this duty has systematically been interpreted as the Government's responsibility in the disappearance; and *stresses,* in addition*,* the legitimate right of the relatives of the victims to know about the fate of their loved ones and to receive adequate compensation;

2. *Strongly disapproves* of the absolute impunity that reigns in this case and the persistent refusal of the authorities to engage with the IPU, the United Nations (UN) Working Group on Enforced or Involuntary Disappearances, the UN Human Rights Council's Commission of Inquiry on Human Rights in Eritrea, the UN Special Rapporteur on the human rights situation in Eritrea, the African Commission for Human and Peoples' Rights, and all other international human rights mechanisms that spoke out on this case;

3. *Emphasizes* that impunity, by shielding those responsible from judicial action and accountability, decisively encourages the perpetration of further serious human rights violations and that attacks against the life and personal integrity of members of parliament, when left unpunished, violate the fundamental rights of individual parliamentarians and of those they represent – even more so when leading figures of parliament are targeted in the context of a broader pattern of repression, as in the present case; and *stresses* that, as defined in article 7 of the Rome Statute of the International Criminal Court, the widespread and systematic practice of enforced disappearance, imprisonment and torture constitute a crime against humanity;

4. *Concurs,* in light of the elements at its disposal, with the findings of the UN Commission of Inquiry on Human Rights in Eritrea in its report of 8 June 2016 that the enforced disappearance of the 11 parliamentarians with the involvement of the Eritrean authorities amounts to a crime against humanity and that, given the unlikely prospect of proving accountability in Eritrea, other countries could exercise jurisdiction over Eritreans accused of crimes against humanity, in accordance with the principle of universal jurisdiction, as could the International Criminal Court, if the Security Council were to refer this situation to the Court; *calls on* all IPU Members, therefore, to prompt the relevant authorities of their respective States to exercise their jurisdiction by prosecuting any individual responsible for this crime against humanity if they are present in their territory, in keeping with the principles reflected in the Preamble to the Rome Statute of the International Criminal Court;

5. *Renews its call on* all national parliaments, in particular members of the IPU African Group, and IPU observers, in particular the Pan-African Parliament, to take concrete actions in the resolution of this case, including by making representations to the diplomatic missions of Eritrea in their countries and raising the case publicly, including within the UN Human Rights Council; *hopes* to be able to rely on the assistance of all relevant regional and international organizations, including the African Union, to ensure that justice is done in this case; and *calls on* all IPU Members and observers to support the mandate of the UN Special Rapporteur on the human rights situation in Eritrea to that end;

6. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

CL/210/14(c)-R.1
Kigali, 15 October 2022

Eswatini

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

Members of the Royal Eswatini Police Service (REPS) monitor affiliates of the Trade Union Congress of Swaziland (TUCOSWA) as they sing political slogans in central Manzini on 28 October 2021 during a pro-democracy protest. Michele Spatari – AFP

SWZ-02 – Mduduzi Bacede Mabuza
SWZ-03 – Mthandeni Dube
SWZ-04 – Mduduzi Gawuzela Simelane

Case SWZ-COLL-01

Eswatini: Parliament affiliated to the IPU

Victims: Three independent members of parliament

Qualified complainant(s): Section I.1.(b) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: January 2022

Recent IPU decision: March 2022

Recent IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with the delegation of Eswatini to the 145th IPU Assembly in Kigali (October 2022)

Recent follow-up:
- Communications from the authorities: Letters from the Speaker of the House of Assembly (March and October 2022)
- Communication from the complainant: September 2022
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the House of Assembly (September 2022)
- Communication to the complainant: October 2022

Alleged human rights violations

- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Lack of fair trial proceedings
- ✓ Excessive delays
- ✓ Violation of freedom of expression and opinion
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate

A. Summary of the case

Parliamentarians Mduduzi Bacede Mabuza and Mthandeni Dube were arrested in the evening of 25 July 2021 and have been held in detention ever since, first at Mbabane police station and then at the Matsapha Correctional Centre. A third parliamentarian, Mr. Mduduzi Simelane, fled the country before an arrest warrant could be implemented. Mr. Mabuza and Mr. Dube face charges under the Suppression of Terrorism Act, two murder charges and a charge for contravening COVID-19 regulations. A proper examination of the bail applications from the two parliamentarians in detention was reportedly repeatedly delayed and was finally processed and denied. The lawyers have filed another bail appeal, which is reportedly going to be heard on 8 November 2022. The trial itself is ongoing and, with the prosecution having presented its evidence, the counsel for defence is now presenting its defence. The next court dates have been set for 8 to 10 November and 12 to 16 December 2022.

With regard to Mr. Simelane, who is currently in the United Kingdom, it first appeared that he had not been officially charged for any offence, as his case had not yet been officially referred to court. News reports, however, have recently surfaced indicating that the Eswatini authorities have approached their British counterparts to seek Mr. Simelane's return to Eswatini. On the basis of Article 97(1)(c) of the Constitution, Mr. Simelane's seat in parliament was declared vacant due to his prolonged absence without permission or justification and a by-election for his replacement was held. His wife was elected and was sworn in as a member of the House of Assembly on 4 August 2022.

The legal action against the parliamentarians was taken in the following context. In May 2021, calls for political reform started circulating on various platforms across Eswatini, with the aforesaid three parliamentarians also advocating for these changes. To prove that these members of parliament had the mandate from their constituencies to make this call resulted in a series of petitions being delivered to parliament in support of the call for change. Protesters were calling for constitutional and political reforms, were lamenting the Government's reported failure to deliver basic services to its citizens, demanded responses to socioeconomic challenges, and invoked alleged ill-treatment by police. Petitions were delivered to various tinkhundla centres, predominantly by young people, to their members of parliament as an endorsement of the call for constitutional and political reforms. These calls were heightened during protests against alleged "police brutality" following the death of a University of Eswatini law student, Mr. Thabani Nkomonye. The aforesaid three parliamentarians joined the #justiceforThabani movement, which supported the call for constitutional and political reforms. On 24 June 2021, the then Acting Prime Minister, Deputy Prime Minster, Mr. Themba N. Masuku issued a ban on the delivery of these petitions. In his address, the Acting Prime Minister said that this was "a conscious decision to maintain the rule of law and de-escalate tensions that had turned the exercise into violence and disorder". Protesters continued to deliver petitions against the ban and were blocked by the police.

In its report released at the very end of June 2021 regarding the events that had occurred earlier that month, the Eswatini Commission on Human Rights and Public Administration (the Commission) – which is Eswatini's national human rights institution – found that human rights violations and abuses were perpetrated during the unrest. Further, the assessment indicates that lethal force was used indiscriminately on protesters and members of the public who were not even part of the protests. The protestors themselves appear to have been violent in that some areas were rendered inaccessible by road blockages and the burning of tyres. There was widespread damage, the burning of properties and businesses and looting of shops. The majority of people arrested were detained for unreasonably prolonged periods without trial. Even though they were eventually afforded their right to bail, the courts often imposed excessive bails and steep fines.

According to the complainant, the charges against Mr. Mabuza, Mr. Dube and, potentially, Mr. Simelane serve as reprisals and aim to silence them, given that they have been at the forefront of the aforesaid demands for democratic reforms in Eswatini, an absolute monarchy led by King Mswati III for over 30 years, where political parties are not legally recognized.

The Speaker of the House of Assembly has stated that the parliamentary immunity of the three parliamentarians with regard to speeches in connection with debates and proceedings in parliament had always been respected. The Speaker also stated that the prison conditions of Mr. Mabuza and Mr. Dube were the same as those of other trial inmates and that they were granted all the general benefits extended to inmates awaiting trial. He added that, as the matter was before the court, due to the separation of powers he could not comment on the specific charges.

In the early hours of 22 September 2022, the two detained parliamentarians were allegedly assaulted by prison guards who entered their cells and started beating them up for no reason. According to the Speaker, an inquiry into the matter has been opened in terms of the Correctional Services Act, No. 13 of 2017, read in conjunction with the Prison Regulations of 1965. The Speaker stated that "we are eager for the resultant recommendations and further action which the inquiry may further recommend. The legal processes have not been finalized and we hope that the above allegations shall be adequately addressed".

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Speaker of the House of Assembly for the information provided in his letter of 4 October 2022 and during the hearing with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians at the 145th IPU Assembly; and *appreciates* his spirit of cooperation and the fact that he would welcome a Committee delegation to Eswatini, as confirmed in his discussions with the IPU Secretary General in Kigali;

2. *Sincerely believes* that such a mission, which would include meetings with all the relevant authorities, a visit to the detained members of parliament and a meeting with their lawyers, along with meetings with relevant third parties, would offer a useful opportunity to discuss the issues that have emerged in the case at hand and to understand the context in which they have to be seen;

3. *Considers* that these concerns and questions refer in particular to the following: (i) the allegation that Mr. Mabuza and Mr. Dube have not committed any crimes and are being detained and prosecuted in response to their public appeal to strengthen democracy; (ii) their alleged recent beating-up in detention by prison wardens; and (iii) the continued dismissal of their bail applications;

4. *Requests* the Secretary General to make the necessary arrangements with the parliamentary authorities of Eswatini with a view to the dispatch of the mission in the coming months; and *reaffirms* its earlier decision to also send a trial observer to the ongoing criminal proceedings, which the Speaker kindly agreed to during his discussion with the Secretary General in Kigali;

5. *Thanks* the Speaker for his willingness, as expressed to the Secretary General, to facilitate the IPU's possible engagement in efforts to resolve issues stemming from the political crisis in the country;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the Speaker of the House of Assembly, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

7. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Gabon

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

GAB-04 – Justin Ndoundangoye

Case GAB-04

Gabon: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Member of the majority

Qualified complainant(s): Section I.1.(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: May 2020

Recent IPU decision: November 2021

IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearings: Hearing with the parliamentary authorities at the 145th IPU Assembly (2022); hearing online with the complainant at the 145th IPU Assembly (2022)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Deputy Secretary General of the National Assembly (May 2022)
- Communication from the complainant: June 2022
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the National Assembly (September 2022)
- Communication to the complainant: September 2022

Alleged human rights violations

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Impunity

A. Summary of the case

Mr. Justin Ndoundangoye, a Gabonese member of parliament, has been held at the Central Prison of Libreville since 9 January 2020. Initially accused of instigating misappropriation of public funds (*détournement de fonds publics*), bribery (*concussion*), money laundering and conspiracy offences, he was found guilty of bribe-taking (*corruption passive*) and sentenced at first instance on 10 December 2021 to a five-year prison term. He was also fined 10 million CFA francs and ordered to reimburse 145 million CFA francs to the State of Gabon by way of damages. On 4 March 2022, the Court of Appeal of Libreville upheld the ruling. An application for judicial review is currently under consideration.

The complainant claims that Mr. Ndoundangoye was kept in police custody for a period of two weeks in violation of the provisions of article 56 of the Criminal Procedure Code of Gabon, which provides for a maximum period of 48 hours, renewable once. During those two weeks, he was allegedly questioned by officials of the Directorate General for Counter-Interference and

Military Security, who were not judicial police officers. He was reportedly unable to speak to his lawyers while in police custody. It is alleged that the lawyers did not have access to the file, either to the procedural documents or to the evidence against him, and that the only document available to the defence at the start of the proceedings was the remand order.

The complainant claims that, on the night of 25 to 26 January 2020, after ordering him to take all his clothes off, three hooded prison officers tied up Mr. Ndoundangoye with his hands behind his back. They allegedly asked him to lie flat on his stomach, legs apart. Held by each leg by an officer, he was reportedly beaten on his testicles, carried out by the third officer using a thick rope knotted at the end. He reportedly received sustained blows to his testicles for some time, and was then turned over, knees pressed against his temples, legs still apart, and subjected to blows by the knotted rope to his penis. He also reportedly at this time received several punches and kicks to his ribs and hips. The officers allegedly photographed him while he was naked. Before leaving him, they are said to have strongly advised him not to say a word to his lawyer, otherwise they would come back for "a killing". In taking these threats further, they allegedly threatened to rape his wife and kill his children if the matter was publicized.

A request for intervention in the form of protection was reportedly sent to the specialized investigating judge, with an official copy sent to the Public Prosecutor. In particular, the judge was reportedly asked to order that Mr. Ndoundangoye be admitted to hospital so he could undergo appropriate examinations following the alleged acts of torture. This request reportedly remained unanswered.

In a letter dated 19 November 2020, the Deputy Secretary General of the National Assembly of Gabon sent a timetable for the procedure implemented by the National Assembly to lift Mr. Ndoundangoye's parliamentary immunity, as well as copies of related documents. During its hearing before the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, the Gabonese delegation to the 145th IPU Assembly indicated that the procedure followed by the National Assembly when ruling on the lifting of Mr. Ndoundangoye's parliamentary immunity had been carried out in accordance with the relevant provisions. On the allegations of torture, the delegation said that the prosecution service and the Directorate General of Research and the National Human Rights Commission had conducted enquiries within their respective remits and concluded that Mr. Ndoundangoye's rights had not been violated, but that the documents relating to the findings of these investigations were not available. The delegation also claimed that a group of members of parliament had gone to the Libreville Central Prison to visit the member of parliament but that he had refused to see them.

According to the complainant, Mr. Ndoundangoye has been held in solitary confinement in inhumane and degrading conditions since the start of his detention. In particular, he is reportedly being held in a very small cell in the disciplinary wing of Libreville Central Prison without access to drinking water. It is said that he is only able to keep himself hydrated thanks to the cans of water brought to him by his family every week. He is reportedly also forbidden from taking part in the religious services held every Sunday in the prison's multi-purpose room. During his online hearing with the Committee at the 145th IPU Assembly, the complainant provided more information on the ongoing proceedings against the member of parliament and the alleged breaches of procedural rules and basic fair-trial standards. The complainant also stated that the time allowed for Mr. Ndoundangoye to take a walk had been increased marginally and that he was now able, with certain restrictions, to receive visits from his relatives, which represented a slight improvement in his situation. Finally, the complainant stated that he was not aware of any investigation or action taken by the competent authorities regarding the allegations of torture.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Gabonese delegation for the information provided at the hearing with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians held during the 145th IPU Assembly;

2. *Notes with interest* the initiative taken by some members of parliament to visit Mr. Ndoundangoye in prison; *reaffirms its deep concern* at the worrying allegations regarding his conditions of detention; and *urges* the national authorities once again to take all necessary steps to ensure Mr. Ndoundangoye can fully enjoy his rights, including his right to be treated

with humanity and with the respect due to the inherent dignity and value as human beings, in accordance with the United Nations Standard Minimum Rules for the Treatment of Prisoners ("the Nelson Mandela Rules");

3. *Reaffirms its deep concern* given the allegations of threats, acts of torture and other cruel, inhumane or degrading treatment against the member of parliament concerned and at the fact that, according to the complainant, the perpetrators have not been prosecuted; *stresses* that the findings of the investigations reportedly carried out by several Gabonese institutions into these allegations should be made available; and *urges*, once again, in this regard the parliamentary authorities to provide detailed information and copies of relevant documents concerning these investigations;

4. *Takes note* of the conviction of the member of parliament at first instance, upheld on appeal, and of the cassation appeal under consideration; *remains deeply concerned* at the allegations of violations of the right to a fair trial in the proceedings against the member of parliament; *hopes*, in this respect, that the latter appeal will be examined in an independent and impartial manner and in strict compliance with the relevant national and international standards; and *reiterates its wish* to receive official and detailed information on the facts justifying each of the charges against Mr. Ndoundangoye and copies of the relevant court decisions;

5. *Regrets* that, despite the assurances of support given in this respect by the Gabonese delegation at the 143rd IPU Assembly, the mission to Gabon requested by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians has still not been officially approved by the relevant Gabonese authorities; *urges* the parliamentary authorities to redouble their efforts to obtain a response from the executive authorities in this regard as soon as possible; and *hopes* that the competent national authorities will cooperate fully and that the mission will help to bring about a speedy and satisfactory settlement of this case, in accordance with applicable national and international human rights standards;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the Speaker of the National Assembly of Gabon, the Ministry of Justice, which is responsible for human rights and gender equality in Gabon, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

7. *Requests* the Committee to continue examining the case and to report back to it in due course.

Myanmar

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

Prison officials stand outside the Insein prison in Yangon on 12 February 2022.| STRINGER/AFP

MMR-267 - Win Myint
MMR-268 - Aung San Suu Kyi (Ms.)
MMR-269 - Henry Van Thio
MMR-270 - Mann Win Khaing Than
MMR-271 - T Khun Myat
MMR-272 - Tun Tun Hein
MMR-274 - Than Zin Maung
MMR-275 - Dr. Win Myat Aye
MMR-276 - Aung Myint
MMR-277 - Ye Khaung Nyunt
MMR-278 - Dr. Myo Aung
MMR-279 - Kyaw Myint
MMR-280 - Win Mya Mya (Ms.)
MMR-281 - Kyaw Min Hlaing
MMR-283 - Okka Min
MMR-284 - Zarni Min
MMR-285 - Mya Thein
MMR-286 - Tint Soe
MMR-287 - Kyaw Thaung
MMR-289 - Phyu Phyu Thin (Ms.)
MMR-290 - Ye Mon (aka Tin Thit)
MMR-291 - Htun Myint
MMR-292 - Naing Htoo Aung
MMR-293 - Dr. Wai Phyo Aung
MMR-294 - Zin Mar Aung (Ms.)
MMR-295 - Lwin Ko Latt
MMR-297 - Win Naing
MMR-298 - Nay Myo
MMR-299 - Zaw Min Thein
MMR-300 - Win Naing
MMR-301 - Zay Latt
MMR-302 - Myat Thida Htun (Ms.)
MMR-303 - Saw Shar Phaung Awar
MMR-304 - Robert Nyal Yal
MMR-305 - Lamin Tun (aka Aphyo)
MMR-306 - Aung Kyi Nyunt
MMR-307 - Lama Naw Aung
MMR-308 - Sithu Maung
MMR-309 - Aung Kyaw Oo
MMR-310 - Naung Na Jatan
MMR-311 - Myint Oo
MMR-312 - Nan Mol Kham (Ms.)
MMR-313 - Thant Zin Tun
MMR-314 - Maung Maung Swe
MMR-315 - Thein Tun
MMR-316 - Than Htut
MMR-317 - Aung Aung Oo
MMR-318 - Ba Myo Thein
MMR-319 - Soe Win (a) Soe Lay
MMR-320 - U Mann Nyunt Thein
MMR-321 - Khin Myat Thu
MMR-322 - Nay Lin Aung
MMR-323 - Hung Naing
MMR-324 - Shwe Pon (Ms.)
MMR-325 - Wai Lin Aung
MMR-326 - Pyae Phyo
MMR-327 - Mr. Lin Lin Oo
MMR-328 - Kyaw Lin
MMR-329 - Tin Htwe
MMR-330 - Aung Myint Shain
MMR-331 - Pital Aung
MMR-332 - Ohn Win
MMR-333 - Ma Ma Lay (Ms.)

Alleged human rights violations

- ✓ Abduction
- ✓ Enforced disappearance
- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention
- ✓ Lack of fair trial proceedings
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Impunity
- ✓ Other violations: unlawful revocation of citizenship
- ✓ Other violations: crimes against humanity

Case MMR-COLL-03

Myanmar: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 63 parliamentarians from the opposition (55 male and 8 female)

Qualified complainant(s): Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: March 2021

Recent IPU decision: March 2022

Recent IPU Mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with the United Nations Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar (March 2022)

Recent follow-up:
- *Note verbale* from the Permanent Mission of the Republic of the Union of Myanmar to the United Nations Office and other international organizations in Geneva: February 2022
- Communication from the complainant: August 2022
- *Note verbale* to the Permanent Mission of the Republic of the Union of Myanmar to the United Nations Office and other international organizations in Geneva: September 2022
- Communication to the complainant: August 2022

A. Summary of the case[4]

After refusing to recognize the results of the November 2020 parliamentary elections, the military declared a state of emergency that would last for a year, and proceeded to seize power by force on 1 February 2021, the day that the new parliament was due to take office. This state of emergency was extended on 31 January 2022, with a promise to hold elections by August 2023. Although the military authorities allowed overwhelmingly peaceful protests to take place in the first few weeks, the situation in Myanmar took a devastating turn for the worse in March 2021, with reports of live automatic ammunition and explosive weapons used against civilians. The United Nations Special Rapporteur has recognized the widespread and systematic nature of the violations carried out by the military (known as the "*Tatmadaw*") and declared that their scale met the threshold of crimes against humanity.

The complainant reports that the Speaker of the Parliament of Myanmar (*Pyidaungsu Hluttaw*), State Counsellor Aung San Suu Kyi and six other parliamentarians of the majority National League for Democracy (NLD) were placed under house arrest while 20 other members of parliament were arbitrarily arrested shortly after the coup. The arrest of Ms. Ma Ma Lay on 14 May 2022 brought the total number of parliamentarians who were arbitrarily detained to 31, of which 27 are still in detention. Of those detained, many are reportedly being held incommunicado in overcrowded prisons, where they are facing mistreatment and torture, with little or no access to medical care or legal counsel, a fate that is shared by thousands of arbitrarily detained citizens according to human rights reports. According to the Assistance Association for Political Prisoners (AAPP), 15,592 people have been arbitrarily arrested since the coup, and 12,456 remain in detention. On 1 July 2022, the AAPP published a report on crimes against humanity committed by the military authorities, claiming that the widespread and systematic use of arbitrary detention without judicial control, accompanied by the concealment of the whereabouts of victims, also amounts to crimes against humanity.[5]

According to the complainant, on 4 February 2021, some 70 elected members of parliament from the NLD met in the capital Naypyidaw and took an oath of office pledging to abide by the mandate granted to them by the people. On 5 February, 300 members of parliament met online and established the Committee Representing the *Pyidaungsu Hluttaw* (CRPH), composed of 20 members of parliament. The CRPH is considered illegal by the military regime, while the CRPH have labelled the military-appointed State Administration Council a terrorist organization. On 31 March 2021, the CRPH appointed a National Unity Government (NUG), which they see as the legitimate interim government.

---

4 For the purposes of this report, the term "opposition" relates to members of parliament from political groups or parties whose decision-making power is limited and who are opposed to the ruling power.

5 https://aappb.org/wp-content/uploads/2022/07/AAPP_Crimes-Against-Humanity-Report_8-Jul-2022-English.pdf.

According to the complainant, the CRPH members have been forced into hiding, fearing reprisals because of their political activities. The relatives of the CRPH members have allegedly been repeatedly subjected to harassment and abuse by the military, with the father of Mr. Sithu Maung allegedly being tortured to death after his arrest. The former Speaker of the upper house of parliament and Prime Minister of the NUG, Mr. Mann Win Khaing Than, has reportedly been charged with high treason, while several other members of parliament face criminal charges for inciting civil disobedience and other charges carrying heavy penalties.

On 16 November 2021, State Counsellor Aung San Suu Kyi and 15 other senior politicians were charged with election fraud during the November elections, and on 5 December 2021 she was found guilty and convicted to four years in prison, which was followed by another conviction on 10 January 2022 on three separate charges. Altogether she has been sentenced to 20 years in prison, with more charges pending against her. In addition, according to information provided by the complainant, Mr. Yee Mon (aka Tin Thit), the Hon. Mr. Lwin Ko Latt, the Hon. Ms. Zin Mar Aung and Ms. Phyu Phyu Thin were stripped of their citizenship for allegedly "harming the interests of Myanmar".

On 24 April 2021, the Association of Southeast Asian Nations (ASEAN) held a leaders' meeting, inviting a representative from the military authorities of Myanmar to attend. This meeting led to the adoption of a five-point consensus on Myanmar, calling for the immediate cessation of violence and the nomination of a special envoy to Myanmar to visit the country to meet with all parties concerned. As the military authorities showed no willingness to implement the five-point consensus, they have been excluded from ASEAN meetings as of October 2021.

At a hearing with the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians in March 2022, the UN Special Rapporteur reported that over 1,600 civilians have been killed by the *Tatmadaw*. The Special Rapporteur called for greater and more concerted pressure on the military authorities by the entire international community. He also renewed his call to halt the flow of arms towards the military, which had reportedly received weapons that were used against the civilian population from a limited number of countries well after the coup d'état, as described in one of his latest reports.[6] Meanwhile, the IPU Secretariat has received correspondence from the military authorities accusing the NUG of fostering terrorism and disorder, which has allegedly claimed over 1,000 lives, while indicating a commitment to implementing the five-point consensus and the possibility of resuming dialogue provided that trust and confidence-building measures are taken first.

However, the military authorities have not written to the IPU Committee Secretariat since then, despite repeated requests for detailed information on the status of detained members of parliament. In July 2022, the complainant communicated that the situation of detained members of parliament had deteriorated further, as the military authorities had banned all visits and communication with detained members of parliament, who have reportedly been transported to secret locations. The whereabouts of some members of parliament has been hidden by the authorities, prompting fears that they may be victims of enforced disappearance. This move followed the news that the *Tatmadaw* executed four democracy activists – including former member of parliament Mr. Phyo Zayar Thaw – which provoked consternation and unrest among prisoners; some have reportedly gone on hunger strike. After the first executions in three decades, the *Tatmadaw* claimed that more would follow; the IPU adopted a statement calling on the parliamentary community to act to safeguard the lives and uphold the rights of the imprisoned members of parliament.[7]

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the current case also includes a new complaint regarding the situation of Ms. Ma Ma Lay; *notes* that the complaint is admissible, considering that the complaint: (i) was submitted in due form by a qualified complainant under section I.1.(a) of the Procedure for the examination

6 Report by the United Nations Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar – *Enabling Atrocities: UN Member States' Arms Transfers to the Myanmar Military*. Available at: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources Myanmar.pdf.

7 https://www.ipu.org/news/statements/2022-08/ipu-calls-respect-rights-detained-mps-in-myanmar.

and treatment of complaints (Annex I of the Revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); (ii) concerns an incumbent member of parliament at the time of the initial allegations; and (iii) concerns allegations of enforced disappearance, torture, ill-treatment and other acts of violence, arbitrary arrest and detention, inhumane conditions of detention, lack of fair trial proceedings, violation of freedom of opinion and expression, violation of freedom of assembly and association and failure to respect parliamentary immunity, allegations that fall under the Committee's mandate;

2. *Regrets* the lack of information provided by the Permanent Mission of the Republic of the Union of Myanmar to the United Nations Office and other international organizations in Geneva since February 2022, despite several letters submitted to it by the Committee;

3. *Is appalled* that 27 parliamentarians are being held incommunicado in prisons where they allegedly face ill-treatment, torture and gender-based violence, and that they are being held in inhumane detention conditions with limited or no access to medical care or legal counsel; *is dismayed* by reports that their situation has deteriorated even further following a ban on all communication and visits enforced by the military authorities after the execution of four men by hanging on 23 July 2022, including former parliamentarian Mr. Phyo Zayar Thaw; and *is shocked* by official declarations that following these first executions in 30 years, more executions would follow, indicating that the lives of detained parliamentarians are threatened;

4. *Demands* that the military authorities release the parliamentarians forthwith in light of the serious allegations of ill-treatment and poor prison conditions and in the absence of any concrete evidence showing that the parliamentarians have done anything other than merely exercise their basic human rights; *urges* the military authorities, for as long as the parliamentarians' release fails to materialize, to provide specific information on each detained parliamentarian, including on their location, state of health and access to humane and safe detention conditions, family visits and confidential meetings with their lawyers, as well as on the trial of each detained parliamentarian; and *urges*, once again, the military authorities to allow access to the International Committee of the Red Cross in order to visit parliamentarians in detention;

5. *Believes* that the release of all detained parliamentarians is also an essential step towards ending violence and building the trust that would allow a de-escalation of violence and a return to dialogue, as prescribed by the five-point consensus; *calls on* the military authorities to protect the lives and respect the rights of all members of parliament elected in November 2020 and hence to allow them to associate, assemble, express their views, receive and impart information and move about without fear of reprisals; *urges* the military authorities to refrain from taking physical or legal action against the 20 members of the Committee Representing the *Pyidaungsu Hluttaw* (CRPH), and any other person elected in November 2020, in connection with their parliamentary activities; *wishes* to receive, as a matter of urgency, specific information on these points from the military authorities; and *urges* the military authorities also to honour their commitment by: implementing in earnest the five-point consensus brokered by ASEAN; immediately ceasing the use of lethal force against non-combatants and employing genuine restraint against those exercising their human rights; and abiding by the international principles of human rights and international humanitarian law;

6. *Considers* that the silence of the military authorities gives serious weight to reports of the widespread use of torture, rape, enforced disappearance and extrajudicial killings against political prisoners, including elected legislators; *recalls* that impunity, by shielding those responsible from judicial action and accountability, decisively encourages the perpetration of further serious human rights violations – even more so when leading figures of parliament are targeted in the context of a broader pattern of repression, as in the present case; and *stresses* that the widespread and systematic practice of enforced disappearance, imprisonment and torture constitute a crime against humanity;

7. *Calls on* all IPU Member Parliaments to exhort the relevant authorities to exercise their jurisdiction by prosecuting any person responsible for this crime against humanity if they are present in their territory, in keeping with the principle of universal jurisdiction reflected in the Rome Statute, which sets out that it is the duty of every State to exercise its criminal jurisdiction over those responsible for international crimes; *renews its call on* all IPU Member Parliaments

and observers, in particular the ASEAN Inter-Parliamentary Assembly, to press for respect for human rights and democratic principles in Myanmar and to show solidarity with the members of parliament who were elected in 2020, including members of the CRPH; *welcomes* the actions taken thus far and *calls on* IPU Member Parliaments to do more, including by raising the case publicly; *hopes* to be able to rely on the assistance of all relevant regional and international organizations, including ASEAN, to ensure that justice is done in this case; and *calls on* all IPU Member Parliaments and observers to support the International Parliamentarians Alliance for Myanmar and the United Nations Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar to that end;

8. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the military authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information; also *requests* the Secretary General to explore all other possibilities for the concerns and requests for information raised in this decision to be effectively addressed;

9. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Tunisia

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

Abir Moussi (centre), President of the Free Destourian Party (PLD), lifts her face mask as she gestures during a parliamentary session as Tunisian lawmakers debate ahead of a confidence vote on the new government reshuffle by the Prime Minister at the Tunisian Assembly headquarters in the capital Tunis on 26 January 2021. FETHI BELAID/AFP

TUN-06 – Abir Moussi

Case TUN-06

Tunisia: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Female opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I.1 (a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: October 2020

Recent IPU decision: November 2021

Recent IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with the complainant at the IPU's 143rd Assembly (November 2021)

Recent follow-up:
- Communications from the authorities: Letter from the executive authorities (January 2022 and June 2022)
- Communication from the complainant: October 2022
- Communication to the authorities: Letter to the President of the Republic (September 2022)
- Communication to the complainant: October 2022

Alleged human rights violations

✓ Threats, acts of intimidation
✓ Impunity
✓ Other violations

A. Summary of the case

A member of the Assembly of People's Representatives elected in 2019, Ms. Abir Moussi, was the victim of acts of verbal and physical violence and sexist, degrading insults directly linked to the exercise of her parliamentary mandate. The abuse suffered by Ms. Moussi is allegedly based, on the one hand, on the fact that she is the leader of an opposition political party and, on the other hand, on her gender. Ms. Moussi has also received death threats, which she has taken seriously and reported to the police, who are providing her with security.

The complainant's allegations were supported by videos and excerpts from social media posts that helped identify the alleged perpetrators, including two members of the majority party in the Assembly elected in 2019, Mr. Seifeddine Makhlouf and Mr. Sahbi Smara. The latter physically assaulted the member of parliament during Assembly proceedings on 30 June 2021. The two parliamentarians were apparently not punished, as before the suspension of the Tunisian parliament on 25 July 2021 no disciplinary measures had been taken by the parliamentary authorities against them or against other members of the same political party accused of harassing and intimidating Ms. Moussi in order to remove her from political life.

In their letters of November 2020 and April and May 2021, the parliamentary authorities pointed out that they had strongly condemned the actions of Mr. Makhlouf, as had the parliamentary committee set up by the Speaker of Parliament elected in 2019 for this purpose. In their letter dated 14 April 2021, the parliamentary authorities stated that an initiative to create a code of parliamentary ethics and conduct as a

mechanism to eliminate violence in parliament is under discussion. The authorities also expressed their willingness to cooperate with the Inter-Parliamentary Union in order to restore a climate of peace and eliminate all forms of violence in parliament. In their letter of May 2021, the parliamentary authorities nevertheless pointed out that Ms. Moussi had allegedly caused disturbances and verbally abused other members of the Assembly elected in 2019, allegations which were refuted by the complainant.

At the hearing with the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians on 26 November 2021, during the 143rd IPU Assembly (November 2021) in Madrid, the complainant explained that Ms. Moussi had been the victim of serious harassment and threats for several years, which justified the police protection provided by the Ministry of the Interior that she had enjoyed long before she became a member of parliament. However, the threats against her reportedly intensified when she became a member of parliament in 2019. According to the complainant, the police protection provided to her is ineffective given the recent assaults she suffered. The complainant added that the parliamentary authorities had no mechanism to review disputes between members of parliament. However, the acts of violence suffered by Ms. Moussi were, rather, offences punishable by law, meaning that the parliamentary authorities should have forwarded her complaints to the Public Prosecutor, which was not done.

In their letter of 28 January 2022, the executive authorities stated that a security escort was provided by the Ministry of the Interior to Ms. Moussi (when travelling to and from work). The authorities stated that the acts of violence to which Ms. Moussi had been subject on the Assembly premises in June 2021 were due to the decision of the Bureau of the Assembly to prohibit access to the security escort inside the Assembly. In their letter of 28 January 2022, the Tunisian authorities added that the failure of the Bureau of the Assembly to take measures to prevent the assaults against Ms. Moussi was evidence of the deterioration and paralysis of the National Assembly. Finally, the authorities confirmed that Ms. Moussi had filed two complaints against the Speaker of the Assembly elected in 2019, which were reportedly forwarded to the judicial police. Similarly, four complaints were also filed against her by the Speaker of the Assembly elected in 2019 and the State General Counsel, accusing her of disrupting Assembly sittings and contempt of the complainants.

After months of prolonged political crisis in the country, President Kaïs Saïed suspended parliament on 25 July 2021, invoking Article 80 of the Constitution. President Saïed also lifted the parliamentary immunity of all members of parliament, dismissed the Prime Minister and his government and granted himself all state powers. After renewing the exceptional measures in August 2021, President Saïed issued a presidential decree (Decree No. 2021-117) in September 2021 granting him all state powers. The President can thus legislate by means of presidential decrees, which are not subject to judicial review, given the absence of a Constitutional Court. Although their parliamentary immunity has been lifted, none of the members of parliament elected in 2019 who were guilty of the acts of violence have been apprehended to answer for their actions towards Ms. Moussi.

Despite the provisions of Article 80 of the Constitution, according to which parliament is considered to be in a permanent state of assembly during any exceptional measure taken by the President, the suspension of the legislative body led to its effective dissolution on 30 March 2022. The President also announced a road map, which included plans for legislative elections on 17 December 2022 and a constitutional referendum on 25 July 2022, the ratification of a new constitution on 30 June 2022 and the publication of a new electoral law on 15 September 2022. The new constitution would expand the powers of the President and limit the role of parliament, while the new electoral law would reduce the roles of political parties. President Saïed's draft reform has been marked by a lack of inclusive national dialogue and the marginalization of stakeholders involved in the Tunisian political landscape.

On 22 September 2022, the African Court on Human and Peoples' Rights adopted a decision on Tunisia, in which it ruled that the President's power to take exceptional measures was limited by the procedural requirements provided for in Article 80 of the Constitution. The court found that the measures adopted were disproportionate not only to their stated objectives, but also to Tunisian laws.

According to the allegations forwarded by the complainant in October 2022, the presidential decrees are prejudicial to Ms. Moussi and to the members of her political party, who were allegedly prevented from demonstrating peacefully against the holding of the constitutional referendum, the draft constitution, and the new electoral law. They were also allegedly subjected to acts of violence by the police, whose neutrality was called into question by the complainant in view of the violence committed against Ms. Moussi and members of her party.

Regarding the request for an IPU mission, the Tunisian authorities stated in their letter of 20 June 2022 that they could not respond favourably to this request and that it would be examined after the next legislative elections in December 2022.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Tunisian authorities for the information they provided in their letter dated 28 January 2022 on Ms. Abir Moussi's situation;

2. *Regrets*, once more, the lack of specific measures taken by the parliamentary authorities when they were still in office to prevent the assaults committed against Ms. Moussi, especially the assault against her on parliamentary premises on 30 June 2021 by two other members of parliament;

3. *Strongly reaffirms* that the assaults to which Ms. Moussi was subject are a step backwards and represent a danger both to women's political rights and to the proper functioning of parliament; *condemns*, once more, the acts of violence committed against her and all other forms of violence suffered by her, as well as all demeaning practices aimed against female parliamentarians; and *calls on* the competent authorities once more to take appropriate action to hold to account those responsible for the acts of violence against Ms. Moussi;

4. *Expresses its concern* about the fresh attacks suffered by Ms. Moussi, which appear to stem from her openly expressed opposition to the exceptional measures adopted by the President of the Republic; *underlines* that the rights to freedom of opinion, expression and assembly are guaranteed under the International Covenant on Civil and Political Rights to which Tunisia is a party; *affirms*, once again, that Tunisian women should be able to perform their political duties in a respectful environment in which their rights are effectively and seriously defended; *calls on* the competent authorities, to this end, to respect Ms. Moussi's rights and to better ensure her security when she is on the move;

5. *Notes* the recent measures taken by the Tunisian authorities, in particular the adoption of a new electoral law for the organization of future legislative elections in December 2022; *notes* that the new law could marginalize some candidates from the current political parties, since they are the subject of investigations and legal proceedings; *calls on* the Tunisian authorities to ensure that the members of parliament elected in 2019 who decide to take part in the next legislative elections are not prevented from doing so in an arbitrary manner;

6. *Regrets* the refusal of the Tunisian authorities to receive a delegation of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians in Tunisia before the legislative elections in December 2022; *considers* that the mission could have fostered constructive and inclusive dialogue and assisted efforts to return the work of the Tunisian Parliament to normal; *hopes,* nevertheless, that this mission can take place in the near future, in order to find a satisfactory solution to Ms. Moussi's case and explore ways to combat intimidation against women in politics;

7. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the President of the Republic, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

8. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

CL/210/14(c)-R.1
Kigali, 15 October 2022

Tunisia

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

Tunisian security forces guard the entrance to the country's parliament in Tunis, Tunisia, on 1 October 2021 © Anadolu Agency/AF

TUN-07 - Seifedine Makhlouf
TUN-08 - Maher Zid
TUN-09 - Maher Medhioub
TUN-10 - Yosri Dali
TUN-11 - Fethi Ayadi
TUN-12 - Awatef Ftirch (Ms.)
TUN-13 - Omar Ghribi
TUN-14 - Faiza Bouhlel (Ms.)
TUN-15 - Samira Smii (Ms.)
TUN-16 - Mahbouba Ben Dhifallah (Ms.)
TUN-17 - Mohamed Zrig
TUN-18 - Issam Bargougui
TUN-19 - Samira Chaouachi (Ms.)
TUN-20 - Belgacem Hassan
TUN-21 - Kenza Ajela (Ms.)
TUN-22 - Emna Ben Hmayed (Ms.)
TUN-23 - Bechr Chebbi
TUN-24 - Monjia Boughanmi (Ms.)
TUN-25 - Wafa Attia (Ms.)
TUN-26 - Jamila Jouini (Ms.)
TUN-27 - Mohamed Lazher Rama
TUN-28 - Nidhal Saoudi
TUN-29 - Neji Jmal
TUN-30 - Zeinab Brahmi (Ms.)
TUN-31 - Mohamed Al Azhar
TUN-32 - Noureddine Bhiri
TUN-33 - Rached Ghannouchi
TUN-34 - Tarek Fetiti
TUN-35 - Imed Khemiri
TUN-36 - Walid Jalled
TUN-37 - Safi Said
TUN-38 - Iyadh Elloumi
TUN-39 - Noomane El Euch
TUN-40 - Abdelhamid Marzouki
TUN-41 - Ayachi Zammal
TUN-42 - Samir Dilou
TUN-43 - Habib Ben Sid'hom
TUN-44 - Mabrouk Khachnaoui
TUN-45 - Bechir Khelifi
TUN-46 - Nouha Aissaoui (Ms.)
TUN-47 - Latifa Habachi (Ms.)
TUN-48 - Ferida Laabidi (Ms.)
TUN-49 - Mohamed Affas
TUN-50 - Abdellatif Aloui
TUN-51 - Mehdi Ben Gharbia
TUN-52 - Rached Khiari
TUN-53 - Lilia Bellil (Ms.)
TUN-54 - Moussa Ben Ahmed
TUN-55 - Oussama Khlifi
TUN-56 - Ghazi Karoui
TUN-57 - Mohamed Fateh Khlifi
TUN-58 - Ziad El Hachemi
TUN-59 - Sofiane Makhloufi
TUN-60 - Majdi Karbai
TUN-61 - Anouar Ben Chahed
TUN-62 - Yassine Ayari

Alleged human rights violations

- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage and lack of fair trial proceedings
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate

Case TUN-COLL-01

Tunisia: Parliament affiliated to the IPU

Victim: 56 members of the opposition (43 men and 13 women)

Qualified complainant(s): Section I.1 (a) and (b) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaints: August, September and October 2021

Recent IPU decision: February 2022

IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing of the complainants at the 143rd IPU Assembly (November 2021)

Recent follow-up:
- Communications from the authorities: Letters from the executive authorities (June and October 2022)
- Communication from the complainants: September 2022
- Communication to the authorities: Letter to the President of the Republic (September 2022)
- Communication to the complainants: September 2022

A. Summary of the case[8]

The present case concerns 56 members of the Assembly of People's Representatives of Tunisia elected in 2019 who, according to the complainants, are victims of arbitrary prosecutions after having expressed their opposition to the exceptional measures adopted by President Kaïs Saïed since 25 July 2021.

More generally, the suspension of parliament on 25 July 2021 by President Saïed had an impact on the 217 members of the Assembly of People's Representatives elected in 2019, who were deprived of their parliamentary immunity, allowances, medical coverage and freedom of movement, including for the purposes of medical treatment.

On 30 March 2022, 120 members of parliament elected in 2019 took part in an online plenary session to discuss the presidential decrees. A few hours after the plenary session, President Saïed officially dissolved parliament and the public prosecutor opened an investigation into the members of parliament for an attempted coup d'état and conspiracy against justice. For fear of reprisals, only nine of the 120 members of parliament concerned, including the Speaker of the National Assembly, Rached Ghannouchi, submitted a complaint to the Committee. Mr. Ghannouchi was questioned at great length on 1 April 2022 about this case.

Moreover, the dissolution of parliament would have had, according to the complainants, additional consequences for some members of parliament elected in 2019 from the Ennahda and Al Karama blocs, who were directly targeted because of their opposition to President Saïed. Mr. Seifedine Makhlouf and Mr. Nidhal Saoudi were imprisoned for several months before being released in January 2022, while three other individuals were placed under house arrest until early October 2021. Cases concerning members of parliament are examined by military courts under Tunisian law. On 31 December 2021, Mr. Noureddine Bhiri was arrested without warrant or explanation and placed under house arrest as a preventive measure before being released on 8 March 2022. Charged in connection with a number of cases, Mr. Rached Khiari has been detained since 3 August 2022 in connection with a case where he is accused by the Ministry of Education of defamation on social media networks. Similarly, Mr. Mehdi Ben Gharbia has been held in pretrial detention since 20 October 2021, accused of money laundering. Mr. Mehdi Ben Gharbi is allegedly still being held in pretrial detention, despite that detention exceeding the legal six-month limit. As for Mr. Rached Ghannouchi, he is allegedly the target of politically motivated persecution, as he has been charged in several cases that are, according to the complainants, politically motivated.

Although this case includes individual situations, some of which relate to events prior to the dissolution of parliament, the violations suffered by all the members of parliament concerned, belonging to the Assembly of People's Representatives elected in 2019, are part of the exceptional measures taken by

8 For the purposes of this report, the term "opposition" relates to members of parliament from political groups or parties whose decision-making power is limited and who are opposed to the ruling power.

President Saïed since 25 July 2021. President Saïed invoked Article 80 of the Constitution to suspend and dissolve parliament, lift the parliamentary immunity of members of parliament, dismiss the Prime Minister and his government and assume executive power after months of prolonged political crisis in the country. After renewing the exceptional measures in August 2021, President Saïed issued a presidential decree (Decree No. 2021-117) in September 2021 that gives him all state powers. The President can thus legislate by means of presidential decrees, which are not subject to judicial review in the absence of the Constitutional Court.

Despite the provisions of Article 80 of the Constitution, according to which parliament is considered to be in a permanent state of assembly during any exceptional measure taken by the President, the suspension of the legislative body was replaced by its effective dissolution on 30 March 2022. The road map announced by the President provided for the organization of parliamentary elections on 17 December 2022, a constitutional referendum to be held on 25 July 2022, a new Constitution ratified on 30 June 2022 and a new electoral law published on 15 September 2022. The new Constitution reportedly extends the powers of the President and limits the role of parliament, while the new electoral law reportedly reduces the roles of the political parties. President Said's reform plan was marked by the absence of an inclusive national dialogue and the marginalization of relevant actors in the Tunisian political landscape.

In their letter of 28 January 2022, the executive authorities stated that all members of parliament, whose functions had been frozen, enjoyed freedom of movement and travel, apart from those covered by a legal decision prohibiting them from leaving the country. In a more recent communication of 11 October 2022, the executive authorities confirmed that the members of parliament who had taken part in the online session of 30 March 2022 were being investigated. As for the situation of Mr. Ben Gharbia, the authorities stated that he was currently the subject of a criminal prosecution; his first hearing of 7 July 2022 had been deferred to 13 October 2022. The requests for him to be freed were refused.

On 22 September 2022, the African Court on Human and Peoples' Rights adopted a decision against Tunisia, finding that the power of the President of the Republic to take exceptional measures was limited by the procedural requirements of Article 80 of the Constitution. The Court concluded that the measures adopted were not only disproportionate to their stated objectives, but also to the laws of Tunisia.

Concerning the request for an IPU mission, the Tunisian authorities indicated in their letter of 20 June that they could not respond favourably to this request and that it would be examined after the next legislative elections in December 2022.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the complaint concerning the situation of the members of parliament who are the subject of cases TUN-33 to TUN-62, members of the Assembly of the representatives of the Tunisian people elected in 2019, is admissible, considering that the complaint: (i) was submitted in due form by qualified complainants under section I.1(b) of the Procedure for the examination and treatment of complaints (Annex I of the revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); (ii) concerns incumbent members of parliament at the time that the initial allegations were made; and (iii) concerns allegations of failure to respect parliamentary immunity; violations of freedom of opinion and expression, freedom of movement, and freedom of assembly and association; arbitrary arrest and detention; and threats and acts of intimidation, which are allegations that fall within the Committee's mandate; and *decides* to merge the examination of their situations with the present case;

2. *Thanks* the Tunisian authorities for the information provided in their letter of 11 October 2022; *regrets*, however, the absence of detailed information on the situation of the members of parliament concerned;

3. *Takes note* of the release on bail of Mr. Noureddine Bhiri, who continues to be under investigation, and *wishes* to receive information on the situations of Mr. Rached Khiari and Mr. Ben Gharbia; *calls on* the competent authorities to ensure that their trials are conducted in compliance with relevant applicable national and international standards;

4. *Expresses its concern* at the situation of the 120 members of parliament elected in 2019 who took part in the online plenary session of 30 March 2022 and who are consequently being investigated for attempted conspiracy and endangering state security; *stresses* that the members of parliament at the online meeting appear to have discussed the presidential decrees adopted since 25 July 2021 in order to examine their constitutionality, in the exercise of their parliamentary duties; *is deeply concerned* that the plenary session led to the dissolution of parliament by the President of the Republic; *affirms* that, despite the suspension of parliament by the President, and bearing in mind the general political situation, the meeting of those members of parliament should not lead to legal proceedings and criminal sanctions against them; and *calls on* the authorities to abandon the proceedings against them;

5. *Is very concerned* at the situation of all members of the Assembly of People's Representatives elected in 2019 and the restrictions to which they have been subjected, including lifting of immunity, travel ban, withdrawal of allowances and, in particular, health-care cover, which constitutes a major obstacle for some members of parliament who need expensive medical care; and *calls on* the authorities to lift this restriction and allow those members of parliament requiring medical care abroad to travel;

6. *Notes* the recent measures taken by the Tunisian authorities, in particular the adoption of a new electoral law for the organization of future legislative elections in December 2022; *notes* that the new law could marginalize some candidates from the current political parties, since they are the subject of investigations and legal proceedings; and *calls on* the Tunisian authorities to ensure that the members of parliament elected in 2019 who decide to take part in the next legislative elections are not prevented from doing so in an arbitrary manner;

7. *Regrets* the refusal of the Tunisian authorities to receive a delegation of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians in Tunisia before the legislative elections in December 2022; *considers* that the mission could have fostered constructive and inclusive dialogue and assisted efforts to return the work of the Tunisian Parliament to normal; *hopes*, nevertheless, that this mission can take place in the near future, so that satisfactory solutions can be found to the cases at hand, and discussions can take place on the assistance that the Inter-Parliamentary Union could provide to the Tunisian Parliament;

8. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the President of the Republic, the complainants and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

9. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

CL/210/14(c)-R.1
Kigali, 15 October 2022

Türkiye

Decision adopted by consensus by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022) [9]

Aysel Tugluk during an interview with AFP in Diyarbakir, 17 July 2007. AFP PHOTO/STR

TUR-69 - Gülser Yildirim (Ms.)
TUR-70 - Selma Irmak (Ms.)
TUR-71 - Faysal Sariyildiz
TUR-73 - Kemal Aktas
TUR-75 - Bedia Özgökçe Ertan (Ms.)
TUR-76 - Besime Konca (Ms.)
TUR-77 - Burcu Çelik Özkan (Ms.)
TUR-78 - Çağlar Demirel (Ms.)
TUR-79 - Dilek Öcalan (Ms.)
TUR-80 - Dilan Dirayet Taşdemir (Ms.)
TUR-81 - Feleknas Uca (Ms.)
TUR-82 - Figen Yüksekdağ (Ms.)
TUR-83 - Filiz Kerestecioğlu (Ms.)
TUR-84 - Hüda Kaya (Ms.)
TUR-85 - Leyla Birlik (Ms.)
TUR-86 - Leyla Zana (Ms.)
TUR-87 - Meral Daniş Beştaş (Ms.)
TUR-88 - Mizgin Irgat (Ms.)
TUR-89 - Nursel Aydoğan (Ms.)
TUR-90 - Pervin Buldan (Ms.)
TUR-91 - Saadet Becerikli (Ms.)
TUR-92 - Sibel Yiğitalp (Ms.)
TUR-93 - Tuğba Hezer Öztürk (Ms.)
TUR-94 - Abdullah Zeydan
TUR-95 - Adem Geveri
TUR-96 - Ahmet Yildirim
TUR-97 - Ali Atalan
TUR-98 - Alican Önlü
TUR-99 - Altan Tan
TUR-107 - Ferhat Encü
TUR-108 - Hişyar Özsoy
TUR-109 - Idris Baluken
TUR-110 - Imam Taşçier
TUR-111 - Kadri Yildirim
TUR-112 - Lezgin Botan
TUR-113 - Mehmet Ali Aslan
TUR-114 - Mehmet Emin Adiyaman
TUR-115 - Nadir Yildirim
TUR-116 - Nihat Akdoğan
TUR-118 - Osman Baydemir
TUR-119 - Selahattin Demirtaş
TUR-120 - Sirri Süreyya Önder
TUR-121 - Ziya Pir
TUR-122 - Mithat Sancar
TUR-123 - Mahmut Toğrul
TUR-124 - Aycan Irmez (Ms.)
TUR-125 - Ayşe Acar Başaran (Ms.)
TUR-126 - Garo Paylan
TUR-128 - Aysel Tugluk (Ms.)
TUR-129 - Sebahat Tuncel (Ms.)
TUR-130 - Leyla Guven (Ms.)
TUR-131 - Ayşe Sürücü (Ms.)
TUR-132 - Musa Farisogullari
TUR-133 - Emine Ayna (Ms.)
TUR-134 - Nazmi Gür
TUR-135 - Ayla Akat Ata (Ms.)
TUR-136 – Beyza Ustün (Ms.)
TUR-137 - Remziye Tosun (Ms.)

9 The leader of the Turkish delegation expressed her reservations regarding the decision.

TUR-100 - Ayhan Bilgen
TUR-101 - Behçet Yildirim
TUR-102 - Berdan Öztürk
TUR-105 - Erol Dora
TUR-106 - Ertuğrul Kürkcü
TUR-138 - Kemal Bulbul
TUR-140 - Gültan Kışanak (Ms.)
TUR-141 - Semra Güzel (Ms.)
TUR-142 - Saliha Aydemir (Ms.)

Alleged human rights violations

- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Lack of fair trial proceedings and excessive delays
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Ill-treatment
- ✓ Abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate

Case TUR-COLL-02

Türkiye: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 67 opposition members of parliament (33 men and 34 women)

Qualified complainant(s): Section I.(1)(c) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: June 2016

Recent IPU decision: February 2022

IPU mission: June 2019

Recent Committee hearings: Hearings with the Turkish delegation and the complainant at the 141st IPU Assembly (October 2019)

Recent follow-up:
- Communications from the authorities: Responses from the President of the Turkish IPU Group (September 2022)
- Communication from the complainant: September 2022
- Communication to the authorities: Letter to the President of the IPU Group (September 2022)
- Communication to the complainant: September 2022

A. Summary of the case

Over 600 criminal and terrorism charges have been brought against the members of parliament of the People's Democratic Party (HDP) since 20 May 2016, when the Constitution was amended to authorize the wholesale lifting of parliamentary immunity. They are being tried on terrorism-related charges and charges of defamation of the President, Government or State of Türkiye. Some of them also face older charges in relation to the Kurdistan Communities Union (*Koma Civakên Kurdistan* – KCK) first-instance trial that has been ongoing since 2011, while others face more recent charges. In these cases, their parliamentary immunity was allegedly not lifted.

Since 2018, over 30 parliamentarians have been sentenced to terms of imprisonment. Since 4 November 2016, scores of parliamentarians have been detained and others have gone into exile. Eleven current and former parliamentarians are in prison, namely the former HDP co-chairs, Mr. Selahattin Demirtaş and Ms. Figen Yüksekdağ, as well as Ms. Gülser Yildirim, Mr. Idris Baluken, Ms. Leyla Güven, Ms. Semra Güzel, Ms. Gültan Kışanak, Mr. Sebahat Tuncel, Ms. Aysel Tuğluk, Ms. Ayla Akat Ata and Mr. Nazmi Gur. Some of them were arrested in September 2020, although the accusations against them relate to the events in the distant past that unfolded soon after the siege of Kobane in Syria in 2014. Thirteen HDP members of parliament have lost their parliamentary mandates in recent years, largely due to the fact that their prison sentences became final. According to the complainant, Ms. Aysel Tuğluk is suffering from dementia and her health is getting worse by the day. She was sentenced in 2018 to 10 years in prison for "belonging to a terrorist organization". The Constitutional Court rejected a plea for her release but ordered that she receive regular neurological and psychiatric treatment in hospital. In another case against her, the Constitutional Court ruled in a case against her that her right to a fair trial had been violated and ordered a retrial.

According to the complainant, the charges against HDP members of parliament are groundless and violate their rights to freedom of opinion and expression, and freedom of assembly and association. The complainant claims that the evidence adduced to support the charges against the members of parliament relates to public statements, rallies and other peaceful political activities carried out in furtherance of their parliamentary duties and political party programme. Such activities include mediating between the Kurdistan Workers' Party (*Partîya Karkerên Kurdistanê* – PKK) and the Turkish Government as part of the peace process between 2013 and 2015, publicly advocating political autonomy and criticizing the policies of President Erdoğan in relation to the current conflict in south-eastern Türkiye and at the border with Syria (including denouncing the alleged crimes committed by the Turkish security forces in that context). The complainant alleges that such statements, rallies and activities do not constitute any offence, and that they fall under the clear scope and protection of the fundamental rights of members of parliament.

An IPU trial observer concluded in 2018 that the prospects for Ms. Yüksekdağ and Mr. Demirtaş receiving fair trials were remote and that the political nature of both prosecutions was evident. It should be noted that, on 17 July 2022, the Constitutional Court ruled in one of the cases against Ms. Yüksekdağ that her rights to freedom of thought and expression, as well as to be elected, were violated when she was stripped of her parliamentary immunity in 2016.

A 2018 IPU review of 12 court decisions issued against HDP members reached similar conclusions. It concluded, *inter alia*, that the judiciary in Türkiye, from the first-instance courts to the Constitutional Court, completely disregarded the case law of the European Court of Human Rights and the main judgment of the Turkish Constitutional Court in relation to freedom of expression when evaluating whether an expression constituted incitement to violence or one of the other offences with which the members of parliament were charged.

On 22 December 2020, the Grand Chamber of the European Court of Human Rights delivered its judgment in the case of *Demirtaş v. Türkiye* (No. 2) (Application No. 14305/17), and held that there had been violations of his rights to freedom of expression, to freedom and security, to a speedy decision on the lawfulness of detention and to free elections. The Court also found that Mr. Demirtaş' detention, especially during two crucial campaigns relating to the referendum of 16 April 2017 and the presidential elections of 24 June 2018, had pursued the ulterior motive of stifling pluralism and limiting freedom of political debate, which was at the very core of the concept of a democratic society. The Court held that the respondent state was to take all necessary measures to secure his immediate release. Since then, European parliamentary and executive institutions have called on the Turkish authorities to implement the judgment without delay. On 7 January 2021, the Ankara 22nd Assizes Court accepted a 3,500-page indictment against Mr. Demirtaş and 107 other defendants, issued by the Ankara public prosecutor on 30 December 2020, regarding the same protests that took place in October 2014, this time charging Mr. Demirtaş with 30 new offences. Since then, Mr. Demirtaş has been sentenced to prison terms in other criminal cases, reportedly most recently on 24 January 2022 with regard to public criticism voiced in February 2016 against the then Prime Minister, Mr. Ahmet Davutoğlu, during a rally held in Mersin. The Turkish authorities have stated that the ruling of the European Court of Human Rights could not be implemented, given that Mr. Demirtaş' ongoing detention was related to new evidence that is substantially different from that examined by the Court.

On 1 February 2022, the European Court of Human Rights ruled that the lifting of the parliamentary immunity of 40 Peoples' Democratic Party (HDP) lawmakers, who had brought their case to the European Court following the constitutional amendment in May 2016, had violated their right to freedom of expression. In so doing, the Court responded to their assertion that the lifting of their immunity came in response to their political opinions and drew for its conclusions on this point on its rulings in the cases of *Demirtaş v. Türkiye and Demir v. Türkiye*.

On 19 October 2021, in the landmark decision *Vedat Şorli v. Turkey*, the European Court of Human Rights found that Article 299 of the Turkish Criminal Code, which criminalizes insulting the President, was incompatible with the right to freedom of expression, and urged the Government to align legislation with Article 10 of the European Convention on Human Rights.

The Turkish authorities have provided extensive information on the legal status of the criminal proceedings against the HDP parliamentarians, without, however, providing information on the precise facts to support the charges or convictions. According to the official information note dated 21 September 2022, provided by the President of the Turkish IPU Group, with regard to the 531 criminal files against 51 HDP parliamentarians (out of the 66 that are the subject of the present case 33 rulings were issued concluding that there was no room for prosecution and 126 merger/ postponement/administrative sanction decisions were made. According to the official information note dated 21 September 2022, provided by the President of the Turkish IPU Group, with regard to the 531 criminal files against 51 HDP parliamentarians (out of the 66 that are the subject of the present case) 33 rulings were issued concluding that there was no room for prosecution and 126 merger/ postponement/administrative sanction decisions were made. Moreover, legal proceedings were launched in 349 files, 51 of which are still pending, while convictions have been handed down in 79 files against 38 HDP parliamentarians. Moreover, 230 files, closed through resolutions, indicate that there is no room for acquittal/punishment/postponement of the prosecution. The note specifies in this regard that 23 files were sent to parliament with a decision to stop after the relevant person was

elected as a member of parliament while the trial was still ongoing, and after these files were returned to their place; that a conviction decision was given for three members of parliament in three files; that, with regard to 11 files, there is no room for acquittal/punishment/postponement of prosecution and that they were closed through resolutions; and that nine files are still pending/ongoing.

The Turkish authorities have repeatedly justified the legality of the measures taken against the HDP parliamentarians, and invoked the independence of the judiciary, the need to respond to security and terrorism threats and legislation adopted under the state of emergency. The authorities have provided detailed information on parliament's May 2016 "provisional constitutional amendment" on parliamentary immunity, which has been used to prosecute parliamentarians from all parties. They have asserted that there is no "HDP witch-hunt" in Türkiye; that women parliamentarians are not being specifically targeted; that there is no Kurdish issue in Türkiye and no current conflict in south-eastern Türkiye; that Türkiye is facing a terrorism issue at multiple levels involving the PKK and its "extensions"; that the HDP has never publicly denounced the violent activities of the PKK; that HDP members, including members of parliament, have made many statements in support of the PKK and their "extensions"; that HDP members have attended funerals of PKK suicide bombers and called for people to take to the streets, which has resulted in violent incidents with civilian casualties; that this does not fall within the acceptable limits of freedom of expression; that the Constitutional Court has reached such conclusions in several cases and, in other cases, domestic remedies have not yet been exhausted; and that the independence of the judiciary and the rule of law in Türkiye must be respected.

On 17 March 2021, the chief prosecutor of the Turkish Court of Cassation referred a request for the dissolution of the HDP to the Constitutional Court, accusing the HDP of terrorist activities. On 21 June 2022, the Constitutional Court accepted the indictment presented by the chief prosecutor. On 20 September 2022, the Constitutional Court rejected the defence's request for the recusal of a judge in the case, who had reportedly previously taken part as a prosecutor in investigations against at least 47 of the HDP members who were facing a ban from politics in the same "HDP closure" case. It appears that the prosecution is drawing heavily on the ongoing proceedings against several HDP politicians in the 2014 Kobane case referred to earlier, which is ongoing.

The complainant affirms that 1,231 summary proceedings have been brought and are currently pending against HDP parliamentarians. In this regard, it points out that the parliamentary immunity of Ms. Saliha Aydemir is expected to be lifted soon in connection with her participation in the Gemlik demonstration on 12 June 2022.

In January 2022, the complainant stated that photos that had been leaked of current HDP parliamentarian Ms. Semra Güzel, showing her together with PKK fighter Mr. Volkan Bora, whom she had known from their time at Harran University, were being used to criminalize her and to strengthen the push for the closure of the HDP. The complainant asserts that the photos were taken in 2014 during the peace process when the HDP was interacting directly with the PKK on behalf of the Turkish Government. Ms. Güzel was not involved with the HDP at that time. According to the complainant, at the time the Government also actively encouraged Kurdish families to meet their children in the mountains as part of an effort to convince them to contribute to a peaceful settlement and to return home. According to the complainant, even though the photos showing Ms. Güzel were reportedly found by the authorities in 2017, she was never investigated or questioned until these photos were leaked to the press in late 2021. According to the official information note dated 21 September 2022, provided by the President of the Turkish IPU Group, the prosecution has found significant evidence showing Ms. Güzel mingling with the PKK/KCK fighters at their camps and wearing their organization's uniform; the prosecution affirms that Ms. Güzel has been involved in the women's organization of the KCK, the umbrella organization of the PKK, and subsequently the DTK, and that the KCK administration suggested that she run for parliament to further the aims of the organization. On 1 March 2022, the Turkish Parliament lifted her parliamentary immunity.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the President of the Turkish IPU Group for her latest communication and for her continuous cooperation and spirit of dialogue;

2. *Remains deeply alarmed* at the continued prospect of the dissolution of the HDP party, also bearing in mind that its predecessors were dissolved by court order; *considers* that this step shows once again that the authorities continue to view, wrongly, the PKK and the HDP as one and the same entity; *recalls* in this regard that, while recognizing that the two organizations rely largely on the same support base and pursue similar objectives, the HDP is a legal political party that does not in any way advocate violence to achieve its goals; *is concerned* that its dissolution will deprive not only HDP parliamentarians of their right to participate in public life, but also their electorate of their right to representation in the Turkish parliament; *underlines* that the European Court of Human Rights has ruled that the dissolution or ban of a party is an extreme measure only justified as a last resort, in very exceptional circumstances, and that it has already handed down several rulings, notably against Türkiye, in which the ban on a political party had been considered a human rights violation; and *urges* the Turkish authorities, therefore, to do their utmost to comply with its obligations under the European Convention on Human Rights in this area;

3. *Notes with concern* in this regard, also, that the European Court of Human Rights' rulings in cases affecting several of the HDP parliamentarians underscore that the legal steps to which they have been subjected come in direct response to the exercise of their freedom of expression and, as determined in the case of Mr. Demirtaş, were aimed at stifling the opposition;

4. *Reaffirms its long-standing view* that, in their legitimate fight against terrorism, the Turkish authorities need to take more decisive action to ensure that current national legislation and its application are in line with international and regional standards on freedom of opinion and expression, assembly and association;

5. *Remains deeply concerned* in this regard that 11 current and former parliamentarians continue to languish in prison; *considers*, once more, that the latest extensive information provided by the Turkish Parliament does nothing to dispel the doubts that the HDP parliamentarians have been targeted in connection with the legitimate exercise of their political rights; *urges*, therefore, the Turkish authorities to review their situation and, where possible, release them and terminate the criminal proceedings; and *sincerely hopes* that the authorities will release Ms. Aysel Tuğluk forthwith in light of her poor health;

6. *Remains concerned* that new legal proceedings could be prepared and brought against current HDP parliamentarians; *calls on* the Turkish Parliament to ensure that their parliamentary immunity is scrupulously protected, that any requests made for the lifting of immunity is carefully analysed with regard to each parliamentarian concerned and only lifted if the legal proceedings are founded in law and do not run counter to basic human rights; and *wishes* to receive detailed information from the authorities on these points;

7. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information, and to undertake efforts to organize a Committee mission to Türkiye that would enable the delegation to discuss directly the issues at hand with all the relevant authorities and other stakeholders;

8. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Uganda

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

© National Unity Platform

UGA-24 - Allan Aloizious Ssewanyana
UGA-25 - Muhammad Ssegirinya

Case UGA-Coll-02

Uganda: Parliament affiliated to the IPU

Victims: Two male opposition members of parliament

Qualified complainant(s): Section I.1.(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: January 2022

Recent IPU decision: March 2022

IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with the Ugandan delegation to the 145th IPU Assembly (October 2022)

Recent follow-up:
- Communication(s) from the authorities: - - -
- Communication from the complainant: September 2022
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the National Assembly (September 2022)
- Communication to the complainant: September 2022

Alleged human rights violations

- ✓ Abduction
- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Lack of fair trial proceedings
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity

A. Summary of the case

The case concerns allegations of human rights violations, including, *inter alia*, arbitrary detention, torture, inhumane conditions of detention and lack of fair trial proceedings, affecting two opposition members of parliament in Uganda. According to the complainant, the two members of parliament have been targeted because of their political opinions and their work as opposition parliamentarians.

On 7 September 2021, the Hon. Muhammad Ssegirinya was arrested together with the Hon. Allan Aloizious Ssewanyana by the Ugandan police on allegations that the two parliamentarians were involved in the murder of two individuals and the attempted murder of a third person. They were charged with the offences of murder, terrorism, aiding and abetting terrorism and attempted murder. All these crimes were purportedly committed on 23 August 2021 in Masaka District. The two members of parliament were subsequently remanded in custody and held in Kigo Government Prison. On 21 September 2021, both members of parliament were granted bail by the High Court of Uganda sitting in Masaka.

The complainant states that, on 24 September 2021, after having paid bail, Mr. Ssewanyana was released from Kigo Government Prison but was immediately attacked at the prison gate, manhandled and abducted by gun-wielding men in plain clothes, who whisked him away to an unknown destination. On 27 September 2021, Mr. Ssegirinya was also released from Kigo Government Prison, but he too was immediately abducted at the prison gate by similarly dressed men wielding heavy weapons and whisked away to an unknown destination.

On 30 September 2021, after days of detention at unknown detention facilities, the two members of parliament were summoned to the Chief Magistrate's Court in Masaka and read additional charges. According to the complainant, they appeared frail and informed the court that they had been brutally tortured through physical beatings while in detention. On the occasions the members of parliament re-appeared in court to hear their cases, they showed physical, festering wounds and complained of torture and humiliation while in detention. The complainant also states that the members of parliament informed the presiding judge that they had been prevented from receiving medical attention by a doctor of their choice and that they had been banned from receiving any visitors, including family members, while in prison.

At the hearing held during the 145th IPU Assembly, the Ugandan delegation stated that the two members of parliament had been arrested on the basis of section 21(1)(h) and (i) of the Police Act, Chapter 303, of the Laws of Uganda, which both obliges and empowers the police to “detect and bring offenders to justice” and to “apprehend all persons whom he or she is legally authorised to apprehend and for whose apprehension sufficient grounds exist”. The delegation also informed the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians that the privileges and immunities of members of parliament as provided for in Ugandan legislation do not grant immunity from criminal proceedings. Regarding action taken by parliament, the delegation reported that on several occasions the Human Rights Committee of the Parliament of Uganda visited the two members of parliament in Kigo Prison and Mulago National Referral Hospital in the presence of their legal representatives, and in the case of Mr. Ssegirinya in the presence of his private doctor. The parliamentary committee also interviewed the prison authorities, the two parliamentarians concerned and other stakeholders. The matter of the incarceration of the two members of parliament had been discussed 10 times on the floor of parliament since their arrest and the Government has updated the House on the situation of both members of parliament. On 7 September 2022, in her communication to the House, the Speaker of Parliament called for the expeditious trial of Mr. Ssewanyana and Mr. Ssegirinya. The delegation also provided the Committee with copies of excerpts from the House proceedings in this regard.

According to the complainant, the two members of parliament have remained in detention since 7 September 2021 and all efforts to secure their release on bail have been unsuccessful to date. They also need specialized medical treatment, which they cannot access at the Kigo Prison facilities. Mr. Ssegirinya’s health condition is particularly unstable as he has an underlying condition requiring urgent medical attention, while Mr. Ssewanyana has an injured leg. In September 2022, the complainant informed the Committee that proceedings were still ongoing, that the health of the members of parliament had continued to deteriorate, that other co-accused prisoners in the same case had informed the court that they had been tortured to implicate the two members of parliament and that the Prosecution had recently applied for the identity of witnesses to be shielded. The complainant also reported that the defence lawyers of the two members of parliament challenged in court the Prosecution’s application to protect witnesses’ identity and that the court decision on this matter was still pending.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the delegation of Uganda for the information provided and for meeting with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians during the 145th IPU Assembly to discuss the cases and concerns at hand;

2. *Takes note with appreciation* of steps taken by the Parliament of Uganda to monitor the situation of Mr. Ssewanyana and Mr. Ssegirinya, which include regularly discussing their situation on the floor of the House and asking the Government to report on the situation of the

two members of parliament; *commends* in particular the efforts made by the Human Rights Committee of the Parliament of Uganda to visit Mr. Ssewanyana and Mr. Ssegirinya in prison; *calls on* parliament to continue using its powers effectively to ensure that the allegations of torture against the two parliamentarians are fully investigated, followed by whatever steps are warranted as a result to ensure accountability; and *wishes* to be kept informed of progress made in this regard and to receive copies of the relevant reports prepared by the Human Rights Committee of Parliament following its visits to prison;

3. *Regrets* that, despite the assurances of support that the Ugandan delegation to the 144th IPU Assembly gave on this matter, the requested mission to Uganda by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians has still not received official endorsement from the Ugandan authorities; *is confident* that, in light of the renewed assurances of support provided by the Ugandan delegation that met the Committee during the 145th IPU Assembly, a Committee delegation can soon travel to Uganda to meet with all relevant authorities exercising legislative, executive or judicial powers, the prison authorities and any other institution, civil society organization or individual in a position to provide relevant information regarding the situation of Mr. Ssewanyana and Mr. Ssegirinya, as well as to visit them in prison; and *hopes* that the competent national authorities will cooperate fully and that the mission will help to find swift satisfactory solutions to this case in accordance with applicable national and international human rights standards and to obtain first-hand information on the status of implementation of the recommendations made by the IPU after the Committee mission to Uganda in 2020;

4. *Remains deeply concerned* about the continued detention of the members of parliament, in view of the allegations concerning their conditions of detention and mistreatment while in custody and the alleged deterioration in their state of health; *urges* the national authorities to take all necessary steps to ensure Mr. Ssewanyana's and Mr. Ssegirinya's full enjoyment of their rights, in particular their right to life, to physical integrity and to access to judicial guarantees, and that they receive the necessary medical care; and *requests* once again the authorities to provide official and detailed information on the facts justifying each of the charges brought against the two members of parliament, on further steps taken to investigate the alleged acts of torture reported by the complainant and on progress made in the identification and punishment, if any, of those responsible;

5. *Is concerned* about the allegation that other co-accused prisoners in the same case have been apparently tortured to implicate the two members of parliament; *recalls* that, according to article 15 of the United Nations Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment, to which the State of Uganda is a party, the State "shall ensure that any statement that is established to have been made as a result of torture shall not be invoked as evidence in any proceedings, except against a person accused of torture as evidence that the statement was made"; *is also concerned* that the Prosecution had recently applied for the identity of witnesses for the prosecution to be shielded in the proceedings against Mr. Ssewanyana and Mr. Ssegirinya; in this regard, *wishes* to receive additional official information on the reasons invoked by the Prosecution to justify its request and on how the possible protection of witnesses' identity would fully respect the procedural guarantees provided for in Ugandan laws and strictly comply with the fundamental right of defence of the two parliamentarians; *decides* to mandate a trial observer to monitor the upcoming court proceedings; and *wishes* to be kept informed of the dates of the trial when available and of any other relevant judicial developments in the case;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the Speaker of the National Assembly, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

7. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Venezuela

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

Venezuelan opposition deputy Juan Requesens, elected in 2015, argues with National Guard personnel during a protest in front of the Supreme Court in Caracas on 30 March 2017. JUAN BARRETO/AFP

VEN-10 – Biagio Pilieri
VEN-11 – José Sánchez Montiel
VEN-12 – Hernán Claret Alemán
VEN-13 – Richard Blanco
VEN-16 – Julio Borges
VEN-19 – Nora Bracho (Ms.)
VEN-20 – Ismael Garcia
VEN-22 – Williams Dávila
VEN-24 – Nirma Guarulla (Ms.)
VEN-25 – Julio Ygarza
VEN-26 – Romel Guzamana
VEN-27 – Rosmit Mantilla
VEN-28 – Renzo Prieto
VEN-29 – Gilberto Sojo
VEN-30 – Gilber Caro
VEN-31 – Luis Florido
VEN-32 – Eudoro González
VEN-33 – Jorge Millán
VEN-34 – Armando Armas
VEN-35 – Américo De Grazia
VEN-36 – Luis Padilla
VEN-37 – José Regnault
VEN-38 – Dennis Fernández (Ms.)
VEN-39 – Olivia Lozano (Ms.)
VEN-40 – Delsa Solórzano (Ms.)
VEN-41 – Robert Alcalá
VEN-42 – Gaby Arellano (Ms.)
VEN-43 – Carlos Bastardo
VEN-44 - Marialbert Barrios (Ms.)
VEN-45 – Amelia Belisario (Ms.)
VEN-46 – Marco Bozo
VEN-48 – Yanet Fermin (Ms.)
VEN-49 – Dinorah Figuera (Ms.)
VEN-85 – Franco Casella
VEN-86 – Edgar Zambrano
VEN-87 – Juan Pablo García
VEN-88 – Cesar Cadenas
VEN-89 – Ramón Flores Carrillo
VEN-91 – María Beatriz Martínez (Ms.)
VEN-92 – María C. Mulino de Saavedra (Ms.)
VEN-93 – José Trujillo
VEN-94 – Marianela Fernández (Ms.)
VEN-95 – Juan Pablo Guanipa
VEN-96 – Luis Silva
VEN-97 – Eliezer Sirit
VEN-98 – Rosa Petit (Ms.)
VEN-99 – Alfonso Marquina
VEN-100 – Rachid Yasbek
VEN-101 – Oneida Guaipe (Ms.)
VEN-102 – Jony Rahal
VEN-103 – Ylidio Abreu
VEN-104 – Emilio Fajardo
VEN-106 – Angel Alvarez
VEN-108 – Gilmar Marquez
VEN-109 – José Simón Calzadilla
VEN-110 – José Gregorio Graterol
VEN-111 – José Gregorio Hernández
VEN-112 – Mauligmer Baloa (Ms.)
VEN-113 – Arnoldo Benítez
VEN-114 – Alexis Paparoni
VEN-115 – Adriana Pichardo (Ms.)
VEN-116 – Teodoro Campos
VEN-117 – Milagros Sánchez Eulate (Ms.)
VEN-118 – Denncis Pazos
VEN-119 – Karim Vera (Ms.)
VEN-120 – Ramón López

VEN-50 – Winston Flores
VEN-51 – Omar González
VEN-52 – Stalin González
VEN-53 – Juan Guaidó
VEN-54 – Tomás Guanipa
VEN-55 – José Guerra
VEN-56 – Freddy Guevara
VEN-57 – Rafael Guzmán
VEN-58 – María G. Hernández (Ms.)
VEN-59 – Piero Maroun
VEN-60 – Juan A. Mejía
VEN-61 – Julio Montoya
VEN-62 – José M. Olivares
VEN-63 – Carlos Paparoni
VEN-64 – Miguel Pizarro
VEN-65 – Henry Ramos Allup
VEN-66 – Juan Requesens
VEN-67 – Luis E. Rondón
VEN-68 – Bolivia Suárez (Ms.)
VEN-69 – Carlos Valero
VEN-70 – Milagro Valero (Ms.)
VEN-71 – German Ferrer
VEN-72 – Adriana d'Elia (Ms.)
VEN-73 – Luis Lippa
VEN-74 – Carlos Berrizbeitia
VEN-75 – Manuela Bolívar (Ms.)
VEN-76 – Sergio Vergara
VEN-78 – Oscar Ronderos
VEN-79 – Mariela Magallanes (Ms.)
VEN-80 – Héctor Cordero
VEN-81 – José Mendoza
VEN-82 – Angel Caridad
VEN-83 – Larissa González (Ms.)
VEN-84 – Fernando Orozco
VEN-121 – Freddy Superlano
VEN-122 – Sandra Flores-Garzón (Ms.)
VEN-123 – Armando López
VEN-124 – Elimar Díaz (Ms.)
VEN-125 – Yajaira Forero (Ms.)
VEN-126 – Maribel Guedez (Ms.)
VEN-127 – Karin Salanova (Ms.)
VEN-128 – Antonio Geara
VEN-129 – Joaquín Aguilar
VEN-130 – Juan Carlos Velasco
VEN-131 – Carmen María Sivoli (Ms.)
VEN-132 – Milagros Paz (Ms.)
VEN-133 – Jesus Yanez
VEN-134 – Desiree Barboza (Ms.)
VEN-135 – Sonia A. Medina G. (Ms.)
VEN-136 – Héctor Vargas
VEN-137 – Carlos A. Lozano Parra
VEN-138 – Luis Stefanelli
VEN-139 – William Barrientos
VEN-140 – Antonio Aranguren
VEN-141 – Ana Salas (Ms.)
VEN-142 – Ismael León
VEN-143 – Julio César Reyes
VEN-144 – Ángel Torres
VEN-145 – Tamara Adrián (Ms.)
VEN-146 – Deyalitza Aray (Ms.)
VEN-147 – Yolanda Tortolero (Ms.)
VEN-148 – Carlos Prosperi
VEN-149 – Addy Valero (Ms.)
VEN-150 – Zandra Castillo (Ms)
VEN-151 – Marco Aurelio Quiñones
VEN-152 – Carlos Andrés González
VEN-153 – Carlos Michelangeli
VEN-154 – César Alonso

Alleged human rights violations

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Excessive delays
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate
- ✓ Impunity
- ✓ Other violations: right to privacy

A. Summary of the case[10]

Case VEN-COLL-06

Venezuela: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 134 opposition members of parliament (93 men and 41 women)

Qualified complainant(s): Section I.(1)(c) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: March 2017

Recent IPU decision: March 2022

IPU mission: August 2021

Recent Committee hearings: Hearings with members of the governing and opposition parties at the 141st IPU Assembly (October 2019)

Recent follow-up:
- Communication from the National Assembly 2020 (November 2021)
- Communication from the complainant: August 2022
- Communications to the authorities: Letters to the Speakers of the National Assembly of 2015 and 2020 (February 2022); letter to the executive authorities: August 2022
- Communication to the complainant: September 2022

The case concerns allegations of human rights violations affecting 134 parliamentarians[11] from the coalition of the *Mesa de la Unidad Democrática* (Democratic Unity Roundtable – MUD), against the backdrop of continuous efforts by Venezuela's executive and judicial authorities to undermine the functioning of the National Assembly elected in 2015. At the time, the MUD coalition was opposed to President Nicolas Maduro's government and obtained a majority of seats in the National Assembly in the parliamentary elections of 6 December 2015.

According to the complainant, almost all parliamentarians listed in the present case have been attacked or otherwise intimidated with impunity by law enforcement officers and/or pro-government officials and supporters during demonstrations, inside parliament and/or at their homes. At least 11 National Assembly members were arrested and subsequently released, reportedly due to politically motivated legal proceedings against them. All were detained without due respect for the constitutional provisions on parliamentary immunity. There are also serious concerns regarding respect for due process and their treatment in detention. People associated with opposition parliamentarians have also been detained and harassed. At least 36 parliamentarians are in exile, six have recently returned to Venezuela, 23 are engaged in court proceedings, and many of them have been barred from holding public office. The passports of at least 13 parliamentarians have been confiscated, not been renewed, or cancelled by the authorities, reportedly as a way to exert pressure and to prevent them from travelling abroad to report what is happening in Venezuela.

On 31 August 2020, President Nicolas Maduro pardoned 110 members of the political opposition who had been accused of committing criminal acts. The decision meant the closure of ongoing criminal proceedings against 26 parliamentarians listed in the present case and the release of four of them.

A joint mission, composed of members of both the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians (CHRP) and the IPU Executive Committee, went to Venezuela from 23 to 27 August 2021. The delegation was able to meet with a large variety of state authorities and stakeholders as well as with more than 60 of the 134 parliamentarians elected in 2015 with cases under examination by the CHRP, thereby obtaining first-hand information on their individual situations.

At the beginning of 2022, the complainant stated that acts of persecution, harassment and intimidation against opposition parliamentarians elected in 2015 have increased, and that these parliamentarians all fear for their freedom and physical integrity. In August 2022, the complainant informed the Committee that, on 4 August 2022, Mr. Juan Requesens, a parliamentarian elected in 2015, was sentenced to eight years in prison for his alleged involvement in what the Venezuelan authorities define as a failed assassination attempt involving drones carrying explosives against President Maduro in Caracas in 2018. During the same proceedings, the judge issued an arrest warrant and an extradition request against Mr. Julio Borges, former Speaker of the National Assembly, who is currently living abroad.

---

10 For the purposes of this decision, the term "opposition" relates to members of parliament from political groups or parties that have limited decision-making power and are opposed to the ruling power.

11 In this decision, the use of the term "parliamentarian" should be construed as referring to both women and men elected in 2015 as members of the National Assembly.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Is deeply concerned* that Mr. Juan Requesens has been sentenced to eight years in prison in a trial that, according to the complainant, failed to meet national and international standards of due process, an allegation that seems credible if considered in the light of information received during the IPU mission to Venezuela in August 2021 about recurrent obstructions faced by defence lawyers in performing their role in criminal proceedings; *is also concerned* that, during the same proceedings, the judge reportedly issued an arrest warrant and an extradition request against Mr. Julio Borges*; considers* that Mr. Requesens' continued deprivation of liberty since August 2018, first in "El Helicoide", a detention centre operated by the Bolivarian National Intelligence Service and then under house arrest since August 2020, as well as the prosecution of both opposition parliamentarians elected in 2015, not only run counter to their basic human rights, but should also be seen as reprisals for their political activities and positions as members of the National Assembly elected in 2015; *considers* also that the above-mentioned court decisions, if executed, may put both parliamentarians in a serious situation presenting a risk of irreparable harm to their rights; *wishes* to receive official and detailed information on the facts justifying each of the charges brought against them as well as copies of the relevant court decisions; and *urges* the national authorities to take all necessary steps to ensure that the rights of Mr. Requesens and Mr. Borges are fully respected;

2. *Reaffirms* its long-standing position that the harassment of opposition parliamentarians elected in 2015 is a direct consequence of the prominent role they played as outspoken opponents of President Maduro's government and as members of the opposition-led National Assembly elected in 2015; *urges* the authorities, once again, to put an immediate end to all forms of persecution against the opposition parliamentarians elected in 2015, to ensure that all relevant state authorities respect their human rights, and to thoroughly investigate and establish accountability for reported violations of their rights; and *calls on* the Venezuelan authorities to provide official information on any steps taken to this end*;*

3. *Reiterates* that the issues involved in the present case are part of the broader complex situation in Venezuela, which can only be resolved through inclusive political dialogue and by the Venezuelans themselves; *firmly hopes* that the talks between government and opposition representatives will be resumed soon and will allow the various national stakeholders to work together to bring about a new social pact through participatory and non-violent means, without foreign interference and in compliance with the State's international human rights commitments, as well as to create the necessary conditions to conduct future elections accepted by all parties; *reaffirms* the IPU's readiness to provide support for any effort to strengthen democracy in Venezuela; and *calls on* the relevant authorities to provide further information on how best to provide such assistance;

4. *Remains deeply concerned* about the findings of the successive mission reports of the United Nations Human Rights Council Independent International Fact-Finding mission on Venezuela, in particular relating to the detailed information contained in its report issued in September 2022 illustrating how real and perceived dissidents and government opponents have been targeted for detention and reprisals by state intelligence services in recent years, which give further weight to the accusations of political repression and the responsibility of the State at the highest level; and *expresses the firm hope*, once again, that the State of Venezuela, with the support of the international community, will be able to address the violations and crimes documented in these reports;

5. *Renews* its call on all IPU Member Parliaments, IPU permanent observers and relevant human rights organizations to take concrete actions, within their respective mandates, in support of the urgent resolution of the individual cases at hand in a manner consistent with democratic and human rights values;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant Venezuelan institutions, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

7. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

CL/210/14(c)-R.1
Kigali, 15 October 2022

Zimbabwe

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

Joanah Mamombe © Women's Academy for Leadership and Political Excellence (WALPE)

ZWE-45 – Joanah Mamombe

Case ZWE-45

Zimbabwe: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Female opposition member of parliament

Qualified complainants: Section I.1(d) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaints: May 2020 and April 2021

Recent IPU decision: May 2021

Recent IPU Mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with the Speaker of the National Assembly at the 145th IPU Assembly (October 2022)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly (February 2021)
- Communication from the complainants: September 2022
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the National Assembly (September 2022)
- Communication to the complainants: September 2022

Alleged human rights violations

- ✓ Abduction
- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Lack of fair trial proceedings
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate
- ✓ Impunity
- ✓ Other violations: discrimination

A. Summary of the case

Ms. Joanah Mamombe is the youngest member of the Parliament of Zimbabwe and belongs to the opposition Movement for Democratic Change (MDC Alliance) party. According to the complainants, at around 2 p.m. on Wednesday, 13 May 2020, Ms. Mamombe and two other young women leaders, namely Ms. Cecilia Chimbiri and Ms. Netsai Marova, were abducted, tortured and sexually abused by suspected state security agents.

According to the complainants, after being intercepted at a roadblock by the police for breaking COVID-19 regulations by taking part in a peaceful flash demonstration, Ms. Mamombe and the two other young women leaders were taken to Harare Central Police Station. Then, instead of being fined or formally charged, they were allegedly forced into a minibus and taken to an undisclosed destination, where they were subjected to torture, sexual abuse and degrading treatment by a paramilitary group

known as “the Ferrets”. The complainants report that, upon discovering that they were being abducted, the three women reached out to their family members and colleagues by phone and repeatedly texted them to share their location. After family members and colleagues raised the alarm about their whereabouts, the three women were reportedly dumped near Bindura at around 9 p.m. on Thursday, 14 May 2020. They were finally found and taken to safety at around 2 a.m. on Friday, 15 May 2020, by a team of family members and lawyers. The complainants further report that the three were then taken to hospital for treatment and stressed that medical and psychological reports were made on the spot that proved that the three women had been subjected to torture and abuse during their disappearance.

On 10 June 2020, five United Nations (UN) Special Procedures experts of the UN Human Rights Council issued a statement calling on the authorities of Zimbabwe to “urgently prosecute and punish the perpetrators of this outrageous crime, and to immediately enforce a policy of ‘zero tolerance’ for abductions and torture throughout the country to ensure the effective protection of women against sexual violence, and to bring those responsible to account”. The UN human rights procedures “expressed grave alarm over concerns this was not an isolated instance. In 2019 alone, 49 cases of abductions and torture were reported in Zimbabwe, without investigations leading to perpetrators being held to account”. The experts concluded that “enforced disappearances of women often involve sexual violence, and even forced impregnation, with enormous harm inflicted not only on their physical health and integrity, but also in terms of the resulting psychological damage, social stigma and disruption of family structures”.

According to the complainants, petitions regarding the alleged abuses suffered by Ms. Mamombe and her two colleagues have been submitted to Zimbabwe’s Gender Commission, Human Rights Commission and the National Peace and Reconciliation Commission. The complainants affirm that these petitions have been copied to the Ministry of Justice, Ministry of Home Affairs, Ministry of Women’s Affairs and the Parliament of Zimbabwe. Yet, more than two years since the events of May 2020, these complaints have still not yielded any result. Moreover, the complainants declare that, instead of carrying out an independent investigation into the allegations, the State actually arrested Ms. Mamombe and her two colleagues on 10 June 2020 on the basis of their statements about the treatment they had suffered and charged them with making false statements prejudicial to the State, a criminal offence. The women were later freed on bail after a widespread international campaign had pressured the authorities for their release. However, the complainants contend that Ms. Mamombe and her two colleagues’ rights were severely restricted as part of the conditions of bail, which compromise their freedom of movement and freedom of expression.

Ms. Mamombe has reportedly been arrested four times since then, most recently on 5 March 2021, when she was charged with allegedly breaching COVID-19 regulations after attending a press conference calling on the authorities to respect the right to a fair trial of a fellow opposition member. Since her last arrest, Ms. Mamombe has been held on remand in *Chikurubi* prison, together with convicted criminals, where she allegedly faced inhumane detention conditions. She was briefly taken from remand to hospital and was finally released on bail on 5 May 2021. Since then, the complainants has confirmed that Ms. Mamombe was able to partially recover and take part in several remote parliamentary sessions, although she has to report to the police on a weekly basis and make frequent appearances in court as part of her trial. In addition, her passport has allegedly been confiscated by the authorities to prevent her from going abroad, meaning that she cannot seek medical treatment overseas. In addition, Ms. Mamombe’s lawyers have reported numerous issues with the administration of justice, including the acceptance of falsified evidence meant to incriminate her and the unjustified dismissal of credible evidence in her defence by the courts.

The complainants report that Ms. Mamombe is one of the most prominent young women leaders in Zimbabwe. She has been vocal and outspoken over deteriorating economic conditions in Zimbabwe and their effect on women and girls. According to the complainants, her situation should also be seen in the context of the rising number of cases of human rights abuses against human rights defenders and activists, the shrinking of civic space and widespread harassment of opposition members in recent years in Zimbabwe.

During the 142nd IPU Assembly (May 2021), the Speaker of the National Assembly publicly invited a delegation of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to travel to Zimbabwe to discuss the issues and concerns that had arisen in this case with all the relevant stakeholders. Subsequent letters from the IPU Secretary General to the Speaker regarding the case and mission

dated 30 June 2021, and 27 July and 13 September 2022 have remained unanswered. At the hearing with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians at the 145th IPU Assembly, the Speaker stated that he was under the impression that he had replied once in writing to say that contacts were being pursued with the Ministry of Justice to organize the mission, which was still welcome.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Speaker of the National Assembly of Zimbabwe for the information provided at a hearing with the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians during the 145th Assembly in Kigali, as well as for his renewed assurance that the Committee is welcome to visit Zimbabwe and meet with all relevant parties; *takes note* of the Speaker's ongoing commitment to make arrangements with the Ministry of Justice to facilitate the organization of the mission in Zimbabwe; and *looks forward* to receiving information on the specifics of a mission soon;

2. *Regrets*, once again, that none of the other authorities that were contacted by the IPU have provided any response that might facilitate the resolution of the specific concerns that have arisen in this case; and *expresses the firm hope* that a response is given to all questions raised by the Committee in its letters to relevant executive and independent institutions, as was previously assured;

3. *Reiterates its profound concern* about the allegations that Ms. Mamombe and two of her young female colleagues were arbitrarily detained and subject to torture and mistreatment on 13 May 2020; *considers* that such allegations have to be taken extremely seriously given numerous reports of the use of abductions and torture to silence the opposition in Zimbabwe, the prevalence of gender-based violence in the country and the gravity of the allegations; *is dismayed to learn* that, instead of carrying out an independent investigation into the allegations, the authorities proceeded to arrest Ms. Mamombe on 10 June 2020 on the basis of her statement of complaint and charged her with making false statements prejudicial to the State, as defined in Section 31(a)(ii) of the Criminal Law [Codification and Reform] Act, Chapter 9:23; *believes* that this provision is not in conformity with Zimbabwe's human rights obligations, including the right to freedom of expression and the right to an effective remedy; *recalls* in that regard that the reform of the Criminal Law Act was the subject of recommendations made by United Nations (UN) human rights bodies, most recently during Zimbabwe's third cycle of the Universal Periodic Review; and *calls on* parliament to fulfil its legislative responsibility by reviewing and reforming the Criminal Law Act in order to avoid the recurrence of such situations;

4. *Is particularly concerned* that the complaints to the relevant authorities have reportedly not set in motion investigations to identify the culprits of Ms. Mamombe's alleged abduction and torture; *fails to understand* why, more than two years after these complaints were sent to the relevant institutions and copied to the Ministry of Justice and the Parliament of Zimbabwe, they have still not yielded any results; *recalls* in this regard that the Republic of Zimbabwe is bound by the provisions of the International Covenant on Civil and Political Rights, to which it is a party, article 2(3) of which enshrines the duty of the State to ensure that any person whose rights are violated should have an effective remedy determined by competent authorities; *urges* the relevant authorities once more to carry out an in-depth investigation into the alleged violations reported by Ms. Mamombe, including by undertaking a full examination of the CCTV footage of what transpired that day at Harare Central Police Station, questioning the police officers on duty that day, inspecting the site and area where Ms. Mamombe was reportedly dumped, which is said to be relatively close to the place where the alleged abuses took place, and by examining the medical and physical reports drawn up at the hospital; and *wishes* to be kept informed as a matter of urgency of progress made in the investigations;

5. *Is deeply concerned* by allegations that Ms. Mamombe continues to face judicial harassment in relation to three cases against her; *is concerned* by allegations made by the complainants that Ms. Mamombe is facing numerous issues of maladministration of justice amounting to a denial

of a fair trial, including the lack of judicial independence, the discriminatory application of the law and the dismissal of evidence of the trauma endured by Ms. Mamombe on 13 May 2020; *considers* that, while mindful of the constitutional arrangements in place in Zimbabwe regarding the separation of powers and the principle of *sub judice*, that parliament can look into allegations that impact the overall administration of justice by virtue of its oversight function, as reflected in Article 119 of the Constitution of Zimbabwe; and *looks forward* to hearing from the parliamentary authorities on this point;

6. *Decides* to send a trial observer to the criminal proceedings with a view to collecting information and reporting on how the fundamental human rights of Ms. Mamombe are being respected in the case at hand;

7. *Is dismayed* by the allegation that Ms. Mamombe was subject to heckling, insults and stigmatization by members of the ruling party when she returned to parliament in November 2020 after a period of convalescence due to the trauma she had endured, forcing her to leave the parliamentary chamber as she no longer felt safe; *deplores* that Ms. Mamombe therefore felt obliged to attend parliamentary sessions remotely; *notes* that the Speaker was unaware of these allegations; and *calls on* Ms. Mamombe and the Speaker to discuss the allegations and to see what measures can be taken to ensure her safe physical return to parliament;

8. *Calls on* the Zimbabwean authorities to do everything possible to ensure that Ms. Mamombe's rights are fully protected; and *hopes* that they will do their utmost to ensure that Ms. Mamombe will no longer be submitted to undue arrests and incarceration;

9. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities, other relevant national authorities and independent institutions, the complainants and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

10. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

CL/210/14(c)-R.1
Kigali, 15 October 2022

Zimbabwe

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

Job Sikhala © Freddy Michael Masarirevu

ZWE-46 – Job Sikhala

Case ZWE-46

Zimbabwe: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Opposition member of parliament

Qualified complainant: Section I.1(d) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: August and September 2022

Recent IPU decision(s): - - -

Recent IPU Mission: September 2009

Recent Committee hearing: Hearing with the Speaker of the National Assembly at the 145th IPU Assembly (October 2022)

Recent follow-up:
- Communication(s) from the authorities: - - -
- Communication from the complainant: September 2022
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the National Assembly (September 2022),
- Communication to the complainant: September 2022

Alleged human rights violations

- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention
- ✓ Lack of due process in proceedings against parliamentarians
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Lack of fair trial proceedings
- ✓ Excessive delays
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate

A. Summary of the case

Mr. Job Sikhala is a seasoned opposition parliamentarian who was arrested numerous times during his political career, even though he was never found guilty of committing a single offence. In a previous case before the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians, the Committee concluded that the authorities had committed multiple violations against Mr. Sikhala and other opposition members of parliament, including arbitrary arrest and detention, torture and impunity.

According to the complainant, Mr. Sikhala was arrested on 14 June 2022 in connection with a speech he had made on 13 June at the funeral of Ms. Moreblessing Ali, a murdered opposition activist. The complainant stresses that Mr. Sikhala made the speech in his professional capacity as the grieving family's lawyer. According to the complainant, Mr. Sikhala's arrest and detention followed the posting of parts of the speech on social media, for which he was charged with the offence of incitement to commit public violence. While in prison, Mr. Sikhala was presented with the additional charge of defeating or obstructing the course of justice.

The complainant further alleges that, immediately after the speech, senior politicians and government spokespersons, including the Permanent Secretary of Information, Mr. Ndabaningi Mangwana, made prejudicial statements presuming Mr. Sikhala's guilt and demanding his immediate arrest. According to the complainant, this in itself violated Mr. Sikhala's right to be presumed innocent until proven guilty.

In the following months, Mr. Sikhala remained in pretrial detention in the Chikurubi maximum security prison, as his multiple petitions for bail had been systematically rejected. The complainant claims that Mr. Sikhala's right to a fair trial has been violated, as he is being treated as a convicted criminal, despite being a sitting member of parliament with no prior convictions. Furthermore, the complainant stresses that there is no legal basis to detain Mr. Sikhala and insists that the courts are violating his right to bail as enshrined in the relevant sections of the Constitution and the Code of Criminal Procedure. The complainant also alleges that Mr. Sikhala faces inhumane prison conditions: he is reportedly shackled with leg irons at all times, forced to sleep on the bare floor and has repeatedly been denied medical care.

During the hearing with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians at the 145th IPU Assembly, the Speaker of the National Assembly enquired as to why the Committee was not also examining the situation of parliamentarian Mr. Godfrey Sithole, who had been arrested together with Mr. Sikhala, to which the Committee responded that it could not examine cases of its own accord, but only on the basis of a complaint submitted by a qualified complainant, which was not the case in Mr. Sithole's situation.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the complaint concerning Mr. Job Sikhala is admissible, considering that the complaint: (i) was submitted in due form by a complainant qualified under Section I.1(d) of the Procedure for the examination and treatment of complaints (Annex I of the Revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); (ii) concerns a member of parliament at the time of the initial allegations; concerns allegations of arbitrary arrest and detention, inhumane conditions of detention, lack of due process in proceedings against parliamentarians, lack of due process at the investigation stage, lack of fair trial proceedings, excessive delays, violation of freedom of opinion and expression, violation of freedom of assembly and association, violation of freedom of movement, and other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate, allegations that fall within the Committee's mandate;

2. *Thanks* the Speaker of the National Assembly of Zimbabwe for the information, including legal documents, provided at a hearing with the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians during the 145th IPU Assembly in Kigali, and for his assurance that the Committee is welcome to visit Zimbabwe and meet with all relevant parties; *takes note* of the Speaker's ongoing commitment to making arrangements with the Ministry of Justice to facilitate the organization of the mission in Zimbabwe; *looks forward* to receiving information on the specifics of the mission soon;

3. *Is deeply concerned* that Mr. Sikhala has been held in Chikurubi maximum security prison on remand since his arrest on 14 June 2022, his applications for bail having been denied on four occasions; *fails to understand* how his detention in a maximum security prison could possibly be justified; *is alarmed* by allegations that Mr. Sikhala is being held in inhumane conditions, with reports that he is shackled with leg irons at all times and forced to sleep on the bare floor; *fails to see* the legal basis for his prolonged incarceration and the excessive delays in his trial, which is scheduled to begin four months from his initial arrest; *is particularly concerned* by these different allegations, bearing in mind the findings of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, in an earlier case, that he had been subjected to arbitrary arrest and detention and torture; *calls on* the authorities to provisionally release Mr. Sikhala without delay so that he may return to his parliamentary duties without undue obstacles to his parliamentary mandate;

4. *Is concerned* by allegations of the violation of the right to a fair trial and maladministration of justice raised by the complainant, including the allegation that the trial is politically motivated, which would appear to be directly borne out by public statements reportedly made by certain executive authorities; *fails to understand* the factual basis for the arrest of Mr. Sikhala on

charges of inciting public violence and obstruction of justice in relation to a speech he had made in his capacity as the lawyer of a family of a murdered opposition activist; *wishes* to receive further information on this point from the authorities; and *requests* the parliamentary authorities to help make available a comprehensive transcript of the relevant statement(s) made by Mr. Sikhala that underpin the charges;

5. *Stresses* that, notwithstanding considerations of the separation of powers, the parliament of Zimbabwe can look into such allegations by virtue of its oversight function, as reflected in Article 119 of the Constitution of Zimbabwe; *looks forward* to hearing from the parliamentary authorities on this point;

6. *Decides* to send a trial observer to the criminal proceedings, with a view to gathering information and reporting on how the fundamental human rights of Mr. Sikhala are being respected in the case at hand;

7. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities and other relevant national authorities, the complainant and any interested third party likely to be in a position to supply relevant information to assist the Committee in its work;

8. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

*

* *